



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر و مراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات و بلاغات

الإدارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة الطببع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	سنة		سنة	6 اشهر	
	80 د.ج		30 د.ج	30 د.ج	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	130 د.ج		100 د.ج	70 د.ج	
الهاتف : 15-18-66 الى 17 ج ب 50 - 3200	ما ليها لوائح ارسال				

لن النسخة الاصلية : 0.60 د.ج ولن النسخة الاصلية وترجمتها 1.30 د.ج - لن العدد للنتين السابقة : 1.00 د.ج وكسلم الفهارس مجالا للمقتر كن.
الطلوب منهم ارسال لائق الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام سطلهم . يؤدى من تغيير العنوان 1.00 د.ج - لن النشر على اساس 15 د.ج للمسطر .

لن النسخة الأصلية : 5000 د.ج ولن النسخة الأصلية وترجمتها 1030 د.ج - لن المدد للسنتين السابقة : 1000 د.ج وكسبم الفهارس مجالا للمشتركون .
المطلوب منهم إرسال لوائح الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والإعلام سطاتهم . يؤدي من تغيير العنوان 1000 د.ج - لن النشر على أساس 15 د.ج للسطر .

فهرس

قوانين وأوامر

أمر رقم 76 - 80 مؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976

ص 496

يتضمن القانون البحري .

قوانين وأوامر

القسم الثالث

الاملاك العمومية البحرية

المادة 7 : تشتمل الاملاك العمومية البحرية ضمن حدود المياه الاقليمية :

- المياه الاقليمية وما تحتها ،

- المياه الداخلية الواقعة من جانب الخط الذي تم ابتداء منه قياس المياه الاقليمية. وهي تضم الخلجان الصغيرة والشواطئ التي تضم منطقة الساحل المغطى بأعلى مد خلال السنة في ظروف جوية عادية وبأراضي الانحسار والاتصال البحرية والموانئ والتركيبات المباشرة والضرورية والغرض المستخدمة عادة للتحميل والتفريغ ورسو السفن والمنشآت العمومية وبصفة عامة الاماكن المهمة والمخصصة للاستعمال العمومي .

المادة 8 : توضح كيفيات تحديد الاملاك العمومية البحرية بموجب مراسيم تتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالاشغال العمومية والبناء .

المادة 9 : ان الاملاك العمومية البحرية غير قابلة للبيع أو الحجز أو التقادم .

المادة 10 : يمكن أن تكون الاملاك العمومية البحرية موضوع رخص بالاشغال أو الامتياز أو الاستعمال الموقت .

وتصدر هذه الرخص من السلطات المختصة، وتكون مصلحة املاك الدولة وحدها، الا اذا نص على خلاف ذلك قانونا ، مختصة بأن تحدد نهائيا بناء على رأى واقتراح المصالح التقنية الاتاوى المترتبة للدولة عن كل نوع من الرخص .

المادة 11 : ان أراضي الانحسار والوصل السداخلة فى الاملاك العمومية البحرية يمكن اخراجها من هذه الاخيرة، اذا لم يكن فيها نفع لحاجات الصالح العام .

ويصدر قرار اخراجها من عداد الاملاك العمومية البحرية من قبل الوالى بعد أخذ رأى مدير النقل فى الولاية ومدير الهيكل الاساسى والتجهيز ومدير السياحة والصناعة التقليدية ومدير المصالح المالية .

المادة 12 : ان التعدى على ملحقات الاملاك العمومية البحرية يعاقب عنه طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل .

امر رقم 76 - 80 مؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 اكتوبر سنة 1976 يتضمن القانون البحرى

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 182 المؤرخ فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 والمتضمن تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلى :

الكتاب الاول

الملاحة البحرية ورجال البحر

الباب الاول

الملاحة البحرية

الفصل الاول

التنظيم الادارى والاقليمى

القسم الاول

الادارة البحرية

المادة الاولى : توضع الادارة البحرية تحت سلطة الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 2 : تسير الاعمال الادارية البحرية على الصعيد الساحلى من قبل الادارات البحرية المحلية .

المادة 3 : يحدد تنظيم واختصاصات الادارة البحرية المحلية بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 4 : ان المهام الادارية البحرية فى الخارج، تتبع اختصاص السلطات القنصلية الجزائرية .

القسم الثانى

التنظيم الاقليمى

المادة 5 : يقسم الساحل الوطنى الى مناطق بحرية ومحطات رئيسية ومحطات عادية .

المادة 6 : يحدد عدد الوحدات الادارية وحدودها الاقليمية ومقارها والمذكورة فى المادة السابقة بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 23 : تعد شهادة الحمولة على أساس نتائج المعايرة وتسلم لمالك السفينة .

ويجب أن تودع نسخة رسمية عن شهادة الحمولة من طرف المالك لدى مكتب تسجيل السفينة .

المادة 24 : كل سفينة ملزمة بحمل علامة مميزة تمكن من معرفتها .

المادة 25 : وينبغي فضلا عن ذلك رفع الراية الوطنية على السفن الجزائرية .

المادة 26 : تحدد بمرسوم الشروط والظروف التي يجب فيها رفع العلامة المميزة على السفن وراياتها الوطنية وكذلك التزامات السفن الأجنبية في هذا المجال وذلك في الفرض والموانئ الجزائرية .

المادة 27 : ان الحق في رفع العلم الوطني على السفينة مرهون بالحصول على الجنسية الجزائرية .

المادة 28 : للحصول على الجنسية الجزائرية للسفينة، يجب أن تكون هذه الأخيرة مملوكة بنسبة 51 ٪ من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين من جنسية جزائرية، وأن تكون نسبة البحارة الجزائريين في عداد طاقم السفينة مطابقة لاحكام المادة 413 من هذا الامر .

المادة 29 : تمنح شهادة الجنسية من قبل السلطة الادارية البحرية المختصة لمكان تسجيل السفينة .

المادة 30 : يدرج على شهادة الجنسية اسم ونوع ومواصفات السفينة الرئيسية واسم صاحبها ومجهزها ومكان تسجيلها وكذلك جميع المعلومات المبينة على سجل قيد السفينة والمذكور في المادة 35 الواردة بعده .

المادة 31 : تجدد شهادة الجنسية في حالة تبديل احد البيانات المذكورة في المادة السابقة .

المادة 32 : تمنح السلطة القنصلية الجزائرية عن السفينة المملوكة في الخارج لحساب شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية، شهادة جنسية مؤقتة وصالحة حتى وصول السفينة الى ميناء جزائري على الا تتجاوز هذه المدة سنة واحدة .

المادة 33 : تحدد كيفيات منح شهادة الجنسية بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

القسم الثاني

دفتـر تسجيل السفن

المادة 34 : يجب قيد السفن الجزائرية في دفتر التسجيل الجزائري للسفن والمسوك من قبل السلطة الادارية البحرية المختصة .

الفصل الثاني

السفينة

القسم الاول

شخصية السفينة وجنسيتهـا

المادة 13 : تعتبر سفينة في عرف هذا القانون كل عمارة بحرية أو آلية عائمة تقوم بالملاحة البحرية، اما بوسيلتها الخاصة واما عن طريق قطرها بسفينة أخرى أو مخصصة لمثل هذه الملاحة .

المادة 14 : تتكون العناصر المتعلقة بشخصية السفن من الاسم والحمولة وميناء التسجيل والجنسية .

المادة 15 : يجب أن توضع العلامات الخارجية لتحقيق هوية السفينة بأحرف عربية ولاينية على السفينة .

المادة 16 : يجب أن تحمل كل سفينة اسما يميزها عن العمارات البحرية الاخرى .

ويختص مالك السفينة باختيار اسمها .

ويخضع منح اسم السفينة وتغييره لموافقة السلطة الادارية البحرية المختصة .

كما أن شروط منح الاسم للسفينة وتغييره تحدد بقرار من الوزير المكلف بالتجارة البحرية .

المادة 17 : يجب أن يوضع اسم السفينة على مقدم السفينة وعلى كل طرف منه . ويكون اسم ميناء تسجيل السفينة موضوعا تحت اسمها الوارد على مقدمها .

ويكون ميناء تسجيل السفينة هو ميناء المكان الذي تم تسجيلها فيه .

المادة 18 : ان حمولة السفينة وسعتها الداخلية يكونان عنصرا من شخصيتها .

المادة 19 : تتميز السفن البالغة حتى عشرين وحدات من الحمولة الاجمالية برقم . ويمكن فضلا عن ذلك أن يكون لها اسم، ويمنح هذا الاسم ويغير وفقا لاحكام المادة 16 أعلاه .

المادة 20 : تقوم السلطة الادارية المختصة بعملية المعايرة المعدة لتحديد الحمولة الاجمالية والحمولة الصافية للسفينة وكذلك قياساتها .

المادة 21 : يتولى الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالمالية بتحديد قواعد معايرة السفن ومراقبة حمولة وكيفيات المعايرة ونماذج الشهادات الخاصة بحمولة السفينة وكذلك رسوم معايرتها وذلك بموجب قرار وزاري مشترك .

المادة 22 : تتم المعايرات طبقا للقواعد الخاصة وذلك بالاستناد لاحكام الاتفاقيات الدولية والتي تكون الجزائر طرفا فيها .

المادة 35 : يكون لكل سفينة سجل تدرج فيه القيود التالية :

- أ - رقم تسلسل السجل وتاريخ قيد السفينة ،
- ب - عناصر شخصية السفينة ،
- ج - تاريخ ومكان انشاء السفينة واسم المنشئ ،
- د - اسم مالك السفينة ومحل اقامته أو مقره وكذلك مجهز السفينة ، وإذا وجد عدة مالكيين شركاء ، أدرجت أسماؤهم ومحللات اقامتهم أو مقارهم مع بيان مقدار حصصهم أو حصتهم النسبية بالسفينة ،
- هـ - سند ملكية السفينة والسند المتضمن اسناد حق استعمالها إذا كانت مستغلة من قبل شخص آخر غير مالكيها ،
- و - التأمينات العينية والاعباء الأخرى التي تتحملها ، وكذلك حدود الحق في التصرف الكلي أو الجزئي بالسفينة ،
- ز - نوع التخلي عن الحقوق في كل السفينة أو في جزء منها ،
- ح - سبب وتاريخ شطب السفينة من دفتر التسجيل .

المادة 36 : كل تعديل في البيانات يطرأ على سجل السفينة طبقاً لأحكام المادة السابقة يخضع كذلك للقيد .

المادة 37 : تشطب السفينة من دفتر التسجيل في الأحوال التالية :

- أ - إذا غرقت أو تحطمت أو تلفت ،
- ب - إذا فقدت أو اعتبرت مفقودة ،
- ج - إذا كانت غير قابلة للتصليح أو لا تستأهل التصليح ،
- د - إذا لم تعد تتوفر فيها شروط الجنسية الجزائرية المطلوبة ،
- هـ - إذا فقدت خاصية سفينة ،
- و - إذا بيعت الى الخارج .

المادة 38 : في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ج - من المادة السابقة لا يجوز الشطب من دفتر التسجيل إلا بموافقة الدائن الذي قيد باسمه ضمان أو عبء آخر على السفينة .

المادة 39 : إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على تاريخ وصول الاخبار الأخيرة من السفينة ، عدت هذه الأخيرة مفقودة في ذلك التاريخ الأخير .

المادة 40 : تعتبر السفينة غير قابلة للتصليح عندما يكون النصليح مستحيلًا أو عندما لا يمكن تصليح السفينة في المكان الموجودة فيه ولا يمكن سوقها لمكان يتم فيه التصليح .

المادة 41 : تعتبر السفينة غير قابلة للتصليح عندما تكون كلفة الإصلاح أكثر بكثير من قيمة السفينة عند البدء برحلتها وعندما لا تقوم السفينة برحلة تساوى القيمة التي كانت عليها قبل الحادث .

المادة 42 : يعين الوزير المكلف بالبحرية التجارية ، السلطات المختصة للتصريح بأن السفينة مفقودة أو غير قابلة للتصليح أو لا تستأهل التصليح ويحدد الاجراءات بهذا الشأن .

المادة 43 : يكون دفتر تسجيل السفن في متناول الجمهور ويستطيع الاشخاص المعنيون بهذا الشأن أن يطلبوا من أمين السجل شهادات قيد أو خلاصات عن سجل السفينة .

المادة 44 : يتم قيد السفينة في دفتر تسجيل السفن بناء على طلب مالك السفينة استنادا الى تصريحه والوثائق المقدمة ، وتسجل الضمانات العينية والاعباء الأخرى التي تتحملها السفينة وكذلك حدود الحقوق المتعلقة بملكية السفينة والحدود الأخرى لحق التصرف فيها في دفتر تسجيل السفينة بناء على طلب من الاشخاص المعنيين وذلك بناء على الوثائق المبررة لهذه البيانات .

المادة 45 : كل بيان خاضع للقيد في دفتر تسجيل السفن له قوة الثبوت تجاه الغير إذا تم تسجيله .

المادة 46 : لا يمكن قبول تسجيل سفينة في دفتر التسجيل الجزائري للسفن عندما تكون هذه السفينة مسجلة في دفتر تسجيل أجنبي ، وقبل شطبها منه .

المادة 47 : لا يمكن تسجيل سفينة جزائرية على دفتر تسجيل أجنبي إلا بعد شطبها من دفتر التسجيل الجزائري للسفن .

المادة 48 : تحدد كفيات مسك دفتر التسجيل الجزائري للسفن من طرف الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

القسم الثالث

الحقوق العينية المترتبة على السفينة

الفقرة الاولى - ملكية السفينة

المادة 49 : ان العقود المنشئة أو الناقلة أو المسقطة لحق الملكية أو الحقوق العينية الأخرى المترتبة على السفن أو حصصها ، يجب أن تثبت ، تحت طائلة البطلان ، بسند رسمي صادر عن الموثق ، يتضمن نوع السفن وسعتها ومداخلها ومخارجها وأسماء مالكيها السابقين ، ويقدر الامكان ، طابع وتاريخ عمليات نقل الملكية المتعاقبة .

ويكون قيدها الزاميا في سجل السفينة .

المادة 50 : ان امتلاك السفينة بطريق الشراء أو البناء يجب أن يكون موضوع تصريح يقدم الى السلطة الادارية البحرية المختصة في ميناء التسجيل الذي سوف تسجل فيه السفينة . وتسلم هذه السلطة رخصة مسبقة .

المادة 59 : في حالة الملكية المشتركة على السفينة يجب أن توافق على الرهن أكثرية المالكين الشركاء .
غير أن كل مالك شريك يستطيع رهن حصته المشاعة على السفينة .

المادة 60 : كل رهن مرتب قبل الشيع على كامل السفينة أو جزء منها، يبقى قائما على الحصّة المرهونة بعد بيع السفينة وقسمة الثمن أو حل المجموعة .

المادة 61 : يحق للدائنين أصحاب الرهون، عند فقدان السفينة أو في حالة الخسائر الخطيرة التي تجعل السفينة غير صالحة للملاحة، ممارسة حقوقهم على التعويضات أو المبالغ التي تحل محل السفينة وتوابعها .

المادة 62 : تحل محل السفينة وتوابعها :

أ - التعويضات المستحقة لمالك السفينة عن الأضرار المادية اللاحقة بالسفينة المرهونة ،

ب - المبالغ المستحقة للمالك عن اشراكه في الخسائر المشتركة اللاحقة بالسفينة المرهونة ،

ج - التعويضات المستحقة الى مالك السفينة المرهونة عن الاسعاف المقدم أو الانقاذ المتمم منذ تسجيل الرهن وذلك في حدود ما لحق السفينة المرهونة من فقدان أو خسارة ،

د - تعويضات التأمين على هيكل السفينة .

المادة 63 : يجب أن تقيد الرهون المنشأة في سجل السفينة المعنية والممسوك في دفتر تسجيل السفن .

المادة 64 : كل سفينة مثقلة برهن، يجب أن تحمل الزاميا ضمن وثائق إبحارها كشفا بقيود الرهن المستكملة عند المفارقة .

المادة 65 : وإذا انشئ رهنا أو أكثر على نفس السفينة أو على نفس الحصّة من ملكية السفينة، يصنف الدائنون المرتهنون حسب الترتيب الزمني لقيدهم .

المادة 66 : يحفظ الرهن البحري لعشر سنوات ابتداء من تاريخ تسجيله النظامي . وعند انتهاء هذه المدة وعدم تجديد الرهن يعتبر هذا الأخير لاغيا .

المادة 67 : مع مراعاة أحكام المادة 68 التالية، تتبع الرهون البحرية، السفينة المرهونة أو حصتها المرهونة، على الرغم من أي تغيير في ملكية أو تسجيل السفينة المرهونة .

المادة 68 : في حالة البيع الجبري للسفينة، توقف جميع الرهون البحرية التي تثقل السفينة ماعدا الرهون التي أخذها المشتري على عاتقه بالاتفاق مع الدائن المرتهن شريطة أن يكون البيع قد تم حسب الأحكام التي يخضع لها ذلك البيع .

تحدد بموجب مرسوم كفاءات البيع الإجباري للسفينة وكذلك التبليغ المسبق لكل المستفيدين من الرهون والامتيازات البحرية وأمين دفتر تسجيل السفن .

المادة 51 : لا يتم نقل ملكية سفينة جزائرية أو جزء منها الى شخص أجنبي الا برخصة مسبقة صادرة عن السلطة البحرية المختصة .

المادة 52 : تصبح توابع السفينة بما في ذلك الزوارق والإدوات وعدة السفينة والأثاث وكل الأشياء المخصصة لخدمة السفينة الدائمة ملكا للمشتري .

المادة 53 : تبقى ملكية السفينة التي تكون قيد الانشاء للقائم بانشائها، حتى نقل الملكية الى المشتري، الا اذا اتفق على خلاف ذلك. وتتم عملية النقل بتسليم السفينة على أثر التجارب القانونية الايجابية .

المادة 54 : تخضع العقود الناقلة للملكية والمشار إليها في المادة 49 وما يليها لقواعد القانون العام وذلك تطبيقا للمادتين 355 مكرر و 457 مكرر 3 من قانون التسجيل .

الفقرة الثانية - الرهن البحرية

المادة 55 : يكون الرهن البحري تأمينا اتفاقيا يخول الدائن حقا عينيا على السفينة .

المادة 56 : تعد السفن والعمارات البحرية الاخرى أموالا منقولة .

وتكون قابلة للرهن .

ويمكن رهن السفينة كذلك عندما تكون قيد الانشاء .

ولا يمكن رهنها الا باتفاق الاطراف .

ويقيد الرهن في دفتر التسجيل الجزائري للسفن .

بيد أنه لا يجوز رهن السفن والعمارات البحرية التي تملكها الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية أو المؤسسات الاشتراكية .

المادة 57 : يجب أن يكون الرهن البحري منشأ بموجب سند رسمي صادر فقط عن مالك السفينة الذي يجب أن يكون متمتعا بأهلية الرهن، والا عد باطلا .

ويجب أن يحتوي عقد انشاء الرهن على البيانات الضرورية لتمييز الاطراف المعنيين وشخصية السفينة .

وتحدد كفاءات انشاء الرهن البحرية والمحافظة عليها بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية والتجارية ووزير المالية .

المادة 58 : يشمل الرهن البحري المرتب على كل السفينة أو جزء منها ، هيكل السفينة وجميع توابعها باستثناء حمولتها مالم يتفق الاطراف على خلاف ذلك .

وفيما يخص السفينة التي هي قيد الانشاء يشمل الرهن البحري المواد والآلات والمعدات التي يحتوي عليها قسم الورش والتي سوف تركيب على السفينة التي هي قيد الانشاء .

المادة 69 : يتم شطب وتخفيض قيود الرهون البحرية اما بناء على رضا الاطراف المؤهلين لهذا الغرض عن طريق التراضي واما عن طريق القضاء.

المادة 70 : يجوز أن يتم الشطب تلقائيا من قبل السلطة البحرية في حالة سقوط القيود بالبطلان وعدم تجديدها .

المادة 71 : تعتبر باطلة وعديمة الاثر كل عملية يمكن أن تؤدي بالسفينة المرهونة الى فقدان جنسيتها الجزائرية .

الفقرة الثالثة - الامتيازات على السفن

المادة 72 : الامتياز هو تأمين عيني وقانوني يخول الدائن حق الافضلية على الدائنين الآخرين نظرا لطبيعة دينه .

المادة 73 : تعتبر الديون الآتية مضمونة بامتياز بحري على السفينة :

أ - الاجور والمبالغ الاخرى الواجبة الاداء لربان السفينة ورجال السفينة بناء على عقد استخدامهم على متنها،

ب - رسوم الميناء والقناة وجميع طرق الملاحة بالاضافة الى مصاريف الارشاد،

ج - الديون المستحقة على مالك السفينة من جراء الموت أو الاصابة الجسمية والحاصلة برا أو بحرا ولها علاقة مباشرة باستغلال السفينة ،

د - الديون الجنحية أو شبه الجنحية المترتبة على المالك وغير مثبتة بعقد والناشئة عن فقدان مال أو ضرر لاحق به برا أو بحرا وله علاقة مباشرة باستغلال السفينة .

هـ - الديون الناشئة عن الاسعاف والانقاذ وسحب حطام السفن أو المساهمة بالخسائر المشتركة ،

و - ديون منشئ أو مصلح السفن والناشئة عن انشاء وتصلح السفينة ،

ز - الديون الناتجة عن العقود المبرمة أو العمليات المنفذة من قبل الربان خارج ميناء التسجيل وضمن صلاحياته الشرعية لاجل الاحتياجات الحقيقية لحفظ السفينة أو للاستمرار في الرحلة ،

ح - الديون التعاقدية الناشئة عن فقدان أو الخسائر التي تلحق بالحمولة والحقائب .

المادة 74 : لا يمكن أن يترتب أي امتياز بحري على السفينة تأمينا للديون المدرجة في الفقرتين «ج» و «د» من المادة السابقة والناشئة من المواد أو الآثار الاشعاعية أو الناجمة من خاصيات اشعاعية أو تركيب خاصيات اشعاعية مع خاصيات سامية أو متفجرة أو غيرها من الخاصيات المخطرة للمحروقات النووية.

المادة 75 : تكون للامتيازات البحرية المذكورة في الفقرات أ - ب - ج - د - هـ - و - ، من المادة 73 الافضلية على الرهون البحرية المسجلة قانونا . غير أن هذه الرهون تسبق الامتيازات البحرية المذكورة في الفقرتين ز - ح ، من المادة المذكورة .

المادة 76 : يجوز للدائنين أيضا التمسك بالامتيازات التابعة للقانون العام ولكن الديون التي ترتب امتيازها على هذا الشكل لا تأخذ مرتبتها الا بعد الامتيازات والرهن البحرية .

المادة 77 : ان الامتيازات البحرية المذكورة في المادة 73 تأخذ مرتبتها حسب الترتيب الذي تحتله، بيد ان الامتيازات البحرية الضامنة لتعويضات الاسعاف والانقاذ ومصاريف رفع حطام السفن والمساهمة بالخسائر المشتركة تكون لها الافضلية على جميع الامتيازات البحرية الاخرى التي تثقل السفينة لحين استكمال العمليات التي تولدت عنها هذه الامتيازات .

المادة 78 : يمكن أن يمارس الامتياز البحري المذكور في الفقرة «و» من المادة 73 والضامن لديون منشئ السفينة أو القاسم باصلاحها ما دامت السفينة تحت حيازته .

المادة 79 : تأتي الامتيازات البحرية المذكورة في كل من فقرات المادة 73 باستثناء الفقرة «هـ» ، بالتنافس فيما بينها، وذلك بنسبة الديون المطابقة .

كما ان الامتيازات البحرية المذكورة في الفقرة «هـ» من المادة 73 تأتي مرتبتها فيما بينها حسب الترتيب العكسي لترتيب نشوء الديون المضمونة بهذه الامتيازات .

المادة 80 : ان الديون الامتيازية لكل رحلة تأتي بوجه الافضلية على ديون الرحلة السابقة. بيد ان الديون الناتجة عن عقد وحيد للاستخدام لعدة رحلات تأتي كلها في نفس الترتيب مع ديون آخر هذه الرحلات .

المادة 81 : يعتبر كتاريخ لنشوء الديون المضمونة بامتياز بحري ما يلي :

أ - الاصابة الجسمية لشخص أو فقدان مال أو ضرره يوم حصوله ،

ب - المساهمة بالخسائر المشتركة يوم حصول الفعل المولد لهذه الخسائر،

ج - الاسعاف أو الانقاذ أو رفع حطام السفن يوم انتهاء هذه العمليات،

د - فقدان البضائع أو الحقائب أو ضررها يوم التسليم أو اليوم الواجب للتسليم ،

هـ - الحالات الاخرى يوم استحقاق الدين .

المادة 82 : مع مراعاة أحكام المادة 87 الواردة بعده، تبقى الامتيازات البحرية المذكورة في المادة 73 تابعة للسفينة، وذلك رغما عن كل تغيير للملكية أو التسجيل .

القسم الرابع

مسؤولية مالكي السفن

المادة 92 : يستطيع مالك السفينة تحديد مسؤوليته تجاه من تعاقده معه أو تجاه الغير لاجل الديون الناتجة من أحد الأسباب المذكورة في المادة التالية، إلا إذا ثبت بأن الخطأ المرتكب كان متعلقاً به .

المادة 93 : أن الأسباب التي تعطى مالك السفينة الحق بتحديد مسؤوليته هي :

أ - الموت أو الإصابة الجسدية لكل شخص يوجد على متن السفينة لاجل نقله والفقدان والأضرار التي تتناول جميع الأموال الموجودة على متنها ،

ب - الموت أو الإصابة الجسدية لأي شخص آخر في البحر أو البر والفقدان والأضرار بالأموال الأخرى أو الحقوق المسببة بفعل أو إهمال أو خطأ كل شخص يوجد على متن السفينة ويكون المالك مسؤولاً عنه، أو كل شخص آخر لا يوجد على متنها ويكون المالك مسؤولاً عنه، على أن يكون في هذه الحالة الأخيرة الفعل والإهمال أو الخطأ يتعلق بالملاحاة أو بإدارة السفينة أو الشحن أو النقل أو تفريغ الحمولة وصعود ونزول ونقل المسافرين ،

ج - كل مسؤولية أو التزام يتعلق برفع حطام السفن أو تعويمها، وإصعادها أو تدميرها وفي حالة الفرق أو الجنوح أو الترك (بما في ذلك كل ما يوجد على متنها) ،

د - كل التزام أو مسؤولية تنتج عن الأضرار المسببة من السفينة والملاحاة بمنشآت الموانئ وأحواض السفن والحطوط الملاحية .

المادة 94 : لا يحتج بتحديد مسؤولية مالك السفينة ضد :

أ - الديون الناشئة عن الإسقاط والانقاذ أو المساهمة بالحسائر المشتركة ،

ب - الديون الخاصة بطاقم السفينة والمتولدة عن عقد الاستخدام ،

ج - ديون كل شخص آخر عامل في خدمة السفينة بموجب عقد عمل .

المادة 95 : إذا سمح لمالك السفينة بطلب دين من أحد الدائنين لضرر ناتج عن نفس الحادث، تعوض الديون المتتالية، ولا تطبق أحكام هذه المادة إلا على الرصيد المحتمل .

المادة 96 : يحدد المبلغ الذي يمكن للمالك أن يحدد مسؤوليته على أساسه في كل حالة، حسب قواعد الاتفاقية الدولية الخاصة بتحديد مسؤولية مالكي السفن والتي تكون الجزائر طرفاً فيها .

المادة 97 : يطبق تحديد المسؤولية المعينة، وفقاً لأحكام المادة السابقة، على جميع الديون الناتجة عن الأضرار الجسدية أو الأضرار المادية المتولدة عن نفس الحادث دون النظر إلى الديون الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من حادث آخر .

المادة 83 : يؤدي التنازل عن أحد الديون المضمونة بأحد الامتيازات البحرية أو الحلول في حقوق صاحب ذلك الدين إلى نقل هذا الامتياز بنفس الوقت .

المادة 84 : تنقضي الامتيازات البحرية بمرور سنة واحدة اعتباراً من نشوء الدين المضمون إلا إذا حجرت السفينة قبل انقضاء هذه المدة وبيعت جبرياً .

وينقضي مع ذلك، الامتياز البحري المذكور في الفقرة «و» من المادة 73 عندما تنتهي حيازة السفينة من طرف المنشئ أو المصلح تبعاً للحالة .

المادة 85 : لاتخضع المدة المذكورة في المادة السابقة لأي وقف أو انقطاع، بيد أنه لا يمكن أن يسرى مفعول هذه المدة مادام يوجد مانع قانوني يحول دون تمكن الدائن صاحب الامتياز من حجز السفينة، على ألا تتعدى هذه المدة ثلاث سنوات منذ نشأة الدين الامتيازي .

المادة 86 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية بموجب قرار صادر منه، طبيعة وشكل الوثائق اللازمة للحصول عليها من قبل السلطات البحرية، وعلى متن السفن، ولتي يجب أن تدرج فيها الامتيازات البحرية .

المادة 87 : تنقضي الامتيازات البحرية بصرف النظر عن القواعد العامة لانقضاء الالتزامات :

أ - بمصادرة السفينة من قبل السلطات المختصة ،

ب - بالبيع الجبري للسفينة على اثر دعوى قضائية ،

ج - في حالة نقل اختياري للملكية السفينة، بعد ثلاثة أشهر من تسجيل عقد النقل .

المادة 88 : في حالة البيع الجبري للسفينة، تطبق أحكام المادة 68 أعلاه، بشكل مماثل لوقف الامتيازات البحرية وكذلك وقف الأعباء الأخرى من أي نوع كان والمرتببة على السفينة .

المادة 89 : يجوز للسلطة الإدارية البحرية، بطلب من الدائن، أن تأمر بالتدابير المادية لحجز السفينة مؤقتاً في الميناء لضمان دين امتيازي . ولا يمكن أن تتعدى مدة هذا الحجز ثلاثة أيام .

المادة 90 : ينتهي مفعول الحجز المؤقت المذكور في المادة السابقة إذا قدمت ضمانة كافية أو إذا تم الحجز بموجب حكم قضائي .

يضمن الدائن كل الأضرار الناتجة عن الحجز المؤقت الذي لا مبرر له. ويتقدم الدين الذي يتولد عنه انقضاء مدة سنة واحدة اعتباراً من يوم نشوء الدين .

المادة 91 : تطبق أحكام هذا الفصل على السفن المستغلة إما من قبل المالك وإما من قبل المجهز غير المالك وإما من قبل المستأجر .

المادة 108 : عندما تقدم في الظروف المبينة في المادة السابقة كفالة او ضمان آخر :

أ - في الميناء الذي وقع فيه الحادث المولد لهذا الضمان،

ب - في اول ميناء للتوقف بعد حصول الحادث وذلك فيما اذا كان الحادث لم يحصل في احد الموانئ ،

ج - في ميناء النزول او التفريغ اذا كان الامر يتعلق بدين خاص باضرار جسمانية أو أضرار لاحقة بالبضائع .

تأمر المحكمة برفع الحجز عن السفينة او عن الضمان او الكفالة اذا توفرت الشروط المذكورة في المادة السابقة .

المادة 109 : تطبق ايضا احكام المادتين 107 و 108 المذكورتين اعلاه، اذا كان الضمان او الكفالة المقدمة اقل من جميع المسؤولية على ان يعطى الضمان الكافي او اى كفالة اخرى بالنسبة للفرق .

المادة 110 : عندما يقدم مالك السفينة كفالة أو ضمانا لمبلغ يعادل كامل حدود المسؤولية يستخدم هذا الضمان او الكفالة لتسديد جميع الديون المتولدة عن احد الحوادث ويستطيع مالك السفينة تحديد مسؤوليته بها .

المادة 111 : تطبق احكام هذا الفصل على مستأجر السفينة والمجهز والمجهز الميسر والربان وأعضاء طاقم السفينة ومن ينوب عن المالك والمستأجر والمجهز أو المجهز الميسر بصفتهم قائمين بمهامهم على غرار المالك نفسه .

المادة 112 : لا يمكن ان يزيد المبلغ الاجمالي للمسؤولية المحددة للمالك وجميع الاشخاص المذكورين في المادة السابقة عن الاضرار الجسمانية والمادية الناتجة عن نفس الحادث ، عن المبالغ المحددة وفقا لاحكام المادة 96 المذكورة سابقا .

المادة 113 : يجوز لربان السفينة وافراد طاقمها التمسك باحكام هذا الفصل حتى ولو ارتكبوا خطأ شخصيا .

بيد أنه، اذا كان الربان أو أحد أفراد الطاقم الآخرين مالكا وحيدا بنفس الوقت للسفينة أو مالكا شريكا لها أو مستأجرا او مجهزة او مجهزة مسيرا، فلا تطبق احكام الفصل السابق الا على الاخطاء التي يرتكبها اثناء ممارسة مهامه كربان او احد افراد الطاقم .

المادة 114 : لا يعد مالك السفينة مسؤولا تجاه دائن اجنبى تابع لدولة عينت حدود المسؤولية باقل مما هو مبين في المادة 96 اعلاه، الا في حدود هذه المسؤولية الدنيا .

المادة 115 : تتقادم الدعاوى المرفوعة طبقا لاحكام هذا الفصل بانقضاء مدة سنتين اعتبارا من يوم استحقاق الدين .

المادة 116 : تسوى على حدة مسؤولية مالكي السفن عن الاضرار الناتجة عن التلوث بانواع الوقود المنقولة كحصوله بدون تنظيم على متن السفن، طبقا للقسم الخامس من هذا الباب.

المادة 98 : عندما تتعدى مجموع الديون الناتجة عن نفس الحادث حدود المسؤولية وفقا لمال المادة 96 اعلاه، فان المبلغ الاجمالي للتعويض المطابق لهذه الحدود يمكن أن يكون بمساعي المالك أو أى شخص آخر يحل محله وذلك بمال التحديد الوحيد. ويخصص المال المكون فقط على الشكل المذكور لتسديد الديون التي يحتج بها ضد تحديد المسؤولية .

المادة 99 : بعد تكوين المال المبين في المادة السابقة، لا يمكن ممارسة أى حق لاجل نفس الديون على أموال أخرى تابعة للمالك من طرف الدائنين الذين خصص المال لهم شريطة أن يكون مال التحديد جاهزا فعليا لفائدة الطالب .

المادة 100 : لا يعد التمسك بتحديد المسؤولية أو تكوين مال التحديد اعترافا من المالك بمسؤوليته .

المادة 101 : يوزع كل جزء من مال التحديد بين الدائنين بنسبة مبلغ ديونهم المعترف بها .

المادة 102 : اذا دفع مالك السفينة كلا أو جزءا من أحد هذه الديون والمبينة في المادتين 92 و 96 قبل توزيع المال، جاز له الحلول مكان دائنه في توزيع المال وذلك في حدود المبلغ المدفوع، انما فقط عندما يستطيع هذا الدائن الحصول على حكم بحقه ضد المالك .

المادة 103 : عندما يثبت المالك أنه يمكن أن يجبر فيما بعد على دفع كل أو جزء من أحد الديون المبينة في المادتين 92 و 96، يجوز لمحكمة المكان الذي يوجد المال المكون في نطاقها، أن تأمر بتخصيص مبلغ كاف مؤقتا ليمكن المالك المطالبة بحقوقه فيما بعد من المال المذكور وذلك ضمن الشروط المبينة في المادة السابقة.

المادة 104 : لتطبيق المادة 96 ، تحسب حمولة السفينة كما يلي :

أ - فيما يخص السفن البخارية أو السفن ذات الدفع الآلى، الحمولة الصافية مضافا اليها الحجم الذى خفض من الحمولة الاجمالية لتحديد الحمولة الصافية، نظرا للمساحة التي تشغلها أجهزة القوة المحركة ،

ب - لجميع السفن الاخرى، الحمولة الصافية .

المادة 105 : كل سفينة محمولها أقل من 300 وحدة حمولة تعتبر ماثلة لسفينة من هذه الحمولة وذلك لاجل تعيين حدود مسؤولية مالك السفينة .

المادة 106 : مع عدم الاخلال بالاحكام المبينة في المادة 101 المذكورة سابقا، تحدد قواعد تكوين وتوزيع مال التحديد وكذلك كيفيات تطبيقها بموجب مرسوم .

المادة 107 : يستطيع المالك في جميع الحالات التي يسمح له فيها من خلال هذا القانون بتحديد مسؤوليته ن يحصل عن طريق القضاء على رفع الحجز عن سفينته أو عن أمواله وكذلك رفع اليد عن الضمان او اى كفالة اخرى مقدمة لاستبعاد الحجز وذلك اذا اثبت بانه قدم ضمانا كافيا او اى كفالة اخرى بمبلغ يعادل جميع حدود مسؤوليته وان هذا الضمان او الكفالة متوفرة فعلا لفائدة المدعى .

المادة 124 : يتم توزيع المبلغ بين الدائنين بنسبة الديون المقبولة .

المادة 125 : ان المصاريف التي يتحملها المالك والتضحيات التي يقوم بها بمحض ارادته لتجنب التلوث أو الحد منه، تخول له في المال حقوقا معادلة لحقوق الدائنين الآخرين بقدر ما تكون معقولة .

المادة 126 : اذا قام المالك أو مندوبه أو وكيله أو أى شخص زوده بالتأمين أو كفالة أخرى مالية قبل توزيع المال، وذلك على اثر حادث ناتج عن التلوث، بدفع تعويض عن ضرر التلوث، حل هذا الشخص في حدود مادفعه في الحقوق التي يستحقها المعوض له بمقتضى أحكام هذا الفصل .

المادة 127 : اذا اثبت المالك أو أى شخص آخر بأنه يمكن أن يضطر لان يدفع فيما بعد بصفة كلية أو جزئية مبلغا يمكن أن يخوله الاستفادة من حق الحلول بمقتضى المادة السابقة، فيما اذا تم دفع التعويض قبل توزيع المال، جاز للمحكمة التي أنشئ لديها المال أن تأمر بحفظ مبلغ كاف مؤقتا ليتمكن المعنى من المطالبة بحقوقه في المال .

المادة 128 : يجوز للمؤمن أو لاي شخص آخر يقدم الكفالة المالية أن يخصص مالا ضمن نفس الشروط ومع نفس الآثار المطبقة على تخصيص المال من قبل المالك .

ويجوز تخصيص المال حتى في حالة خطأ المالك شخصيا، ولكن هذا التخصيص لا يمس في هذه الحالة الحقوق التي تعود للمضرورين تجاه مالك السفينة .

المادة 129 : عندما يخصص المالك مال التحديد بعد الحادث الذي نتج عنه التلوث طبقا للمادة 123 المذكورة أعلاه، ويكون محقا في تحديد مسؤوليته :

أ - فلا يمكن ممارسة أى حق بالتعويض عن ضرر التلوث الناتج من هذا الحادث على الاموال الاخرى الخاصة بالمالك ،

ب - تأمر المحكمة المختصة بالاخراج عن السفينة أو برفع الحجز عن الاموال الاخرى التابعة لمالك السفينة والمحجوزة بناء على طلب تعويض الاضرار المترتبة عن نفس الحادث، وتتصرف كذلك بكل ضمان أو كفالة أخرى مودعة بهدف تجنب هذا الحجز .

ولا تطبق الاحكام السابقة الا اذا استطاع المدعى أن يطلب من المحكمة التي أودع لديها المال وكان هذا الاخير يمكن استعماله فعليا لتغطية طلبه .

المادة 130 : يلتزم مالك السفينة التي تنقل أكثر من 2000 طن من الوقود بدون ترتيب كحمولة، بإنشاء تأمين أو كفالة مالية مثل ضمان مصرفي أو شهادة صادرة عن صندوق دولي للتعويض بمبلغ يحدد طبقا لحدود المسؤولية المنصوص عليها في المادة 121 أعلاه، لتغطية مسؤوليته عن ضرر التلوث طبقا لاحكام هذا الفصل .

القسم الخامس

مسؤولية مالكي السفن عن الاضرار الحاصلة من جراء التلوث بالوقود

الفقرة الاولى - مسؤولية المالك

المادة 117 : يعتبر مالك السفينة التي ينقل فيها الوقود بدون تنظيم كحمولة، مسؤولا عن كل ضرر ناتج من جراء التلوث الحاصل من تسرب وطرح الوقود من سفينته، ماعدا الحالات المبينة في المادتين 118 و 119 المدرجتين فيما يلي :

المادة 118 : لا يعتبر المالك مسؤولا عن التلوث اذا اثبت بأن الضرر الحاصل نتج عن :

أ - عمل حربي والاعمال العدوانية والحرب الاهلية والعصيان أو التمرد أو حادث ذى طابع استثنائي لا يمكن تجنبه والتغلب عليه،

ب - الغير الذي تعمد بعمله احدث الضرر ،

ج - الاهمال او اى عمل آخر من السلطات المسؤولة عن صيانة ومكافحة النيران والمساعدات الملاحية الاخرى خلال ممارسة هذه المهمة .

المادة 119 : اذا اثبت المالك بأن الضرر الحاصل من جراء التلوث نتج كله أو جزء منه أما بفعل الشخص الذي احدثه عن تعمد لاحداث ضرر واما من جراء اهمال هذا الشخص، جاز في هذه الحالة اعفاء المالك من كامل مسؤوليته أو جزء منها تجاه الشخص المذكور .

المادة 120 : عندما يحصل التسرب أو الطرح من عدة سفن وينتج عن ذلك ضرر يعتبر مالكو جميع السفن التي سببت التلوث مع مراعاة أحكام المادتين 118 و 119 أعلاه، مسؤولين على وجه التضامن عن مجموع الاضرار التي لا يمكن تجزئتها بصفة معقولة .

المادة 121 : يحق لمالك السفينة المذكورة في المادة 117 أعلاه، تحديد مسؤوليته بمبلغ يحسب في كل حالة حسب النظام المخصص لهذا الغرض بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن والتي تكون الجرائر طرفا فيها .

المادة 122 : اذا حصل التلوث نتيجة لخطأ شخصي واقع من المالك فلا يمكن لهذا الاخير التمسك بالتحديد المنصوص عليه في المادة السابقة .

المادة 123 : للحصول على التحديد المبين في المادة 121 أعلاه، يجب على المالك أن يخصص مالا يفوق حد مسؤوليته لدى المحكمة المختصة التي ترفع امامها دعوى تعويض الاضرار الناتجة عن التلوث .

ويمكن تخصيص هذا المال اما عن طرق ايداع المبلغ واما بتقديم كفالة مصرفية تعتبر كافية من قبل المحكمة المختصة .

الفقرة الثالثة - دعاوى تعويض الاضرار

المادة 137 : لا يمكن رفع أى دعوى تعويض عن ضرر التلوث ضد مالك السفينة الناقلة للوقود، الا على أساس أحكام هذا الفصل والاتفاقية الدولية بهذا الشأن والمصادق عليها من قبل الجزائر. ولا يمكن رفع أى دعوى يطلب التعويض عن التلوث سواء كان مبنيا على أحكام الفقرة السابقة أم لا، على مندوبى المالك أو وكلائه .

المادة 138 : لا تمس أحكام هذا الفصل بحق الرجوع الذى يمارسه مالك السفينة ضد الغير .

المادة 139 : يجوز أن ترفع دعاوى التعويض عن الاضرار الناتجة عن التلوث مباشرة ضد المؤمن أو الشخص الذى يقدم الضمان المالى الذى يضمن مسؤولية المالك عن الاضرار الناتجة عن التلوث .

وفي هذه الحالة يستطيع المدعى عليه سواء حصل خطأ شخصى من قبل المالك أم لم يحصل، أن يتمسك بحدود المسؤولية المنصوص عليها فى المادة 220 أدناه .

ويجوز أيضا للمدعى عليه أن يتمسك بوسائل الدفاع التى تعود للمالك نفسه، باستثناء الوسائل المبنية خاصة على الافلاس أو تصفية أموال المالك .

كما يجوز للمدعى عليه فضلا عن ذلك، أن يتمسك بكون أضرار التلوث قد نتجت من جراء خطأ متعمد من المالك نفسه، انما لا يمكنه أن يتمسك بأى وسائل أخرى للدفاع والتى كان بإمكانه أن يتمسك بها فى دعوى مرفوعة من المالك ضده .

يجوز للمدعى عليه فى جميع الاحوال، الزام المالك بالانضمام الى الدعوى .

المادة 140 : كل مال منشأ بموجب تأمين أو ضمان مالى آخر تطبيقا للمادة I30 أعلاه، لا يمكن التصرف فيه الا لدفع التعويضات المستحقة وفقا لاحكام هذا الفصل .

المادة 141 : تنقضى الحقوق فى طلب التعويض المنصوص عليها بموجب أحكام هذا الفصل اذا لم ترفع دعوى قضائية بها، خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ وقوع الحادث المسبب للضرر .

ومع ذلك، لا يمكن رفع دعوى قضائية بعد مدة ست سنوات اعتبارا من تاريخ الحادث الذى سبب الضرر، وعندما يحصل هذا الحادث على مراحل مختلفة، تسرى مدة ست سنوات اعتبارا من المرحلة الاولى .

المادة 142 : عندما يسبب حادث ضرا ناتجا عن التلوث فقط على التراب الجزائرى بما فى ذلك المياه الاقليمية، أو تكون تدابير الوقاية قد اتخذت لتدارك أو لتخفيف أى ضرر من التلوث على التراب الجزائرى، فلا يجوز تقديم طلبات التعويض الا لدى المحكمة الجزائرية المختصة .

الفقرة الثانية - تسليم الشهادات

المادة 131 : تسلم السلطات الادارية البحرية المختصة لكل سفينة شهادة تتضمن الاقرار بوجود التأمين أو الكفالة المالية السارية المفعول المنصوص عليها فى المادة السابقة .

المادة 132 : يجب أن تكون الشهادة المبينة فى المادة السابقة مطابقة للنموذج المقرر وأن تحتوى على المعلومات الآتية :

أ - اسم السفينة وميناء التسجيل ،

ب - اسم ومكان المؤسسة الرئيسية للمالك ،

ج - نوع الضمان ،

د - اسم ومكان المؤسسة الرئيسية للمؤمن أو لى شخص آخر يمنح الضمان وعند الاقتضاء مكان المؤسسة التى اكتب لديها بالتأمين أو الضمان ،

هـ - مدة صلاحية الشهادة والتى لا يمكن أن تتجاوز مدة التأمين أو الضمان .

المادة 133 : توضع الشهادة المذكورة أعلاه، باللغة العربية مع ترجمة لها باللغة الفرنسية أو الانجليزية .

ويجب أن تكون على متن السفينة وأن يودع نسخة عنها لدى أمين دفتر تسجيل السفن .

المادة 134 : لا يكون التأمين أو الضمان المالى موافقا لاحكام المادة I30 أعلاه، اذا كان يمكن أن يوقف آثاره لسبب يختلف عن سبب انقضاء مدة صلاحيته المبينة فى الشهادة تطبيقا للمادة I32 أعلاه ، قبل انتهاء مدة الثلاثة أشهر ابتداء من يوم إبلاغ أمين دفتر تسجيل السفن الاخطار المسبق الا اذا أعيدت الشهادة الى هذه السلطة أو اذا سلمت شهادة أخرى قبل نهاية هذه المدة .

تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضا على كل تعديل يتناول التأمين أو الضمان المالى الذى له نفس المفعول المذكور سابقا والذي يصبح غير موافق مطلقا لاحكام المادة I30 أعلاه .

المادة 135 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية بقرار صادر منه نموذج الشهادة المذكورة فى المواد السابقة وشروط تسليمها وصلاحيتها وحفظها ومراقبتها، وذلك مع مراعاة أحكام هذا الفصل والاتفاقية الدولية فى هذا الشأن والمصادق عليها من قبل الجزائر .

المادة 136 : لا تطبق أحكام المادتين I30 و I39 من هذا الفصل على السفينة التى تملكها الجمهورية الجزائرية .

وعندما تزيد حمولة هذه السفينة التى تنقل الوقود عن 2.000 طن كحمولة، يتعين أن تزود بشهادة تصدر عن السلطة الادارية البحرية تشهد بأن السفينة هى ملك الجمهورية الجزائرية وبأن مسؤوليتها مغطاة فى اطار التحديدات المنصوص عليها فى المادة I21 أعلاه. وتطابق هذه الشهادة بصورة كبيرة النموذج المبين فى المادة I32 أعلاه .

و - « الحادث » يعنى كل واقعة او جملة وقائع لها نفس المنشأ الذى يتولد عند التلوث .

المادة 148 : تطبق احكام هذا الفصل فقط على اضرار التلوث الحاصلة على التراب الجزائرى بما فى ذلك المياه الاقليمية البحرية وكذلك على اجراءات الوقاية المخصصة لتجنب هذه الاضرار او الحد منها .

المادة 149 : لا تطبق احكام هذا الفصل على سفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطىء وكذلك على السفن المخصصة لمصلحة عمومية غير تجارية .

القسم السادس الحجز التحفظى على السفن

المادة 150 : يعنى الحجز التحفظى حسب مفهوم هذا الفصل ايقاف السفينة لضمان دين بحرى .

المادة 151 : يشمل الدين البحرى طلب حق أو دين ناتج عن عقد او يكون مسببا من حادث مرتبط بالملاحة او باستغلال السفينة وكذلك الاضرار المسببة من سفينة او مترتبة عن استغلالها .

المادة 152 : تأذن المحكمة المختصة بالحجز التحفظى بناء على طلب من يدعى أن له ديناً بحرياً على السفينة .

المادة 153 : لا يمكن ان يمس الحجز التحفظى المنفذ على السفينة بحقوق مالكيها .

المادة 154 : مع مراعاة احكام المادة التالية، يجوز لكل مدع اما ان يحجز السفينة التى يتعلق بها الدين البحرى، واما اى سفينة اخرى مملوكة لمن كان وقت نشوء الدين البحرى مالكا للسفينة التى يتعلق بها هذا الدين حتى ولو كانت السفينة المحجوزة على وشك الابحار .

المادة 155 : فى حالة استئجار السفينة مع التخلي عن الادارة الملاحية وعندما يضمن المستأجر لوحده ديناً بحرياً خاصاً بهذه السفينة، يجوز للمدعى حجز هذه السفينة او اى سفينة اخرى يملكها المستأجر ولا يمكن حجز اى سفينة مملوكة للمالك بموجب هذا الدين البحرى .

وتطبق الفقرة السابقة أيضا على جميع الحالات التى يوجد فيها دين بحرى ملزم به شخص آخر غير المالك .

المادة 156 : يجوز للمحكمة المختصة التى جرى الحجز فى نطاق اختصاصها، رفع هذا الحجز عن السفينة عندما تقدم لها كفالات او ضمانات كافية .

المادة 157 : لا يعتبر طلب رفع الحجز عن السفينة مقابل تقديم الضمان المنصوص عليه فى المادة السابقة كاعتراف بالمسؤولية أو كتخل عن منفعة التحديد القانونية لمسؤولية مالك السفينة .

ويجب اعلام المدعى عليه خلال مدة شهر من تقديم هذا الطلب .

المادة 143 : عندما تحصل الاضرار الناتجة عن التلوث على التراب الجزائرى بما فى ذلك المياه الاقليمية وعلى تراب الدول الاخرى الاطراف فى نفس الاتفاقية الدولية مع الجزائر، أو كانت تدابير الوقاية قد اتخذت لتدارك أو لتخفيف أى ضرر من التلوث على هذه الاراضى بما فيها البحر الاقليمى، يجوز تقديم طلبات التعويض الى المحكمة المختصة لدى احدى هذه الدول .

ويجب اعلام المدعى عليه خلال مدة 3 أشهر من تاريخ رفع هذا الطلب .

المادة 144 : بعد تخصيص المال المذكور فى المادة 123 اعلاه، تعتبر المحكمة التابعة لمكان تخصيص هذا المال هى المحكمة الوحيدة المختصة للفصل فى جميع المسائل المتعلقة بتقسيم وتوزيع المال .

المادة 145 : كل حكم يصدر عن محكمة اجنبية مختصة فى هذا الشأن ومشار إليها فى المادتين 143 و 144 اعلاه، ويكون نافذا فى الدولة الاصلية ولا يكون قابلا فيها لطعن اعتيادى، يعترف به فى الجزائر على أساس التبادل ماعدا :

أ - اذا صدر الحكم بصفة اختلاسية ،

ب - اذا لم يبلغ المدعى عليه خلال مدة معقولة ولم يمكن من تقديم دفاعه .

المادة 146 : ان الاعتراف والتنفيذ لحكم المحكمة الاجنبية المذكورة فى المادة السابقة يتمان فى الجزائر حسب احكام الاجراءات المعمول بها مع التحفظ بالسماح باعادة النظر فى موضوع الطلب .

الفقرة الرابعة - تعريفات وقواعد ختامية

المادة 147 : لتطبيق هذا الفصل تكون التعريفات الآتية على الشكل التالى :

أ - « سفينة » تعنى كل عمارة بحرية او آلية بحرية مهما كانت والتى تنقل الوقود بدون ترتيب كحمولة ،

ب - « مالك » يعنى كل شخص طبيعى او معنوى تكسون السفينة مسجلة باسمه ومستغلة منه ،

ج - « الوقود » يعنى كل وقود ثابت بما فى ذلك النفط الخام وزيت المحركات وزيت الديزال الثقيل وزيت التشحيم وزيت السمك عندما ينقل على متن السفينة كحمولة او فى عابرها ،

د - « ضرر التلوث » يعنى كل خسارة او ضرر خارج السفينة الناقلة للوقود والحاصل من التلوث الناتج عن تسرب او طرح هذه الوقود اينما حصل هذا التسرب او الطرح ويشمل تكاليف التدبير الخاصة بالوقاية وكل خسارة أو ضرر مسبب من هذه التدابير ،

هـ - « اجراءات الوقاية » تعنى كل التدابير المعقولة التى يقوم بها جميع الاشخاص بعد حصول الحادث للاحتياط او لتحديد انتشار التلوث ،

المادة 164 : يمكن ممارسة الملاحة الخاصة بالصييد في المناطق الآتية :

- ملاحة الصيد الساحلي ،
- ملاحة الصيد عرض البحر ،
- ملاحة الصيد على نطاق واسع .

المادة 165 : تكون حدود المناطق المختلفة للملاحة المذكورة في المادتين 163 و 164 ، موضوع قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 166 : تخصص الملاحة التجارية بين الموانئ الجزائرية للراية الوطنية، الا في حالة الاستثناءات المقررة من قبل الوزير المكلف بالبحرية التجارية تطبيقا للمعاهدات والاتفاقيات الحكومية المشتركة .

المادة 167 : تعتبر أيضا منطقة ملاحية مخصصة للراية الوطنية الملاحة المساعدة وملاحة الارتفاق المتممة في حدود المياه الإقليمية .

المادة 168 : يجوز تخصيص الملاحة البحرية بين الموانئ الجزائرية وموانئ البلاد الأخرى للراية الجزائرية أو راية هذه البلاد وذلك بموجب اتفاقيات حكومية مشتركة .

المادة 169 : تخصص ملاحة الصيد في حدود المياه الإقليمية، لرجال البحر والسفن الجزائرية ما عدا في حالة الحصول على رخصة من قبل الوزير المكلف بالبحرية التجارية تطبيقا للاتفاقيات المتبادلة بهذا الخصوص والخاصة بالسفن الأجنبية .

المادة 170 : كل شخص يخالف أحكام المواد 166 و 167 و 168 و 169 أعلاه، يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 10.000 دينار جزائري الى 100.000 دينار جزائري وبالسجن لمدة تتراوح ما بين 15 يوما الى سنة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط، وفي حالة العود بضعف احدى هاتين العقوبتين وحجز السفينة .

الفقرة الثالثة - الارشاد

المادة 171 : الارشاد هو المساعدة التي تقدم الى الربانة من قبل مستخدمى الديوان الوطنى للموانئ المرخص له من قبل الدولة لقيادة السفن عند الدخول الى الموانئ والفرض والمياه الداخلية والخروج منها .

المادة 172 : الارشاد هو اجبارى لكل السفن الجزائرية والاجنبية باستثناء السفن المذكورة في المادة 178 من هذا القانون وذلك في الحدود الادارية لكل ميناء .

المادة 173 : تلتزم كل سفينة تجارية تدخل في المنطقة التي فيها الارشاد اجباريا برفع اشارة النداء للمرشد، وان الكيفيات المطبقة بالنسبة للاشارات هي الكيفيات المحددة بالانظمة الداخلية لمحطات الارشاد. وعند الخروج من المنطقة المذكورة يجب أيضا اعلام المحطة بذلك .

المادة 158 : يكون المدعى طالب الحجز مسؤولا عن الضرر المسبب عن حجز السفينة بدون سبب مشروع .
وتتقدم كل معارضة في هذا الشأن بانقضاء مهلة سنة واحدة اعتبارا من يوم حجز السفينة .

المادة 159 : تقوم السلطات الادارية البحرية للميناء الذى توجد فيه السفينة، بناء على امر الحجز القضائى المبلغ اليها، باتخاذ التدابير اللازمة لمنع السفينة المحجوزة من مغادرة الميناء حتى صدور امر قضائى برفع الحجز عنها .

المادة 160 : تحدد قواعد وكيفيات تطبيق الحجز التحفظى وكذلك الحجز التنفيذى للسفن بموجب احكام تنظيمية خاصة، وذلك طبقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر .

الفصل الثالث

النظام والأمن - الملاحة البحرية

القسم الاول

نظام الملاحة البحرية

الفقرة الاولى - تعريفات وتصنيفات ادارية

المادة 161 : الملاحة البحرية هي الملاحة التي تمارس في البحر وفي المياه الداخلية بواسطة السفن المحددة في المادة 13 من هذا القانون .

المادة 162 : تتضمن الملاحة البحرية مايلي :

- الملاحة التجارية المتعلقة بنقل البضائع والمسافرين ،
- الملاحة المساعدة الخاصة بالارشاد والقطر والاسعاف والانقاذ والصنديل البحرى والجرف والسبر وكذلك البحث العلمى فى البحر ،
- الملاحة الخاصة بصيد الاسماك وتربية الحيوانات البحرية واستغلال الموارد المائية وكل ما يتعلق بصيد الاسماك بصورة عامة ،
- ملاحة النزهة بقصد الترفيه ،
- ملاحة الارتفاق الممارسة فى البحر والموانئ والفرض بواسطة السفن المخصصة فقط لمصلحة عمومية باستثناء السفن الحربية وسفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ .

الفقرة الثانية - مناطق الملاحة البحرية

المادة 163 : يمكن ممارسة الملاحة التجارية في مختلف المناطق الملاحية الآتية :

- الملاحة الساحلية على نطاق ضيق ،
- الملاحة بالمساحلة ،
- الملاحة البعيدة المدى .

المادة 184 : تكون نتائج الحوادث الحاصلة للمرشد أو أحد أفراد وحدة الارشاد خلال عمليات الارشاد أو خلال حركات صعود أو انزال المرشد على عاتق مجهز السفينة المرشدة الا في حالة اثبات خطأ غليظ للمرشد أو أحد أفراد وحدة الارشاد

المادة 185 : يستطيع المرشد تحديد مسؤوليته المدنية المتولدة عن المادتين 183 و 184 أعلاه، بحدود مبلغ يعادل 5 أشهر من راتبه ما عدا في حالة خطأ متعمد قام به المرشد.

المادة 186 : لا يعتبر الديوان الوطني للموانئ مسؤولا تجاه مجهز السفينة المرشدة عن الاضرار المسببة من أحد المرشدين الا في حالة عدم توفر شروط الخبرة المهنية لدى المرشد والمطلوبة بموجب النظام .

وفي جميع الاحوال يستطيع الديوان الوطني للموانئ تحديد مسؤوليته المتولدة عن الفقرة السابقة في حدود مبلغ يعادل 20 رسما من رسوم الارشاد الواجبة الاداء عن عملية الارشاد التي حصل جلالها الضرر .

المادة 187 : تتقدم الدعاوى المتولدة عن الارشاد بمضي سنتين اعتبارا من انتهاء عمليات الارشاد .

المادة 188 : كل شخص يخالف أحكام المواد 172 و 175 و 180 و 181 أعلاه، يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 10000 الى 50000 دينار جزائري .

الفقرة الرابعة - شهادة الملاحة ووثائق السفينة

المحمولة على متنها

المادة 189 : كل سفينة تقوم بأعمال الملاحة البحرية، يجب أن تحمل على متنها شهادات الملاحة المسلمة من قبل السلطة الادارية البحرية .

وهذه الشهادات المخصصة للسفينة حسب نوع الملاحة التي تقوم بها السفينة هي :

أ - شهادة الجنسية ،

ب - دفتر البحارة ،

ج - رخصة أو بطاقة المرور .

المادة 190 : لا يمكن لاي سفينة أن تبدأ بالابحار اذا لم تكن مزودة بشهادة الملاحة .

المادة 191 : دفتر البحارة هو شهادة الملاحة المسلمة للسفينة التي تقوم بأعمال ملاحية بحرية مهنية والتي يكون طاقمها مؤلما من رجال البحر .

المادة 192 : ان السفن التي يجب أن تكون مزودة بدفتر البحارة على متنها هي السفن المخصصة للملاحة التجارية والملاحة المساعدة وملاحة الصيد حسب المادة 162 من هذا الامر .

وتخضع أيضا لاحكام هذه المادة السفن التي تقوم بملاحة النزهة ويوجد على متنها رجال البحر .

المادة 174 : يبدأ الارشاد اعتبارا من وصول وتقديم المرشد نفسه في حدود المحطة، وينتهي عند وصول السفينة الى مكان الوصول أو الرسو أو الرصيف أو حدود المحطة .

المادة 175 : يجب على الربان تسهيل صعود المرشد الذي يتقدم ومده بجميع الوسائل الضرورية للرسو والصعود على متن السفينة في أحسن شروط الامن. وعند الانتهاء من عملية الارشاد يلتزم الربان بنفس الواجبات المذكورة أعلاه، بالنسبة لانزال المرشد .

ويجب على الربان التصريح للمرشد الذي يصعد على متن سفينه عن خط العطف وسرعة وأوضاع تحرك السفينة .

المادة 176 : يلتزم المرشد بخدمة السفينة التي تتقدم أولا أو التي يصل ترتيبها أو دورها .

ويجب عليه أيضا أن يتخلل عن كل خدمة أخرى ويقدم أولا خدماته الى السفينة التي هي في خطر حتى ولو لم يات دورها وذلك عندما يتأكد من الخطر المحدق بالسفينة أو عندما يحبر به .

المادة 177 : يوضع المرشد خلال عمليات الارشاد تحت أمرة ربان السفينة المرشدة .

ولا يعفى الربان من مسؤوليته باستعماله خدمات المرشد بالنسبة لتحركات السفينة .

المادة 178 : تعفى السفن الآتية من اجبارية الارشاد وهي :

أ - السفن الشراعية بحمولة أقل من 100 طن ،

ب - السفن ذات الدفع الآلي بحمولة صافية تقل عن 100 طن،

ج - السفن ذات الدفع الآلي والمخصصة فقط لتحسين وصيانة ومراقبة الموانئ ومداخلها كالفطرات والناقلات والجرافات والصنادل البحرية ،

د - سفن المنارات والعلامات .

المادة 179 : تحدد أسعار الارشاد بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 180 : يكون ربان السفينة الخاضعة للارشاد ملزما بدفع رسوم الارشاد حتى لو لم تحصل هذه السفينة على خدمات المرشد وذلك بصرف النظر عن العقوبات المنصوص عليها في المادة 188 .

المادة 181 : يعتبر أمين السفينة أو ربانها مسؤولا شخصيا عن دفع الرسوم عند الدخول بالسفينة الى منطقة الارشاد والخروج بها منها .

المادة 182 : تحدد تنظيمات الارشاد والخبرات المهنية للمرشد والقواعد الخاصة بممارسة أعمال الارشاد في كل ميناء بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 183 : يعتبر مجهز السفينة المرشدة مسؤولا تجاه الغير عن الاضرار الناتجة عن المرشد والتي تعد كأنها أضرار حصلت من أحد أفراد طاقم السفينة .

ب - شهادة الامن فيما يخص السفن التي تنقل أكثر من 12 مسافرا ،

ج - الشهادات النظامية للمعاينات المفروضة ،

د - دفتر السفينة ،

هـ - يوميات الماكينة والراديو ،

و - الوثائق الجمركية والصحية ،

ز - جميع الوثائق الاخرى المقررة بموجب الانظمة .

المادة 201 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية أنواع وأشكال الوثائق الخاصة بالسفينة والاوامر المتعلقة بالاحتفاظ بهذه الوثائق على متن السفن .

المادة 202 : يرقم دفتر السفينة ويؤشر عليه من قبل السلطة الادارية البحرية .

ويكون ممسوكا من طرف ربان السفينة ويخضع لتأشيرة هذه السلطة كل ستة أشهر .

المادة 203 : يجب أن يتضمن دفتر السفينة سردا لجميع الحوادث المتعلقة بالملاحة والحوادث الطارئة على متنها والمقررات المتخذة خلال الرحلة وبيان حالة البحر والملاحظات اليومية الخاصة بالطرق التي سلكتها السفينة وكشفا بالعمليات التجارية .

المادة 204 : ترقيم يومية الماكينة التي تكون ممسوكة من طرف رئيس المكنيك ويؤشر عليها ثم تشاهد على غرار دفتر السفينة .

المادة 205 : يجب أن تتضمن يومية الماكينة كمية الوقود المأخوذة عند الذهاب والاستهلاك اليومي لجهاز الدفع وكذلك كل ما يخص سير وخدمة الماكينة .

المادة 206 : ترقيم يومية الراديو التي تكون ممسوكة من ضابط البرق اللاسلكي أو الضابط الذي يحل محله، ويؤشر عليها ثم تشاهد من قبل السلطة الادارية البحرية، وذلك على غرار دفتر السفينة .

المادة 207 : يجب أن تتضمن يومية الراديو ذكر التبليغات اللاسلكية والبرقية الصادرة أو الواردة وكذلك كل ما يخص مصلحة الراديو .

المادة 208 : يكون لدفتر السفينة ويوميات الماكينة والراديو قوة الثبوت بالنسبة للحوادث والظروف المدرجة فيها وذلك حتى ثبوت العكس .

المادة 209 : تعفى من مسك دفاتر السفينة، السفن التي تقوم بأعمال الملاحة المينائية فقط وبصورة عامة السفن التي تنقص حمولتها الاجمالية عن 30 طنا .

الفقرة الخامسة - نظام التلوث

المادة 210 : يعد تلوثا بموجب هذا الامر، كل تلوث لوسط بحري حاصل عن طريق تسرب مباشر أو غير مباشر للمواد أو الطاقة وتؤدي الى آثار ضارة .

المادة 193 : ان رخصة المرور هي شهادة ملاحة ممنوحة الى السفن التي تقوم بالملاحة البحرية الارتفاقية والمعينة خصيصا لمصلحة عمومية، باستثناء السفن الحربية التابعة للبحرية الوطنية .

المادة 194 : ان السفن التي تقوم بالملاحة البحرية للنزهة والتي ليس لها طاقم مأجور، يجب أن تزود ببطاقة مرور فردية أو جماعية .

المادة 195 : ان هدف شهادة الملاحة ينصرف الى مايلي :

أ - السماح للسفينة التي تتوفر فيها جميع احكام هذا الامر والنصوص المتخذة لتطبيقه، بالقيام بأعمال الملاحة البحرية المعينة لها ،

ب - ايضاح هوية السفينة ومالكها وأفراد طاقمها وكذلك نوع وصنف الملاحة الممارسة ،

ج - التحقق من شروط استخدام الطاقم التي يجب أن ترفق فيها اجباريا تحت طائلة البطلان وذلك بالنسبة لجميع السفن المذكورة في المادة 192 أعلاه ،

د - التحقق من نوع ومدة الخدمات التي يمارسها الطاقم على متن السفينة وتواريخ الانزال والتحميل وكذلك الاعمال التي يقوم بها كل بحار والتي يجب أن تذكر فيها أيضا من قبل السلطة الادارية البحرية .

وتكون للبيانات المدرجة في شهادة الملاحة قوة الثبوت أمام القضاء .

المادة 196 : يجب أن تقدم شهادة الملاحة عند كل طلب الى السلطة الادارية البحرية وأعاون المراقبة في البحر أو في الميناء .

ويجب أيضا أن يؤشر عليها من قبل السلطة الادارية البحرية عند كل محطة توقف .

المادة 197 : مدة شهادة الملاحة المسلمة من قبل السلطة الادارية البحرية عند تجهيز السفينة سنة واحدة . ويجب تجديدها عند انتهائها باستثناء رخصة الملاحة المسلمة الى السفن المعينة لملاحة الارتفاق .

المادة 198 : في حالة نزع تجهيز السفينة خلال مدة صلاحية شهادة الملاحة، يجب ايداع هذه الاخيرة لدى السلطة الادارية البحرية التابعة لميناء نزع التجهيز .

المادة 199 : يعلق تسليم وتجديد شهادة الملاحة والتي تحدد شروطها بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية على دفع رسوم الملاحة .

المادة 200 : يتعين على السفن أن تحمل على متنها، بالإضافة للوثائق المذكورة في المواد السابقة، الوثائق التالية :

أ - شهادة الحمولة، شهادة رتبة السفينة أو شهادة الصلاحية للملاحة،

المادة 219 : كل مالك أو مجهز سفينة وكل شخص طبيعي أو معنوي يملك استغلالا صناعيا أو بحريا، يكون مسؤولا عن الاضرار الملحقه بالاملاك العمومية البحرية والمتولدة عن التلوث والذي يعد ربان السفينة أو ممثل الاستغلال مرتكبا آياه عن تسديد المصاريف الناتجة عن تدابير الوقاية المخصصة لتجنب هذه الاضرار أو الحد منها .

المادة 220 : عندما يحصل تسرب او طرح من اكثر من سفينة ويتولد عن ذلك ضرر ناتج عن التلوث يعتبر مالكو جميع السفن المعنية مسؤولين على وجه التضامن عن مجموع الضرر الذي لا يمكن تقسيمه بصفة معقولة .

المادة 221 : يحق لمالك السفينة تحديد مسؤوليته عن الاضرار الناتجة عن تلوث مياه البحر بمبلغ معين وذلك وفقا للكيميات المحددة في هذا الامر والاتفاقيات الدولية في مادة تعويض الاضرار الناتجة عن التلوث .

وتوضح احكام هذه المادة بموجب مرسوم .

القسم الثاني سلامة الملاحة البحرية

الفقرة الاولى - الشروط الخاصة بسلامة الملاحة

المادة 222 : كل سفينة تقوم بالملاحة البحرية يجب ان تكون على حالة صالحة للملاحة ومجهزة تجهيزا مناسباً، وصالحة للاستخدام الذي حصصت له .

المادة 223 : لا يمكن استخدام السفينة للملاحة البحرية اذا لم تتوفر فيها شروط الامن المقررة خاصة فيما يلي :

أ - بناؤها وعدتها وآلاتها والتجهيزات الموجودة على متنها وكذلك وسائلها الخاصة بالاشارات والانقاذ والوقاية واحاد الحريق ،

ب - الطفو والثبات وخطوط الشحن ،

ج - اجزاء الدفع والقيادة ،

د - عدد افراد الطاقم واهليتهم المهنية ،

هـ - الشروط الاخرى المطلوبة والخاصة بسلامة الملاحة وسلامة الارواح في البحار .

المادة 224 : تحدد النصوص المتعلقة بسلامة الملاحة بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية وذلك بواسطة الطرق النظامية طبقا لاحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجرائر في هذا المجال .

المادة 225 : يحدد وزير الدفاع الوطني بالاتفاق مع الوزير المكلف بالبحرية التجارية، الاوامر الخاصة بالوقاية من التصادم في البحار للوحدات العائمة التابعة للبحرية الوطنية وحراس الشواطئ .

المادة 226 : يمكن للوزير المكلف بالبحرية التجارية ان يجعل النصوص التقنية الزامية وهي النصوص المتعلقة ببناء واعداد وتجهيز السفن التي تقوم بها احدى شركات تصنيف السفن .

المادة 211 : يحدد بقرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير الصحة العمومية حسب الحاجة قائمة العوامل الملوثة .

المادة 212 : على الرغم من الاحكام المتخذة تطبيقا للاتفاقيات الدولية بشأن وقاية التلوث في البحار ومكافحته يمنع طرح أو ابقاء أو تفتيس المواد أو الطاقة الملوثة للوسط البحري وذلك في حدود الاملاك العمومية البحرية .

وتحدد كيميات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

المادة 213 : يجب على كل سفينة أن تطرح المواد الملوثة في تجهيزات الموانئ المخصصة لتلقى الفضلات أو الحثالات وبصورة عامة المواد الملوثة .

المادة 214 : خلافا لما جاء في المادة 212 من هذا الامر، يمكن طرح المواد الملوثة في البحر من قبل سفينة في الظروف الخاصة وعلى وجه الخصوص :

- لتأمين حماية أمن السفينة ذاتها أو أمن سفينة أخرى ،

- لتجنب الخسائر عن السفينة أو الحمولة ،

- لانقاذ الحياة البشرية في البحر .

ومع ذلك يجب ادراج الدواعي المسببة لطرح المواد الملوثة عرضا أو استثنائيا في دفتر السفينة مع بيان حوادث الملاحة البحرية .

المادة 215 : كل اسالة لمواد ملوثة في البحر والناتجة من المنشآت الصناعية الارضية أو البحرية، يجب أن تكون موضوع رخصة مسبقة .

وتمنح هذه الرخصة بموجب قرار مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير الصناعة والطاقة بعد دراسة ملف يحدد انشاؤه فيما بعد .

المادة 216 : يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 50.000,00 الى 500.000,00 دينار جزائري، كل ربان سفينة أو أي شخص آخر يرتكب مخالفة لاحكام المواد من 210 الى 215 من هذا الامر وفي حالة التكرار بحبس يتراوح ما بين 15 يوما الى ستة أشهر وبغرامة يمكن أن تكون ضعف المبلغ المذكور أعلاه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 217 : يؤهل لاثبات جميع المعلومات أو البحث أو جمعها بقصد اكتشاف مرتكبي جنح التلوث والمخالفات الماسة بأحكام المواد من 210 الى 215 من هذا الامر والنصوص النظامية التي تشمل تطبيقه، جميع الاعوان المحلفين في مصالح الادارة البحرية المحلية التابعة للمصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ، وقواد وحدات البحرية الوطنية .

المادة 218 : تعتبر المحاضر المحررة طبقا للمادة 217 ذات قوة ثبوتية لحين ثبوت العكس وهي غير خاضعة للتأييد .

وتحال هذه المحاضر من قبل العون الذي حرر المحضر الى النيابة العامة لدى الجهة القضائية المختصة محليا .

الوزير المكلف بالبحرية التجارية والخاص بسلامة السفن التي تنقل المسافرين والبناء ومعدات التجهيز وأجهزة المواصلات البرقية اللاسلكية وأجهزة المواصلات الهاتفية اللاسلكية لسفن الشحن .

الفقرة الثالثة - لجان سلامة السفن

المادة 235 : من أجل تطبيق أحكام هذا الامر والاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الملاحة البحرية والمحافظة على الارواح في البحر والصحة وصلاحيات السكن وظروف العمل على متن السفن، تنشأ لجنة مركزية للسلامة وكذلك لجان محلية للتفتيش .

المادة 236 : تنعقد اللجنة المركزية للسلامة لدى الوزير المكلف بالبحرية التجارية الذي يحدد تكوينها وكذلك قواعد تسييرها بموجب قرار صادر منه .

المادة 237 : ان اللجنة المركزية للسلامة مختصة في مادة الموافقة على مخططات البناء أو إعادة تأسيس السفينة والتصديق على أجهزة الامن أو أى جهاز آخر يتعلق بمعدات التجهيز والاتصال اللاسلكي والظن ضد المقررات التي تتخذها اللجان المحلية للتفتيش .

المادة 238 : تنعقد لجنة محلية للتفتيش لدى كل منطقة بحرية ويمكنها أن تجتمع في أى ميناء آخر توجد به السفينة التي ستتم معاينتها اذا رأت ضرورة في ذلك .

المادة 239 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية بموجب قرار صادر عنه، تشكيل وقواعد سير اللجان المحلية للتفتيش .

المادة 240 : ويتولى قنصل الجزائر في الخارج انشاء لجنة للتفتيش الموقت حيث يكون تشكيلها كذلك قريبا بقدر الامكان من تشكيل اللجنة المحلية للتفتيش .

المادة 241 : ان اللجنة المحلية للتفتيش مختصة للقيام بالتفتيشات المنصوص عليها في المواد 229 و 230 و 232 أعلاه .

وعند قيامها بهذه التفتيشات، تسهر على مراعاة أحكام هذا الامر والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة 242 : يترتب على التفتيشات الخاصة بسلامة السفن استيفاء رسم لفائدة الخزينة الجزائرية يحدد مبلغه بقرار مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير المالية .

ويتحمل هذا الرسم مالك السفينة التي تجرى معاينتها أو مجهزها الذي لا يملكها .

المادة 243 : يتناول أعضاء اللجان المحلية للمعاينة تعويضا يحدد مبلغه بقرار مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير المالية .

المادة 244 : يمكن لشركات تصنيف السفن المعتمدة المشاركة في معاينات السلامة التي تقوم بها اللجان المحلية للتفتيش وذلك في حدود المهام المحددة بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية والخاص بالاعتراف بهذه الشركات .

المادة 227 : يمكن للوزير المكلف بالبحرية التجارية ان يستبعد تطبيق كل او بعض من احكام هذا الفصل، على السفن التي لا تنطبق عليها الشروط الدولية الخاصة بسلامة الارواح في البحار وان يحدد لهذه السفن نصوصا خاصة تتعلق بسلامة الملاحة وتفتيش مثل هذه السفن .

الفقرة الثانية - التفتيش الخاص بسلامة السفينة

المادة 228 : تخضع كل سفينة لتفتيشات ومعاينات تسمى « تفتيش الوضع في الخدمة » او « التفتيش الدوري » او التفتيشات الاضافية عند الاقتضاء .

المادة 229 : قبل وضع السفينة في الخدمة، يجب ان يشتمل التفتيش على الفحص الكامل لبنيتها وتمديداتها اللاسلكية - الكهربائية وآلات الانقاذ وماكيناتها ومعدات تجهيزها بما فيها تفتيش غاطسها بالحوض الجاف وكذلك تفتيش مراجلها داخليا وخارجيا .

المادة 230 : يجب أن يجري التفتيش الدوري كل سنة أو كل سنتين حسب مدة صلاحية شهادات السلامة المذكورة في المادة التالية وذلك للتحقق من أن السفينة تستجيب دائماً لمتطلبات الامن النظامية . ويجب أن يشمل هذا التفتيش أيضا معاينة غاطسها في الحوض الجاف .

المادة 231 : تخضع السفينة لتفتيش اضافي عام أو جزئي حسب الحالة عندما ينتج حادث أو يلاحظ عيب ما يحل بسلامة السفينة أو بفعالية أو بكمال آلات الانقاذ أو العدة أو عندما تتعرض ايضا لتصليلحات أو ترميمات هامة .

يتعين على المالك أو المجهز الغير مالك للسفينة أن يخبر السلطات الادارية البحرية بالجزائر بهذه الوقائع في الوقت المناسب، او السلطة القنصلية الجزائرية عندما تكون السفينة بالخارج .

المادة 232 : يمكن أن تخضع أى سفينة أيضا لتفتيش يسمى تفتيش السفر قبل مغادرتها أحد الموانئ الجزائرية . ويمكن أن يجرى هذا التفتيش بمبادرة من رئيس المنظمة البحرية أو بطلب من مالك السفينة أو من المجهز الغير مالك للسفينة أو من الربان أو من طاقم السفن .

المادة 233 : يجب أن تسمح جميع التفتيشات المذكورة في المواد 229 و 230 و 231 و 232 أعلاه، بالتأكد من أن السفينة توجد في حالة مرضية تناسب الملاحة التي عينت للقيام بها وتتوفر فيها شروط الصلاحية الملاحية الجيدة ونسجيب لنصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الملاحة وسلامة الارواح وكذلك لاحكام الامن النظامية .

تجرى التفتيشات حسب الامكان بدون ان تضر باستغلال السفينة .

المادة 234 : تجرى التفتيشات المتعلقة بسلامة السفن من طرف السلطة الادارية البحرية المختصة والتي تسلم شهادات السلامة طبقا للشروط التي ستوضح بموجب قرار يصدر عن

المادة 252 : لا يحق للسفينة التي منحت التمديد لصلاحية شهادات السلامة طبقا للمادة أعلاه، وعند وصولها لميناء التسجيل أو الميناء الذي يجب أن تعين فيه ، أن تغادر هذا الميناء بمقتضى ذلك التمديد ، الا بعد حصولها على الشهادات الجديدة المطابقة .

المادة 253 : يمكن تمديد صلاحية شهادات السلامة بناء على امهال لا تتجاوز مدته شهرا واحدا من تاريخ الانقضاء المذكور في الشهادات المذكورة .

تحرر شهادات السلامة باللغة العربية وباللغة الفرنسية .
يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية نموذج شهادات السلامة بموجب قرار صادر عنه .

المادة 254 : تلصق على متن السفينة وبمكان ظاهر وسهل الوصول اليه جميع شهادات السلامة أو صورها المطابقة للأصل والمسلمة بناء على أحكام هذا الأمر والنصوص المتخذة لتطبيقه .

الفقرة الثانية - وثيقة السلامة

المادة 255 : يجب أن يكون لدى الربان على متن السفينة ، دفتر للمحاضر الخاصة بتفتيش سلامة السفن .

المادة 256 : يجب أن تذكر في دفتر المحاضر المذكورة والموقع من أعضاء اللجنة المحلية للتفتيش ، جميع مقررات وملاحظات اللجنة على اثر كل تفتيش تقوم به وكذلك الشهادات التي يتم تسليمها .

المادة 257 : يمكن الطعن لدى اللجنة المركزية لسلامة السفن في مقررات اللجنة المحلية للتفتيش .

ويمكن رفع هذه الطعون من طرف :

- مالك أو مجهز السفينة في حالة رفض تسليم أو تمديد شهادات السلامة ،

- ربان السفينة الذي رفضت منحه رخصة الإبحار ،

- ثلثي أفراد الطاقم الذين لم يلب طلبهم المقدم طبقا للمادة 232 أعلاه .

المادة 258 : يجب أن يقدم الطعن كتابيا في أجل لا يتعدى 10 أيام اعتبارا من تاريخ تسجيل المقرر في دفتر المحاضر الخاصة بتفتيش السلامة للسفن .

المادة 259 : يقوم رئيس اللجنة المركزية لسلامة السفن الذي رفع اليه الطعن باستدعاء أعضاء اللجنة قصد البت فيه في أجل خمسة أيام .

المادة 260 : تستمع اللجنة المركزية لسلامة السفن الى السلطة الادارية البحرية والى الطاعن ولكنها تحكم في غيابهما .

ثم تبلغ مقررها الى السلطة الادارية البحرية والى الطاعن .

المادة 245 : تسلم شهادات السلامة، على اثر القيام بتفتيش السفن، من طرف السلطة الادارية البحرية المختصة بعد صدور الرأى الموافق من اللجنة المحلية للتفتيش .

القسم الثالث

نظام السلامة

الفقرة الاولى - شهادات السلامة

المادة 246 : يجب تزويد كل سفينة طبقا للشروط التي ستحدد بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية، برخص وشهادات السلامة وخاصة فيما يتعلق بـ :

- سلامة السفن التي تنقل المسافرين ،

- بناء السفن ،

- معدات التجهيز وأجهزة المواصلات البرقية اللاسلكية وأجهزة المواصلات الهاتفية - اللاسلكية لسفن الحموله .

المادة 247 : يمكن اعفاء السفينة بصفة استثنائية من احدى شهادات السلامة المذكورة في المادة أعلاه، شريطة التقيد بشروط السلامة الكافية خلال الرحلة التي تقوم بها .

وتسلم شهادة الاعفاء من طرف السلطة الادارية البحرية لميناء تسجيل السفينة بناء على الرأى الموافق والصادر من اللجنة المحلية للتفتيش .

المادة 248 : لا يمكن أن تتعدى مدة صلاحية شهادات السلامة :

- سنة واحدة لرخصة الملاحة ،

- خمس سنوات لشهادة الحريم ،

- سنتان لشهادة أمن معدات التجهيز لسفينة الحموله ،

- سنة واحدة لشهادة سلامة السفن التي تنقل المسافرين ولشهادة السلامة لبناء سفن الحموله ولشهادة سلامة أجهزة المواصلات الهاتفية اللاسلكية ولشهادة سلامة أجهزة المواصلات البرقية اللاسلكية .

لا يجوز أن تفوق مدة صلاحية شهادة الاعفاء عن مدة الشهادة المتعلقة بها .

المادة 249 : تنقضى مدة صلاحية شهادات السلامة بمجرد تخلف أحد الشروط المطلوبة للحصول عليها .

المادة 250 : تجدد شهادة السلامة عند انتهاء مدة صلاحيتها، بنفس الشروط التي سلمت فيها .

المادة 251 : اذا كانت سفينة ما ، في تاريخ انقضاء احدى شهادات السلامة ، غير موجودة في ميناء تسجيلها ، أمكن تمديد صلاحية الشهادات بالجزائر من طرف السلطة الادارية البحرية وفي الخارج ، من طرف السلطة القنصلية الجزائرية .

ولا يمنح هذا التمديد بطلب من مالك السفينة أو مجهزها أو ممثله الا للسماح للسفينة باتمام رحلتها، ويجب ألا تتجاوز المدة في أي حال من الاحوال خمسة أشهر .

المادة 269 : يجب أن تتضمن المحاضر الموقعة من محضر المحضر ، تاريخ المخالفة المحقق فيها ومكانها وساعتها ونوعها وأسماء وصفة وعنوان مرتكبي المخالفة وهوية السفينة التي نسبت إليها المخالفة .

المادة 270 : توجه جميع المحاضر بواسطة الطريق السلمى الى الوزير المكلف بالبحرية التجارية حتى ولو تم تحريرها من عون غير تابع لادارة هذا الأخير .

المادة 271 : مع عدم الاخلال بحق الطرف المدنى ، تمارس الدعوى العمومية النيابة العامة ، بناء على شكوى الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 272 : ان المحكمة المختصة للنظر فى المخالفة هي المحكمة الموجودة فى الميناء الذى ارتكبت فيه المخالفة أو الميناء الجزائرى للوصول أو ميناء مغادرة السفينة ، اذا وقعت المخالفة فى البحر .

الفصل الرابع

الحوادث البحرية

القسم الاول

تصادم السفن فى البحار

الفقرة الاولى - التعريف والقواعد العامة

المادة 273 : يعد تصادم سفن فى البحار ، كل ارتطام مادي أو اصطدام بين السفن فى البحر أو بين السفن وبواخر الملاحة الداخلية دون الأخذ فى الاعتبار للمياه التي وقع فيها التصادم .

المادة 274 : تشبه جميع الآليات العامة ، حسب الحالات ، اما بسفن البحر واما ببواخر الملاحة الداخلية وذلك لتطبيق المادة السابقة .

يشبه بتصادم سفن فى البحار حسب مفهوم هذا الفصل ، كل ارتطام حاصل بين سفينة ومنشأة ثابتة أو شيء ثابت فى نقطة معينة وواقعة فى الاملاك العمومية البحرية .

وتشبه كذلك بتصادم سفن فى البحار كل خسارة تسببها سفينة اما لسفينة أخرى واما لاشياء أو أشخاص موجودين على متنها على اثر تنفيذ أو اهمال مناورة فى الملاحة أو عدم مراعاة القواعد مع عدم حصول اصطدام أو ارتطام بصفة مباشرة .

المادة 275 : اذا وقع تصادم سفن فى البحار أدى لاضرار سفينة أو عدة سفن أو الأشخاص أو البضائع أو أى مال آخر موجود على متنها أو لضرر الاملاك العمومية البحرية ، تسدد التعويضات المترتبة عن هذه الاضرار طبقا للأحكام المدرجة بعده ، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بتحديد مسؤولية مالكي السفن .

المادة 276 : ان القواعد الواجب مراعاتها بالنسبة لجميع السفن الموجودة فى المياه التي تدركها ، لأجل تجنب تصادم السفن فى البحار ، يتم تحديدها من طرف الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 261 : كل سفينة موجودة فى الموانئ الجزائرية تكون فى كل وقت عرضة لمراقبة السلطة الادارية البحرية والغرض من هذه المراقبة هو التحقق من صلاحية شهادات أمن السفن والتحقق من أن السفينة تتوفر فيها شروط الصلاحية الملاحية الجيدة وظروف العمل والصحة والأهلية القانونية على متنها وبصفة عامة اذا كانت حالتها تنطبق على البيانات المدرجة فى شهادات سلامة السفن .

المادة 262 : اذا لم تتوفر الشروط القانونية لسلامة السفن ، تقوم السلطة الادارية البحرية باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية وخاصة رفض تسليم أو تجديد أو تمديد أو بسحب شهادات سلامة السفن كي تمنع السفينة من الابحار وحتى تتمكن من الابحار بدون خطر على المسافرين والطاقم .

وعندما يتعلق الأمر بسفينة أجنبية ، يتم اعلام قنصل البلد الذى سجلت فيه السفينة بهذا الاجراء حيث يمكن بناء على طلبه العمل على تفتيش السفينة من طرف لجنة محلية للتفتيش قصد تسليمها بصفة مؤقتة شهادات السلامة المطابقة من طرف السلطة الادارية البحرية .

المادة 263 : يقدم ربان السفينة دفتر المحاضر الخاصة بتفتيش سلامة السفن الى السلطة الادارية البحرية عند قيامها بكل مراقبة .

وتسجل هذه السلطة جميع مقرراتها وملاحظاتها فى دفتر المحاضر المذكور ، ثم تمضى عليه على اثر المراقبة .

المادة 264 : يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 1.000.000 الى 10.000.000 د ج ، كل مالك أو مجهز لسفينة يقوم بمخالفة أحكام هذا الأمر والنصوص المتخذة لتطبيقه والمتعلقة بسلامة الملاحة البحرية .

المادة 265 : ان العقوبة الواقعة على المالك أو المجهز أو الربان الذى يقوم بقيادة أو يحاول قيادة سفينة انتهت مدة شهادة سلامتها أو سحب منها أو أوقفت ، يمكن رفعها من 10.000.000 د ج الى 30.000.000 د ج وبالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 266 : كل فرد من أفراد الطاقم يقوم بطلب تفتيش على متن السفينة ويقدم عمدا ادعاءات غير صحيحة ، يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 500.000 الى 1.000.000 د ج وبالحبس من 8 أيام الى 15 يوما أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 267 : تضاعف العقوبات المنصوص عليها فى المواد من 264 الى 266 أعلاه ، فى حالة العود .

المادة 268 : تحقق المخالفات الماسة بالأحكام القانونية المتعلقة بسلامة الملاحة البحرية والمدرجة فى هذا الأمر وفى النصوص المتخذة لتطبيقه ، بموجب محاضر يتم تحريرها من طرف :

- مفتشى الملاحة والعمل البحرى والاعوان المحليين التابعين لمصالح البحرية التجارية ،

- الاعوان المحليين للخدمة الوطنية التابعين لحراسة المشواطى .

الفقرة الثانية - مسؤولية الأضرار

المادة 277 : اذا نتج التصادم بخطأ احدى السفن ، وقع تعويض الأضرار على عاتق السفينة التي ارتكبت الخطأ .

وتعد السفينة بصفة خاصة مرتكبة للأخطاء اذا حصلت هذه الاخيرة من جراء تجهيز وعدة السفينة وفي القيادة الملاحية وفي تنفيذ المناورات وكذلك عن عدم مراعاة الانظمة من أجل الوقاية من تصادم السفن في البحار أو تدابير السلامة الاخرى المفروضة بموجب الأنظمة الجارى بها العمل أو التطبيق البحري السليم .

المادة 278 : اذا نتج التصادم بخطأ مشترك لسفینتين أو عدة سفن ، وزعت مسؤولية كل منها في تعويض الأضرار بنسبة جسامه الأخطاء التي ارتكبتها كل منها .

غير أنه ، اذا لم يمكن تحديد النسبة نظرا للظروف أو تبين أن الأخطاء متساوية وزعت المسؤولية على حصص متساوية .

المادة 279 : في الحالة المشار إليها في المادة السابقة ، أن الأضرار المسببة للسفن أو لشحناتها أو لامتعة أو لأموال الطاقم أو للمسافرين أو للأشخاص الموجودين على متن السفينة ، تتحملها السفن التي ارتكبت الخطأ بالنسبة المذكورة في المادة السابقة وبدون تضامن تجاه الغير .

وتكون السفن التي ارتكبت خطأ مشتركا، متضامنة تجاه الغير عن الأضرار المسببة بالوفاة أو الجروح .

المادة 280 : تستطيع السفينة التي دفعت في اطار مسؤوليتها التضامنية تعويضا يفوق الحصة التي كانت ستتحملها نهائيا ، الرجوع بالنسبة للفائض على السفن الاخرى المسؤولة تضامنيا ، وذلك طبقا لأحكام المادة السابقة .

المادة 281 : اذا كان التصادم قهريا أو بسبب حالة القسوة القاهرة أو ظهرت شكوك في أسباب الحادث ، تحمل الأضرار من تعرض للتصادم بدون تمييز للحالة التي كانت فيها السفن أو احداها راسية عند وقوع التصادم .

المادة 282 : لا محل لافتراضات الخطأ المشروعة فيما يخص مسؤولية تصادم السفن في البحار .

غير أنه في حالة التشبيه بالتصادم المنصوص عليها في المادة 274 أعلاه ، والخاصة بالارتطام بمنشأة ثابتة أو شيء ثابت على نقطة معينة موجودة في الأملاك العمومية البحرية ، جاز افتراض مسؤولية السفينة ما عدا حالة القوة القاهرة وبشرط أن تتوفر في هذه المنشأة أو الشيء قواعد الإشارة .

المادة 283 : تبقى المسؤولية المحددة في المواد السابقة ، سارية في حالة وقوع التصادم بسبب خطأ مرشد حتى لو كان هذا الخطأ إجباريا .

المادة 284 : اذا وقع تصادم أو ارتطام بين السفن التي يربطها عقد الخدمات ، يتم تقدير المسؤولية عن الأضرار الحاصلة وفقا للأحكام المتعلقة بهذا العقد .

المادة 285 : يتعين على ربان كل من السفن المصطدمة ، أن يبادر بعد وقوع التصادم الى تقديم المساعدة للسفينة الأخرى ولطاقمها ولمسافريها بمقدار ما يستطيع القيام بهذه العملية من دون خطر جدي يقع لسفينته ولطاقمها ، والمسافرين عليها .

ويجب عليه أيضا في نطاق الممكن احاطة السفينة الأخرى علما باسم وميناء تسجيل سفينته وكذلك بالمكان الذي قدم منه والمكان الذي يتوجه اليه .

لا يعد مالك السفينة مسؤولا بسبب المخالفة الوحيدة التي يرتكبها الربان لأحكام هذه المادة .

المادة 286 : لا تعد السفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ مسؤولية تجاه السفن الأخرى عن الأضرار التي تحدث اثر وقوع تصادم ، خلال الخدمات أو التمارين العسكرية في مدى المياه البحرية المصرح بأنها مخطرة للملاحة ولا يعفى هذا مقتضى قواد هذه السفن من الزامية تقديم المساعدة للسفن المصدومة .

الفقرة الثالثة - دعاوى التعويض عن الأضرار الاختصاص المدني

المادة 287 : تخضع النزاعات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار المنجزة عن تصادم السفن في البحار :

أ - للقانون الجزائري اذا كان حاصلا في المياه الإقليمية الجزائرية ،

ب - لقانون المحكمة المختصة في النزاع اذا وقع التصادم في عرض البحر ،

ج - لقانون البلد الذي تحمل السفينة رايته اذا كانت السفن المصدومة ترفع نفس الراية بصرف النظر عن المياه التي وقع فيها التصادم .

المادة 288 : لا تتبع دعوى التعويض عن الأضرار الحاصلة على اثر وقوع تصادم لاي احتجاج ولاى اجراء خاص .

المادة 289 : تتقدم دعاوى التعويض عن الأضرار بمضى عامين ابتداء من تاريخ وقوع الحادث .

ان الاجل المحدد لرفع دعوى الرجوع المنصوص عليها في المادة 280 أعلاه، هو سنة واحدة .

ولا يسرى هذا التقادم الا من يوم الدفع .

ان مدة التقادم المذكور آنفا ، لا تسرى عند عدم التمكن من حجز السفينة المدعى عليها في المياه الحاضعة للقضاء الجزائري .

المادة 290 : يمكن للمدعى رفع دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن تصادم السفن في البحار امام احدى الجهات القضائية المذكورة فيما يلي :

أ - المحكمة الموجودة في المكان الذي يسكن فيه المدعى عليه أو أحد مقرات استغلاله ،

ب - المحكمة الموجودة في المكان الذي جرى فيه حجز سفينة المدعى عليه أو سفينة أخرى يملكها نفس المدعى عليه وذلك في حالة ما اذا تم الترخيص بهذا الحجز ، أو المكان الذي كان يمكن أن يقع فيه الحجز والذي قدم فيه المدعى عليه كفالة أو ضمانا آخر ،

ج - المحكمة الموجودة في المكان الذي وقع فيه التصادم وذلك في حالة حصوله في الموانئ والفرض وكذلك في المياه الداخلية .

المادة 291 : ان أحكام المادة 290 أعلاه ، لا تمس حق الأطراف المعنيين بالأمر في رفع دعوى بسبب تصادم السفن في البحار أمام الجهة القضائية التي سبق لهم اختيارها باتفاق مشترك فيما بينهم أو في عرضها على التحكيم .

المادة 292 : لا ترفع الدعوى الخاصة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن تصادم السفن في البحار ضد سفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ والسفن التي تعمل في المصلحة العمومية الا أمام القضاء الجزائري فقط .

المادة 293 : في حالة وقوع تصادم تورطت فيه عدة سفن ، تختص المحكمة التي رفع إليها النزاع تطبيقا لأحكام المادة 290 أعلاه ، بالحكم في جميع الدعاوى المرفوعة عن الحادث نفسه .

الفقرة الرابعة - الاختصاص الجزائي

المادة 294 : مع مراعاة أحكام المواد التالية وفي حالة وقوع تصادم السفن في البحار والذي تترتب فيه مسؤولية الربان الجزائرية أو التأديبية أو مسؤولية أي فرد من أفراد الطاقم العامل في خدمة سفينة ، فلا تجرى أي ملاحقة الا أمام السلطات القضائية أو الادارية للدولة التي تحمل السفينة رايته عند وقوع التصادم .

المادة 295 : في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ، لا يمكن الأمر بأي حجز أو توقيف للسفينة حتى ولو للقيام بإجراءات التحقيق من طرف السلطات غير سلطات البلد الذي كانت السفينة تحمل رايته .

المادة 296 : تستطيع السلطات القضائية والادارية الجزائرية اتخاذ جميع الاجراءات المتعلقة بشهادات الاختصاص والوثائق المهنية المسلمة من طرف السلطات الجزائرية لرجال البحر الجزائريين وملاحقة هؤلاء عن المخالفات التي ارتكبوها عندما كانوا على متن سفينة تحمل راية لدولة أخرى .

المادة 297 : تختص السلطات القضائية والادارية الجزائرية في كل ملاحقة عند وقوع تصادم في المياه الداخلية وفي المياه الإقليمية الجزائرية والتي تترتب فيها المسؤولية الجزائرية للربان أو أي فرد من أفراد الطاقم العامل في خدمة سفينة تحمل راية دولة أخرى .

وفي حالة كهذه تستطيع السلطات الجزائرية الأمر بحجز أو توقيف سفينة أجنبية اذا بررت ظروف التصادم هذه الاجراءات .

المادة 298 : تطبق أحكام هذا القسم على أي حادث ملاحى آخر يتعلق بسفينة وتترتب فيه المسؤولية الجزائرية أو التأديبية للربان أو أحد أفراد الطاقم أو أي شخص آخر يعمل في خدمة السفينة .

وتطبق أحكام هذا الفصل كذلك على سفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ والسفن المحصنة لمصلحة عمومية .

القسم الثاني الخسائر البحرية

الفقرة الأولى - تعريف وتصنيف الخسائر البحرية

المادة 299 : تعد الخسائر البحرية مشتركة أو خاصة . وفي حالة عدم وجود شروط مخالفة للأطراف المعنيين بالأمر ، تتم تسويتها طبقا للأحكام التالية .

المادة 300 : تعد بمثابة خسائر مشتركة كل تضحية أو كل مصروف غير عادي أنفق الربان أو شخص آخر قائم مقامه بصمة اختيارية ومعقولة لانقاذ السفينة من خطر مشترك وكذلك البضائع الموجودة على متنها وشحناتها .

المادة 301 : لا تقبل كخسائر مشتركة الا الأضرار والخسائر التي تصيب مادي الأموال المرتبط بها في الرحلة وكذلك المصاريف المدفوعة عنها وذلك عندما تكون هذه الأضرار أو الخسائر أو المصاريف ناتجة مباشرة عن فعل الحسائر المشتركة .

المادة 302 : لا تقبل في الخسائر المشتركة الأضرار والخسائر الغير مباشرة مهما كانت وخاصة تلك التي نتجت عن تأخر السفينة أو الفرق في ثمن البضاعة أو خسارة الصفقة .

المادة 303 : ان كل المصاريف الاضافية التي نتجت طوعا قصد اجتناب مصاريف أو خسائر تكون قد أدرجت ضمن الخسائر المشتركة ، يتم التخفيض في ثمنها تبعاً لحالتها بمقدار قيمة المصاريف المدخرة أو الخسائر المتجنبة .

المادة 304 : تعد كخسائر خاصة كل الأضرار والخسائر والمصاريف التي تعرضت اليها السفينة من جراء حملتها أو شحناتها اللتين لم تدرجا ضمن الخسائر المشتركة .

ان الخسائر الخاصة بتحملها على حدة مالكو الأموال المتضررة أو المفقودة دون الإخلال عند الاقتضاء برفع دعوى المسؤولية للتسديد أو التعويض .

المادة 305 : تطبق الاحكام الخاصة بالخسائر المشتركة حتى ولو كان الحادث الذي انجرت عنه التضحية أو المصاريف نتيجة خطأ ارتكبه الغير أو احد الأطراف الملزمين بالرحلة ولكن دون الإخلال بالرجوع على الشخص الذي نسب اليه الخطأ .

المادة 306 : يقع الإثبات في كل الأحوال ، على ان خسارة ما أو ضررا أو مصروفا يجب قبوله في عداد الخسائر المشتركة ، على عاتق الشخص الذي يطالب بذلك القبول .

لها وثيقة الشحن ووصل من الربان وكذلك الارسلات البريدية من اى نوع كانت .

واذا تمت تضحيتها من جراء الخسائر فلها حق المشاركة فى التوزيع .

المادة 318 : فى حالة هلاك عام للفوائد المرتبطة بالرحلة فلا محل لاي مساهمة .

المادة 319 : يجرى التوزيع بين الاطراف المعنيين حسب قسمة الفرء .

وفى حالة اعسار احد المساهمين يتم توزيع حصته بين الآخرين حسب نسبة فوائدهم .

وتكون قيمة مساهمة كل معنى بالامر بمثابة الحد الاقصى لالتزاماته .

المادة 320 : اذا تم استرجاع كل أو جزء من الاموال المضحى بها من طرف مالكيها بعد التوزيع، ولكن قبل دفع حصص المساهمة، اعيد النظر فى التوزيع وذلك لحساب قيمة الاموال المسترجعة بعد خصم مصاريف التحصيل .

واذا جرى هذا التحصيل بعد دفع المساهمة فان قيمة الاموال المسترجعة توزع بين المساهمين بنسبة حصصهم ويتم تحديد قيمة الاموال المسترجعة حسب قيمتها التجارية وبعد خصم مصاريف التحصيل ومصاريف البيع .

المادة 321 : يستطيع الربان رفض تسليم البضاعة وطلب ايداعها حتى تسديد مبلغ المساهمة التى ترجع عليها ما عدا دفع ضمان كاف من طرف من لهم حق عليها .

المادة 322 : يتمتع المجهز بامتياز لتسديد المساهمات الخاصة بالخسائر المشتركة والمستحقة له على البضاعة أو على الثمن الناتج عنها خلال خمسة عشرة يوما من تسليمها وذلك فى حالة ما اذا لم تمر بأيدى الغير .

الفقرة الثالثة - تسوية الخسائر المشتركة

المادة 323 : يتم تصنيف الخسائر وتحديد وتوزيع الهلاك والاضرار ومصاريف الحسائر المشتركة وكذلك تحديد مساهمة المعنيين بالامر ضمن تسويات الخسائر المشتركة من طرف خبراء الحسائر البحرية .

المادة 324 : توضع تسوية الخسائر المشتركة طبقا لقوانين واعراف المكان الذى تنتهى فيه الرحلة ، الا اذا اشترط على خلاف ذلك .

المادة 325 : يوجه الطلب الخاص بوضع تسوية الخسائر المشتركة من طرف المجهز الى خبير الخسائر البحرية المختص وذلك خلال خمسة عشرة يوما على الاكثر من تاريخ انتهاء الرحلة .

اذا تأخر المجهز فى تقديم طلبه ، يستطيع أى طرف آخر تتعلق به الخسائر المشتركة أن يقدم الى خبير الخسائر البحرية طلبا بتسوية الحسائر المشتركة .

المادة 307 : لا تطبق احكام الخسائر المشتركة على سفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطىء والسفن المحصنة للمصلحة العمومية وكذلك سفن النزهة .

الفقرة الثانية - المساهمة فى الخسائر المشتركة

المادة 308 : ان الاضرار والحسائر والمصاريف التى تنتج من جراء الخسائر المشتركة تتحملها السفينة والشحنة والحمولة معا، ويتم تقديرها حسب احكام المواد التالية .

المادة 309 : تحدد المساهمة فى الخسائر المشتركة العلاقة بين الديون الناتجة عن مبلغ المصاريف والحسائر والاضرار المقبولة كخسائر مشتركة والقيمة الحقيقية للاموال التى انقذت الاموال المضحى بها .

المادة 310 : ان مساهمة السفينة تكون حسب نسبة قيمتها فى المكان والوقت اللذين اختتمت فيهما الرحلة مع زيادة مبلغ التضحيات اذا كان لها محل .

المادة 311 : تكون مساهمة الشحنة وثمن الرحلة بنسبة ثلثي قيمتها الاجمالية .

المادة 312 : تكون مساهمة البضاعة بنسبة قيمتها التجارية الحقيقية او المفترضة فى مكان ووقت تفريغها .

المادة 313 : يكون مبلغ الاضرار والخسائر التى تعرضت لها السفينة والمقبولة كخسائر مشتركة مساويا للتكاليف الحقيقية الخاصة باصلاحات السفينة فى حالة ما اذا تم انجازها ، والتكاليف التقديرية فى حالة ما اذا لم يتم انجازها .

المادة 314 : يكون مبلغ الاضرار والحسائر التى تعرضت لها البضائع والمقبولة كخسائر مشتركة، مساويا لتكاليف التضحيات المتممة والمحسوبة على اساس القيمة التجارية لهذه البضائع عند شحنها .

المادة 315 : ان البضائع التى تم التصريح بها بلا تعمد بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية، تساهم بنسبة قيمتها الحقيقية، ولكن لايسمح بقبول الهلاك والحسارة اللذين يتعلقان بها كخسائر مشتركة الا بنسبة القيمة التى تم التصريح بها .

المادة 316 : لا تقبل ضمن الخسائر المشتركة الاضرار والهلاك والمصاريف التى اصاب البضاعة والتى لم تحرر لها وثيقة الشحن او وصل من الربان او التى تم التصريح بها عمدا بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية .

غير ان البضاعة تساهم فى الحسائر المشتركة حسب قيمتها الحقيقية فى حالة ما اذا تم انقاذها .

ويجرى مجرى ذلك بالنسبة للبضاعة المشحونة فوق سطح السفينة خلافا لاحكام المادة 774 من هذا الامر ، ما عدا فى الملاحه الساحلية حيث تعد كبضاعة فى العنبر .

المادة 317 : تعفى من المساهمة فى الخسائر المشتركة وفى حالة ما اذا تم انقاذها حقائب وامتعة الطاقم والمسافرين والتى لم يكن

المادة 326 : يجب على أى شخص معنى بالأمر تسليم خبر الخسائر البحرية دون تأخير جميع الوثائق الضرورية للتسوية والتوزيع وإعلامه كتابيا بمطالبه وإطلاعه من جهة أخرى على جميع المعلومات المفيدة .

المادة 327 : بعد أن يستلم خبر الخسائر البحرية الوثائق الكاملة، يضع تسوية الخسائر المشتركة المفصل، وذلك بتطبيقه أحكام هذا الفصل ، فى حالة عدم وجود اتفاقية بين الأطراف المعنيين والا ، فإنه يضع القواعد والأعراف الدولية المتبعة عالميا بهذا الشأن فى العلاقات البحرية .

المادة 328 : يجب أن تتضمن تسوية الخسائر المشتركة الموضوعية من خبر الخسائر المشتركة البيانات الخاصة بالمدة التى يستطيع فيها أى شخص رفع القضية الى المحكمة المختصة عندما لا يقبل التوزيع الذى تم وذلك من أجل المحافظة على حقوقه .

ويسلم خبر الخسائر البحرية نسخا من تسوية الخسائر المشتركة الى كل واحد من المعنيين بالأمر الذين يريدون الحصول عليها .

المادة 329 : ان النزاع فى تسوية الخسائر المشتركة، يجب أن يقدم للمحكمة المختصة فى أجل شهر واحد ابتداء من يوم تبليغ التسوية للمعنى بالأمر .

تنظر المحكمة فى القضية وفقا لقواعد الاجراءات الجارى بها العمل .

فاذا لم يقع نزاع فى تسوية الخسائر المشتركة أمام المحكمة أصبحت هذه التسوية نافذة .

المادة 330 : تحدد الصفات المطلوبة وشروط القيام بوظيفة خبير فى الخسائر البحرية بموجب قرار وزارى مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالتجارة .

المادة 331 : كل دعوى ناتجة عن الخسائر المشتركة تتقدم بمضى سنتين ابتداء من اليوم الذى انتهت فيه الرحلة .

وينقطع هذا التقادم ببداية الاجراء الخاص بتسوية الخسائر المشتركة أمام خبير الخسائر البحرية وعند الاقتضاء أمام المحكمة . ويسرى التقادم ثانية ابتداء من يوم انتهاء هذا الاجراء .

القسم الثالث

الاسعاف البحرى

الفقرة الأولى - التعريف والقواعد العامة

المادة 332 : يعتبر كاسعاف بحرئ كل نجدة للسفن البحرية الموجودة فى حالة الخطر أو للأموال الموجودة على متنها وكذلك الخدمات التى لها نفس الطابع والمقدمة بين سفن البحر وبواخر الملاحة الداخلية بدون الأخذ فى الاعتبار للمياه التى جرت فيها النجدة .

المادة 333 : تشبه الآلات العائمة ، حسب الحالة اما بالسفن البحرية واما ببواخر الملاحة الداخلية وذلك من أجل تطبيق هذه المادة .

المادة 334 : يتعين على كل ربان سفينة أن يقدم يد المساعدة لكل شخص موجود فى البحر ويوشك على الهلاك وذلك بدون أن يعرض سفينته وطاقمه ومسافريه لخطر جدى .

ان مالك السفينة ليس مسؤولا بسبب المخالفات الماسة بالنص السابق .

المادة 335 : تطبق أحكام هذا الفصل أيضا على سفن البحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ والسفن المخصصة لمصلحة عمومية .

الفقرة الثانية - مكافاة الاسعاف

المادة 336 : يترتب على كل اسعاف مثمر أداء مكافاة عادلة . وتستحق المكافاة بالنسبة لانقاذ الحمولة وثمان الرحلة .

المادة 337 : لا تدفع المكافاة اذا بقيت عملية الانقاذ دون جدوى .

المادة 338 : ليس لطاقم ومسافرى السفينة التى أنجحت ، الحق فى مكافاة وكذلك الأشخاص الذين شاركوا فى عمليات الانقاذ بالرغم من الحظر الصريح والمعقول للسفينة التى أنجحت .

المادة 339 : ليس للقاطرة الحق فى مكافاة عن اسعاف للسفينة المقطورة من طرفها أو لحمولتها الا اذا قامت بخدمات استثنائية لا تعتبر كاتمام لعقد البطر .

المادة 340 : لا تترتب أى مكافاة اسعاف عن الارسلات البريدية مهما كان نوعها .

المادة 341 : لا تستحق أية مكافاة حتى ولو حصل الاسعاف بين سفن تابعة لنفس المالك .

المادة 342 : لا تستحق أية مكافاة عن الأشخاص الذين تم انقاذهم .

ان الأشخاص القائمين بالانقاذ للحياة البشرية والذين تدخلوا بمناسبة حدوث نفس الاخطار، لهم الحق فى حصة عادلة من المكافاة التى تمنح للأشخاص القائمين بانقاذ السفينة وحمولتها وتوابعها .

لا يدفع الأشخاص الذين تم انقاذهم أية مكافاة من أجل انقاذهم .

المادة 343 : تحدد قيمة مكافاة الاسعاف بموجب الاتفاقية المبرمة بين الاطراف ، وفى حالة عدم وجودها من طرف المحكمة .

ويجرى مثل ذلك فيما يتعلق بالنسبة التى يتم بمقتضاها توزيع هذه المكافاة بين القائمين بالانقاذ .

المادة 344 : كل اتفاقية خاصة بالاسعاف ، تبرم عند وقوع الحادث وتحت تأثير الخطر ، يمكن الغاؤها أو تعديلها من

ويتحصل على مكافأة اضافية أفراد الطاقم الذين أظهروا أثناء القيام بعمليات الاسعاف التزاما وتفانيا متميزين أو الذين عرضوا خاصة أنفسهم للخطر .

ويشارك مرشد السفينة التي قامت بالاسعاف في توزيع حصة الطاقم ضمن نفس الشروط المطبقة على أفراد الطاقم الآخرين .

المادة 350 : يجرى توزيع المكافأة الصافية بين أفراد الطاقم تطبيقا للمادة السابقة من طرف المالك أو المجهز غير المالك للسفينة التي قامت بالاسعاف ، وباقتراح من الربان وبعد المصادقة عليه من طرف السلطة الادارية البحرية المختصة .

تقوم السلطة البحرية بالفصل النهائي في النزاعات المحتملة الحاصلة بين أفراد الطاقم والناجمة عن توزيع المكافأة المستحقة .

المادة 351 : لا تطبق أحكام المادة 348 على المكافأة المستحقة للسفينة المستخدمة للاسعاف المهني للسفن .

المادة 352 : في اطار مكافأة الانقاذ وتسديد المصاريف التي استحققت من أجل تقدير وحفظ وبيع الأموال التي تم انقاذها ، فان للمنفذين امتيازاً على السفينة وعلى البضاعة وعلى الاموال الأخرى التي تم انقاذها .

ان للمنفذين حق الحبس على الأشياء التي تم انقاذها والمسوكة من طرف المنفذين الذين لديهم حيازتها وذلك بمناسبة القيام بالاسعاف وحتى التسوية الكاملة لمكافأة الاسعاف وتسديد المصاريف أو حتى تخصيص كفالة من طرف المدين أو ضمان كاف لهذا الغرض .

المادة 353 : تحدد معدلات وكيفيات توزيع مكافأة الاسعاف المتعلقة بالربان والأفراد الآخرين التابعين لطاقم السفينة التي قامت بالاسعاف والتابعة لأحد أصناف السفن المذكورة في المادة 335 أعلاه ، بموجب قرار وزاري مشترك صادر عن وزير الدفاع الوطني والوزير المكلف بالبحرية التجارية .

الفقرة الثالثة - الدعاوى المتعلقة بدفع المكافأة

المادة 354 : تخضع النزاعات المتولدة عن عمليات الاسعاف للقوانين الآتية :

أ - قانون البلد الساحلي ، اذا حصل الاسعاف في المياه الداخلية أو في المياه الإقليمية ،

ب - قانون المحكمة التي تختص في النزاع ، اذا حصل الاسعاف في أعالي البحار ،

ج - قانون البلد الذي تحمل السفينة رايته ، اذا كانت السفينة المسعفة والسفينة المسعفة ترفعان نفس الراية بغض النظر عن المياه التي حصل فيها الاسعاف ،

د - قانون البلد الذي تحمل السفينة التي قامت بالاسعاف رايته فيما يتعلق بتوزيع مكافأة الاسعاف بين المالك والمجهز غير المالك والربان والأفراد الآخرين لطاقم السفينة التي قامت بالاسعاف .

طرف المحكمة بناء على طلب أحد الأطراف وعندما تقدر هذه المحكمة بأن الشروط المتفق عليها ليست عادلة نظرا للخدمة التي تم إداؤها وأساس المكافأة المذكورة في المادة التالية أو عندما لا تمثل الخدمة التي تم إداؤها طابع الاسعاف الحقيقي ، مهما كان الوصف الذي اعتمدته الأطراف .

المادة 345 : تحدد المحكمة المكافأة حسب الظروف آخذة كأساس :

أ - أولا :

- النجاح الحاصل ،
- جهود وجدارة الأشخاص الذين قاموا بالنجدة ،
- الخطر الذي تعرضت اليه السفينة المسعفة مع مسافريها وطاقمها وحمولتها من طرف الأشخاص القائمين بالانقاذ ومن طرف السفينة التي قامت بالاسعاف ،
- الوقت المستعمل والمصاريف والأضرار التي انجرت وخطر المسؤولية والاحطار الأخرى التي تعرض اليها القائمون بالانقاذ ،

- قيمة المعدات المستخدمة من القائمين بالانقاذ ، مع الأخذ بعين الاعتبار عند الاقتضاء ، الامتلاك الخاص بالسفينة التي قامت بالانقاذ .

ب - ثانيا :

- قيمة الأشياء التي أنقذت والحمولة وأجرة الرحلة .
- تطبق نفس الأحكام على توزيع المكافأة بين القائمين بالانقاذ .

المادة 346 : تستطيع المحكمة تخفيض أو الغاء المكافأة اذا اتضح لها أن القائمين بالانقاذ قد جعلوا الاسعاف البحري ضروريا بخطئهم أو أصبحوا مذنبين بالسرقة والاختفاء أو اى عمل من الأعمال التدليسية الأخرى .

المادة 347 : لا يمكن أن تتعدى في أى حال مكافأة الاسعاف قيمة الاموال التي أنقذت بما فيها الحملولة وأجرة الرحلة بعد خصم حقوق الجمارك والرسوم العامة الأخرى وكذلك المصاريف الخاصة بحراستها وتقديرها وبيعها .

المادة 348 : توزع مناصفة بين المجهز وطاقم السفينة المكافأة المستحقة للسفينة عن الاسعاف المقدم وذلك بعد خصم المبالغ الضرورية الخاصة بتعويض الأضرار المحتملة التي نتجت من جراء عمليات الاسعاف المقدمة للسفينة والحمولة أو أى مال آخر موجود على متنها ، وكذلك تسديد مصاريف الوقود والأجور ونفقات الطاقم التي حدثت على اثر القيام بعمليات الاسعاف .

وتحدد نسبة مكافأة الاسعاف المترتبة للطاقم من طرف مالك السفينة القائمة بالاسعاف .

المادة 349 : اذا لم تكن السفينة التي قامت بالاسعاف مستغلة من طرف مالكها ، فان نصف المكافأة الصافي المحدد في المادة السابقة والمتعلق بالمالك ، يتم توزيعه بين مالك ومجهز السفينة بحصص متساوية ، وذلك في حالة عدم وجود طريقه أخرى للتوزيع منصوص عليها في عقد استئجار السفينة .

المادة 355 : يمكن للسفينة المسعفة والسفينة المسعفة واللتنين لا تحملان نفس الجنسية أن تتفقا لاختصاص نزاعهما المتولد عن عمليات الاسعاف لقانون تحدده في عقدتهما المتعلق بالاسعاف .

المادة 356 : تتقدم الدعوى المتعلقة بطلب دفع مكافأة الاسعاف بمضى سنتين اعتبارا من اليوم الذي تنتهى فيه عمليات الاسعاف .

غير أن هذه المدة لا تسرى عندما لا يتم حجز السفينة التي قدم اليها الاسعاف في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري .

المادة 357 : ان دعوى المطالبة بالدفع ضد الدولة الجزائرية عن خدمات الاسعاف البحرية التي قدمت للسفن المخصصة لمصلحة عمومية، يجب أن ترفع أمام القضاء الجزائري .

القسم الرابع

انقاذ حطام السفن

المادة 358 : تعد كحطام بحرى كل سفينة أو آلة عائمة أو منشأة عائمة وحمولتها وكذلك بقاياها وبصفة عامة كل مال يوجد لعدة أغراض في الوسط البحري والتي فقد مالكيها حيازتها حيث جنحت على الساحل البحري أو وجدت عائمة أو انتشلت من قعر البحر وتم جلبها الى الاملاك العمومية البحرية .

المادة 359 : يتعين على كل شخص يكون قد اكتشف أو انقذ حطاما بحريا أن يقدم تصريحاً للسلطة الادارية البحرية في الثماني والاربعين ساعة من اكتشاف الحطام على الساحل أو عند الوصول الى الميناء الجزائري الاول عندما يكتشف الحطام أو ينقذ في البحر حيث يجب أن يحمل هذا التصريح المعطيات الخاصة بوقت ومكان وظروف اكتشاف أو انقاذ الحطام .

المادة 360 : يوضع الحطام البحري تحت حماية ورعاية السلطة الادارية البحرية التي تتخذ جميع الاجراءات اللازمة من أجل ضمان مصلحة مالكيه ومن قام بانقاذه .

المادة 361 : ان الاضرار المحتملة والحاصلة للحطام البحري الموضوع تحت رعاية السلطة الادارية البحرية، تكون على عاتق مالكيه .

المادة 362 : يمكن للسلطة الادارية البحرية أن تستعين بأى شخص طبيعي أو معنوي وكذلك أن تستخدم أية وسيلة للنقل بالإضافة الى الاماكن من أجل المحافظة على الحطام البحري، وذلك مقابل أجر .

المادة 363 : يكون الاكتشاف أو الانقاذ لحطام بحري مجهول مالكة، موضوع اشهار تحت شكل تبليغ يلصق في جميع المناطق البحرية وينشر في الصحافة وذلك من طرف السلطة الادارية البحرية .

المادة 364 : عندما يتم التعرف على مالك الحطام البحري توجه له السلطة الادارية البحرية تبليغا، وإذا كان أجنبيا، تقوم باخطار قنصلية الدولة التي يكون مالك الحطام من رعاياها أو يفترض بأنه من رعاياها .

المادة 365 : لمالك الحطام البحري مدة ثلاثة أشهر اعتبارا من النشر أو التبليغ المنصوص عليهما في المادتين السابقتين لاسترداد الحطام أو المطالبة به، وعند الاقتضاء التصريح بأنه سيقوم برفعه .

المادة 366 : يجب على المالك أن يبرر حقه لاستعادة الحطام البحري .

المادة 367 : تحدد السلطة الادارية البحرية مهلة رفع الحطام البحري من قعر المياه البحرية الداخلية والمياه الاقليمية الجزائرية من طرف مالكة، مع مراعاة الوقت الذي يجب القيام فيه بالاشغال الضرورية لرفع الحطام .

المادة 368 : في حالة ما اذا كون الحطام عائقا للملاحة البحرية وللصيد البحري في المياه الداخلية أو المياه الاقليمية الجزائرية أو كان رفعه ينطوي على فائدة عامة، تستطيع السلطة الادارية البحرية ائذار مالك الحطام كي يقوم بالاشغال الضرورية لرفعه خلال المهلة التي تحددها تبعا لطبيعة الاشغال .

المادة 369 : يحق للوزير المكلف بالبحرية التجارية اصدار أمر باسقاط حقوق المالك في الحطام، وذلك بعد ائذاره قانونا من طرف السلطة الادارية البحرية وفقا للشروط والمهل المحددة في أحكام المادتين 367 و 368 المذكورتين أعلاه، وامتناعه :

أ - عن الحضور ليتسلم حطامه مقابل تسديده مصاريف رفع وحفظ هذا الحطام ودفع المكافأة المناسبة للقائمين بالانقاذ ،

ب - عن المطالبة بحطامه أو باسترداده ،

ج - عن البدء في أشغال رفع حطامه أو دفعه أو عن انتهاء هذه الاشغال أو رفضه أو اهماله تنفيذ هذه الاشغال .

المادة 370 : كل شخص يجد أو يرفع حطاما عائما في البحر ومملوكا للغير أو يساهم في انقاذ هذا الحطام ، يستحق مكافأة تحسب بشكل مشابه للشكل المنصوص عليه بالنسبة للاسعاف البحري والمذكور في القسم الثالث من هذا الباب .

المادة 371 : كل شخص يجد ويحفظ حطاما بحريا يلقي به البحر على الساحل ، يستحق مكافأة لا تتعدى 30 ٪ من قيمة هذا الحطام .

المادة 372 : علاوة على المكافأة المنصوص عليها في المواد السابقة ، فللمنقذ الحطام البحري، الحق في استرداد المصاريف التي تحملوها بمناسبة رفع الحطام وحفظه .

المادة 373 : من أجل ضمان دفع المبالغ المذكورة في المواد 370 و 371 و 372 أعلاه، فللمنقذ الحطام البحري امتياز بحري بحكم القانون على الاموال التي انقذوها، وتأتي الديون المتولدة من عملية الانقاذ في الدرجة الاولى .

المادة 374 : لايمكن ان تتعدى المكافأة والمصاريف التي يجب دفعها في اطار عملية انقاذ الحطام البحري أو رفعه أو حفظه، قيمة الاموال التي تم انقاذها .

المادة 383 : تتقادم الدعاوى المتولدة عن عملية انقاذ او رفع حطام بحري بمضي سنتين اعتبارا من يوم انتهاء عمليات انقاذ الحطام او رفعه .

الباب الثاني رجال البحر

الفصل الاول ادارة رجال البحر

القسم الاول تعريف واحكام خاصة

المادة 384 : من اجل تطبيق هذا الامر، فان اصطلاحات التالية تعنى ما يلي :

- أ - يعنى «رجل البحر» أو «البحار» كل شخص يعمل فى خدمة السفينة ومقيد فى سجل رجال البحر،
- ب - يعنى «المجهز» كل شخص طبيعى او معنوى يستغل السفينة ويستخدم رجال البحر لهذا الغرض ،
- ج - يعنى « احد افراد الطاقم » كل شخص مبهر على متن السفينة ومقيد فى دفتر الطاقم،
- د- يعنى « ربان » قائد السفينة ورئيس طاقم السفينة .

المادة 385 : تكون أوضاع رجال البحر الذين ينطبق عليهم حسب كل حالة، ووفقا للميثاق والامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه وأحكام الامر رقم 71 - 75 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذلك الامر رقم 75 - 31 المؤرخ فى 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالشروط العامة للعمل فى القطاع الخاص، موضوع أمر تحدد بموجبه الاحكام الخاصة المتعلقة بهم وذلك دون المساس بالبواب الثاني من هذا الامر .

القسم الثاني ممارسة المهنة

المادة 386 : كل شخص يرغب فى ممارسة مهنة بحار، يجب أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة، وأن يكون :

- أ - ذا جنسية جزائرية ،
- ب - بالغا الثمانية عشرة من عمره ،
- ج - ذا لياقة بدنية ،
- د - مؤهلا للقيام بمهمة بحار .

المادة 387 : يتم تحديد شروط التأهيل المهني، والحصول على الشهادات البحرية المطابقة، بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 375 : عندما يقرر السقوط الخاص بحقوق مالك الحطام البحرى طبقا للحالات المذكورة فى المادة 369 اعلاه، تقوم السلطة الادارية البحرية المختصة ببيع الحطام .

المادة 376 : اذا تعلق الامر ببضاعة أو مال آخر قابل للهلاك أو يتطلب انقاذه مصاريف باهظة، يمكن للوزير المكلف بالبحرية التجارية الترخيص للسلطة الادارية البحرية بالعمل على البيع بدون مراعاة للأجال المحددة فى المواد 365 و 367 و 368 اعلاه .

المادة 377 : تحدد كفاءات بيع الحطام البحرى بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

وتستثنى من ذلك عمارات الدولة الفارقة والاشياء الموجودة معها والتي يجب ان يتم بيعها لحساب الخزينة وبمساعى مصالح املاك الدولة .

المادة 378 : ان حاصل بيع الحطام البحرى المذكور فى المادة 375 اعلاه، يكون مكتسبا لمؤسسة الحماية الاجتماعية لرجال البحر بعد خصم مصاريف التسيير والبيع وحقوق الجمارك والرسوم الاخرى وكذلك المكافأة المستحقة لمنقذى هذا الحطام .

المادة 379 : يودع حاصل بيع الحطام المذكور فى المادة 376 اعلاه، بعد خصم مصاريف التسيير والبيع وحقوق الجمارك والرسوم الاخرى فى مؤسسة الحماية الاجتماعية لرجال البحر وذلك تحت تصرف مالك الحطام .

ولا يكون هذا الحاصل مكتسبا للمؤسسة السالفة الذكر الا عندما يصدر امر بسقوط حقوق المالك على الحطام المباع تطبيقا لاحكام المادة 369 اعلاه، وبعد القيام بخصم اضافى للمكافأة المستحقة لمنقذى هذا الحطام .

المادة 380 : لا يستطيع المشتري التصرف فى حطام بحرى الا للتخصيص المرخص به بموجب القانون والتشريع الجارى بهما العمل .

المادة 381 : ان الحطام البحرى الذى ينطوى على فائدة تاريخية أو أثرية أو فنية أو علمية يتم التصريح به كملك للدولة الجزائرية مع احترام الأجل المحددة فى المواد 365 و 367 و 368 اعلاه .

وفى هذه الحالة تحدد مكافأة الاشخاص الذين قاموا بالاكتشاف، طبقا للمادة 15 من الامر رقم 67 - 281 المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية .

المادة 382 : تخضع للقانون الجزائرى النزاعات الخاصة بحقوق مالكي ومنقذى الحطام البحرى الذى تم انقاذه من المياه البحرية الداخلية او المياه الاقليمية الجزائرية .

تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضا على النزاعات المتولدة من انقاذ الحطام فى أعالي البحار عندما يتم ادخاله الى الاملاك العمومية البحرية الجزائرية .

النزول ونوع نموذج الملاحة ومهامه على متن السفينة وكذلك الفحوص الطبية الدورية المتتمة .

المادة 397 : يسلم كراس الملاحة البحرية من طرف الادارة البحرية المختصة في مكان التسجيل . وتستطيع هذه السلطة أيضا وعند الاقتضاء، تحديد فترة صلاحية الكراس وذكر هذه العبارة بكل وضوح .^{١٠١}

ويمكن للسلطة الفحصية في الخارج، اصدار الوثيقة المذكورة آنفا بطلب من الربان وتكون صالحة خلال مدة الرحلة وحتى وصول السفينة لأول ميناء جزائري .

المادة 398 : يمكن للادارة البحرية المختصة، أن تسلم لمدة محدودة كرايس الملاحة البحرية للمدرسين وتلاميذ مدارس التكوين البحري وذلك بطلب من مدير المدرسة .

المادة 399 : يستطيع الأشخاص الآتي ذكرهم ، الحصول أيضا على كراس للملاحة البحرية وصالح لرحلة واحدة أو لفترة محدودة وذلك بعد الحصول على رخصة من الوزير المكلف بالبحرية التجارية :

أ - الاختصاصيون في مادة الملاحة البحرية والبناءات البحرية والصيد البحري والمنتقلون على متن السفن قصد القيام بالتفتيش أو الابحاث العلمية ،

ب - مفتشو التجهيز ،

ج - المستخدمون من طرف المؤسسات البحرية للموانئ أو الصيد البحري والموجودون على متن السفن للقيام بمتارين تطبيقي .

المادة 400 : تحدد بقرار من الوزير المكلف بالملاحة البحرية، الاشكال والمميزات العامة لكراس الملاحة البحرية ومدة صلاحيته، كما توضح شروط الحصول عليه .

القسم الرابع

ترتيب وقيد رجال البحر

المادة 401 : لا يترتب على البحار دفع أي مكافأة مباشرة أو غير مباشرة على أي عملية تتعلق بترتيبه .

المادة 402 : ان قيد رجال البحر هو عبارة عن اجراء يكمن في قيد البحار أو أي شخص آخر يعمل في خدمة السفينة، في دفتر الطاقم وذلك من طرف الادارة البحرية المختصة .

المادة 403 : على كل سفينة ماعدا سفن النزعة التي ليس على متنها طاقم ماجور أن يكون بحوزتها دفتر الطاقم حيث يسجل فيه جميع البحارة المبحرين على متنها .

ويجب أن يتضمن دفتر طاقم السفينة أسماء وألقاب كل فرد من أفراد الطاقم وتاريخ ومكان ولادته وجنسيته ورقم ومكان تسجيله وشروط توظيفه ومهنته على متن السفينة .

المادة 404 : يتم تحديد النموذج والمميزات العامة لدفتر الطاقم وبطاقة السير ومدة صلاحيتها والبيانات والقيود والشطب الواجب ادراجها في هذه الوثائق بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

وتحدد شروط اللياقة البدنية الخاصة بممارسة العمل على متن السفن، بموجب قرار وزاري مشترك صادر عن وزير الصحة العمومية والوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 388 : تثبت صفة البحار بالقيد في سجل رجال البحر الموجود لدى السلطة الادارية البحرية المختصة .

المادة 389 : يجري التسجيل بطلب من المعنى بالامر وذلك بعد ايداع ملف يتضمن الاوراق المثبتة لاتمام الشروط المنصوص عليها في المادة 387 أعلاه .^{١٠٢}

وبمجرد التسجيل ، يخضع البحار لاحكام هذا الامر .

المادة 390 : يرفض التسجيل في سجل رجال البحر في الاحوال التالية :

أ - اذا لم يتوفر لدى الطالب شرط أو عدة شروط محددة في المادة 386 أعلاه ،

ب - اذا تعرض الطالب لعقوبة جزائية تزيد مدتها على ثلاث سنوات وبدون ايقاف التنفيذ ،

ج - اذا كان محل تحقيق قضائي متخذ ضده .

المادة 391 : يجوز للمعنى بالامر، في حالة رفض تسجيله أن يرفع طعنا لدى الوزير المكلف بالبحرية التجارية وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لتبليغ مقرر الادارة البحرية المختصة .

المادة 392 : تخضع ممارسة مهنة بحار من طرف أي شخص يحمل جنسية جزائرية، على متن سفينة تحمل راية أجنبية، لرخصة مسبقة من السلطة الادارية البحرية المختصة . وتحدد شروط تسليم هذه الرخصة بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 393 : يجب على البحار أثناء قيامه بعمله أن يرتدى بذلة تحمل علامات وميزات المصلحة التي يعمل فيها والتي تحدد مميزاتها بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

القسم الثالث

كراس الملاحة

المادة 394 : يجب على كل بحار أن يفتني كراس الملاحة البحرية الذي يعد كبطاقة تعريف للبحار .

المادة 395 : يجب أن يتضمن كراس الملاحة البحرية المعلومات المتعلقة بالبحار وخاصة :

أ - اسمه ولقبه ،

ب - تاريخ ومكان ولادته وجنسيته ،

د - مقر سكناه ،

هـ - توقيعه وعند الاقتضاء بصمة أصبعه .

المادة 396 : يجب أن يتضمن كراس الملاحة البحرية أيضا اسم السفينة والميناء وتاريخ الإبحار واسم المجهز وتاريخ ومكان

المادة 413 : يجب ان يتكون مجموع افراد طاقم السفينة من بحارة جزائريين . ويجوز للوزير المكلف بالبحرية التجارية تحديد نسبة من البحارة الاجانب لتشكيل الطاقم او الترخيص لبحار اجنبي بالابحار لخدمة سفينة جزائرية .

المادة 414 : يجوز للربان بصفة استثنائية وفي حالة الاستعجال، عند وجوده في ميناء اجنبي، تعيين خلف لبحار او تكميل الطاقم ببحارة اجانب وذلك ضمن النسبة التي تحدد بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية لرحلة محدودة .

الفصل الثاني الالتزامات المتبادلة لرجال البحر والتجهيز

القسم الاول التزامات رجال البحر

المادة 415 : يتعين على البحار :

- أ - ان يقوم بعمله ضمن نطاق العناية المطلوبة وذلك رغبة في انجاز مهام السفينة على الوجه الافضل ،
- ب - ان يراعى قوانين النظام والتأديب الجارى بها العمل وكذلك الاجراءات المقررة في هذا الشأن ،
- ج - ان يحفظ السر المهني ،
- د - ان يراعى قواعد التعاون والتعاقد والحياة المشتركة ،
- هـ - الا يقوم بنشاطات اخرى ذات ربح ،
- و - ان يحافظ على السفينة وتجهيزاتها ،
- ز - ان يحافظ على شرف وسمعة الراية الجزائرية ،
- ح - ان يكون اهلا لتمثيل الشهرة الحسنة للبحار الجزائري والمحافظة عليها .

المادة 416 : يجب على البحار ان يقوم بعمله طبقا للشروط المحددة في القوانين والانظمة الجارى بها العمل وكذلك وفقا للاعراف .

غير ان الربان يستطيع في حالة الاستعجال، اعطاء الامر للبحار للقيام بعمل غير العمل المخصص له، وفي هذه الحالة، يحتفظ البحار بحقه في الاجور الا اذا كانت المهام التي مارسها بالفعل تفوق عمله .

المادة 417 : يجب على البحارة الدائمين او التابعين للاحتياط :

- أ - ان يكونوا خلال الاربع والعشرين ساعة من التبليغ تحت تصرف سفينتهم المجهزة استعدادا لكل ابحار ،
- ب - ان يقبلوا العمل على متن أى سفينة تابعة للتجهيز وذلك حسب اهليتهم أو رتبتهن،
- ج - ان يمارسوا عند الاقتضاء في البر او على متن السفن التي نزع تجهيزها، الاستخدامات المطابقة لصنفهم المهني وذلك بين فترات الابحار،

المادة 405 : يجب على الادارة البحرية المختصة أن تضع تأشيرتها على دفتر طاقم السفينة وذلك بعد القيام بالتحقيقات الضرورية والخاصة بالفحوص الطبية الدورية وشروط الكفاءة المطلوبة وكذلك صلاحية عقود العمل البحري للبحارة المبحرين وذكر القيد في كراس الملاحة البحرية لكل فرد من أفراد الطاقم .

المادة 406 : ان دفتر طاقم السفينة وبطاقة سير السفينة المؤشر عليهما والمسجلين من طرف الادارة البحرية المختصة، يكونان شهادات الملاحة كما تم تحديدها في المواد I91 و I93 و I94 من هذا الامر .

المادة 407 : كل تغيير يطرأ على تشكيل الطاقم أو على وظيفة واحد أو أكثر من أفرادها خلال مدة تجهيز السفينة، يجب أن يقيد في دفتر طاقم السفينة وفي كراس الملاحة البحرية للبحار حيث يؤشر عليه من طرف الادارة البحرية المختصة ضمن نفس الشروط المنصوص عليها في المادة 405 أعلاه .

المادة 408 : اذا وجدت سفينة في ميناء اجنبي، فان كل تغيير يطرأ على مهمة واحد أو أكثر من أفراد طاقمها خلال الرحلة، يجب أن يقيد في دفتر طاقم السفينة وفي كراس الملاحة البحرية للبحار وأن يؤشر عليه من طرف السلطة القنصلية الجزائرية ضمن نفس الشروط المنصوص عليها في المادة 405 أعلاه .

المادة 409 : في حالة عدم وجود ممثلية للسلطة القنصلية الجزائرية في الميناء الذي طرأ فيه التغيير المنصوص عليه في المادة 408 أعلاه، جاز لربان السفينة وبصفة استثنائية، قيد التغيير في دفتر السفينة وذلك حتى الوصول الى الميناء القريب الذي توجد فيه ممثلية للادارة البحرية حيث يجب القيام لديها بالتسويات الضرورية .

المادة 410 : يجب أن يكون على متن كل سفينة طاقم كف، وبعدد كاف للقيام بالمهام التالية :

- أ - سلامة الحياة البشرية في البحر ،
 - ب - شروط الامن والصحة والعمل على متن السفينة ،
 - ج - مدة العمل القانونية ،
 - د - وبصفة عامة التنفيذ السليم للرحلة التي شرع فيها .
- المادة 411 :** يتكون طاقم السفينة من الربان والضباط والبحارة الآخرين والاشخاص العاملين في خدمة السفينة .
- وبعد المرشد، أحد أفراد الطاقم خلال مدة عمله على متن السفينة .

وينقسم طاقم السفينة بصفة عامة الى مستخدمين على السطح ومستخدمين للماكينات ومستخدمين للخدمة العامة .

وتحدد وسائل العمل وقواعد اهلية الطاقم وكذلك الشروط الخاصة للعمل على متن السفينة، بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية وذلك بالنسبة لكل صنف من السفن وحسب حمولتها ونوعية الملاحة المخصصة لها .

المادة 412 : يوضع الطاقم تحت السلطة المباشرة لربان السفينة الذي يتم تعيينه من المجهز طبقا للاحكام القانونية الخاصة بالاهلية .

د - ان يخبروا التجهيز في الاثني عشر وسبعين ساعة عن أى مرض أو جرح أصابهم عندما كانوا فى البر حيث يرسلون له فى أقرب وقت الاوراق تثبت حالتهم الصحية .

المادة 418 : اذا تبين اثناء الرحلة البحرية عدم توفر الاهلية المطلوبة من البحار للقيام بالعمل الذى خصص له، فانه يجوز الزامه للقيام بأى عمل آخر يرى الربان أن يعهد به اليه .

وفى هذه الحالة يتقاضى البحار أجرته حسب الاجر المطابق لعمله الجديد . وفى حالة عدم القدرة على العمل على متن السفينة اثر حادث أو الحالة السيئة لصحة البحار، فان اجور هذا الاخير لا يمكن تخفيضها خلال مدة الرحلة المعينة .

المادة 419 : اذا تعرض الطاقم اثناء الرحلة البحرية الى نقص فى عدد افراد، تعين على كل بحار ان يقوم بعمل اضافى وذلك بطلب من الربان .

وفى هذه الحالة، يكافأ البحار عن عمله الجديد .

ويجب على الربان ان يكمل عدد افراد الطاقم فى محطة التوقف القادم للسفينة ، وذلك عندما يكون هذا النقص فى عدد افراد الطاقم من شأنه أن تنجر عنه صعوبات فى تسيير السفينة أو ارهاق أعضاء الطاقم ذوى الكفاءة .

المادة 420 : يتعين على البحار القيام بجميع الاعمال الاضافية التى امر بها الربان فى ظروف القوة القاهرة أو تلك التى تصبح فيها سلامة السفينة والاشخاص المبحرين أو الشحنة فى خطر، أو فى ظرف يكون فيه للربان وحده حق تقديرها .

ويجب على البحار ان يشارك ايضا فى عملية انقاذ السفن الاخرى أو الاشخاص المعرضين للخطر أو المشرفين على الفرق .

المادة 421 : يجب على البحار الاعتناء بالآلات والادوات والوسائل الاخرى التى وضعت تحت تصرفه من قبل المجهز والسهر على حفظها .

وفى حالة فقدانها أو الحاق الضرر بها أو اتلافها بخطأ البحار، يتعين على هذا الاخير تعويض الضرر للمجهز .

المادة 422 : يتعين على البحار أن يراعى بصفة خاصة الاساليب المحددة فى عمله وذلك ليتجنب بقدر الامكان حوادث العمل .

ويجب على البحار أن يقوم خارج اوقات عمله وبدون أن يتقاضى أجرا اضافيا بترتيب حجرته وملحقاتها وأمتعة نومه وعند الاقتضاء أدوات الطبخ . الا أن صيانة الاماكن تجرى بالميناء خلال اوقات العمل العادية .

المادة 423 : يحق للبحار أن يحمل معه موادا غذائية أو أدوات للاستعمال الشخصى ويمنع عليه حيازة السلع والادوات المخصصة للبيع ولو كانت لاستعماله الشخصى أو لحسابه وذلك بدون رخصة من المجهز ومن شأنها تهديد سلامة السفينة والاشخاص الموجودين على متنها أو لشحنتها وكذلك الاشياء التى تخضع حيازتها ونقلها على السفينة لاحكام مقيدة

من طرف السلطات الجزائرية أو سلطات البلدان التى تتوقف فيها السفينة .

المادة 424 : يتعين على البحار أن يصرح فى كل وقت للربان عن الكميات الحقيقية للمواد الاستهلاكية الشخصية والاشياء التى تكون بحوزته، وهو مسؤول عن جميع العواقب التى تنتج عن تصريحاته الكاذبة .

المادة 425 : يعد البحار الذى يخالف احكام المادة 423 اعلاه ، مسؤولا عن جميع الاضرار والغرامات أو العقوبات الجبائية التى تتحملها السفينة من جراء ذلك .

المادة 426 : ان الاشياء والامتعة المتروكة على متن السفينة من البحارة المتوفى أو المفقود وكذلك البحار الذى غادر السفينة بسبب مرض أو أسباب أخرى يجب أن توضع فى قائمة جرد من طرف الربان أو مساعده وبمحضر اثنين من البحارة حيث تسلم بعد وضع الختم عليها للمجهز ليرسلها بدوره للبحار الذى نزل من السفينة أو ذوى حق البحار المتوفى أو المفقود .

المادة 427 : يجب على الربان أن يقيد فى دفتر السفينة جميع الحوادث الهامة المتعلقة بالطاقم وخاصة الظروف المنصوص عليها فى المواد 415 و 417 و 418 و 419 و 423 و 424 و 425 .

القسم الثانى التزامات التجهيز

المادة 428 : يتعين على المجهز :

أ - أن يؤمن صلاحية السفينة للملاحة وسلامتها والجارى استغلالها وذلك عن طريق تسليحها وتجهيزها بمنشآت ملائمة وذلك طبقا للأنظمة والتطبيقات البحرية السليمة ،

ب - أن يؤمن على متن السفينة طاقما كافيا من حيث العدد والكفاءة ،

ج - أن يؤمن الشروط القانونية لصحة وأمن العمل على متن السفينة ،

د - أن يتجنب أى ارهاق للطاقم ويلغى أو ينقص بقدر الامكان ساعات العمل الاضافية،

هـ - أن يشحن أو يكمل كمية كافية وجيدة من المؤن والمشروبات والادوية ،

و - أن يقوم بالتزاماته نحو البحارة طبقا للاحكام القانونية والنظامية الجارى بها العمل والاعراف .

المادة 429 : تقع على عاتق المجهز، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، جميع العلاجات الطبية الضرورية للبحار وذلك خلال رحلته فى البحر ومكوته فى ميناء أجنبى .

المادة 430 : يتعين على المجهز أن يؤمن حياة البحار ضد حوادث العمل وضد فقدان كفاءته فى ممارسة مهنة بحار على اثر وقوع حادث عمل أو مرض مهنى وضد اامتعته الشخصية على اثر غرق السفينة أو اشتعال النيران فيها أو فى حالة

وكذلك المطبخ وأي منشأة أخرى مستعملة لتحضير وتقديم وجبات الطعام على متن السفن .

المادة 436 : يحق لطاقم السفينة أن ينتخب مندوبا عنه كي يراقب أثناء الرحلة وفي كل توزيع، كميات ونوعية المواد الغذائية الموزعة ومقدار الجراية اليومية وتحضير وتقديم وجبات الطعام .

يحق للمندوب رفع الشكوى لدى الربان أو المجهز أو السلطة الادارية البحرية يعبر فيها عن تضرر أفراد الطاقم من عدم تطبيق شروط تموين السفينة وفقا للأنظمة .

المادة 437 : في حالة شكوى المندوب المنصوص عليها في المادة السابقة، يفتح تحقيق من طرف الربان والمجهز أو السلطة الادارية البحرية المختصة يتناول وجوبا الشكاوى المرفوعة، وإذا ثبتت المخالفات تعين على المجهز القيام فورا بالتسويات الضرورية .

المادة 438 : يجب على المجهز أن يؤمن تسيير مخزن للتموين كي يمكن البحارة من المشتريات اليسيرة والخاصة باستعمالهم الشخصي وذلك باستثناء سفن الصيد البحري وسفن الملاحة الساحلية .

ويسير هذا المخزن وتحدد قائمة البضائع وأسعار بيعها بموجب قرار وزاري مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالمالية .

القسم الرابع - سكن البحارة

المادة 439 : يتعين على المجهز أن يضع تحت تصرف البحارة على متن السفينة مساكن مهيأة على شكل مناسب وذات تهوية وإضاءة وتدفئة وذلك بنسبة عدد الساكنين وهي محصنة لاستعمالهم فقط .

المادة 440 : يتعين على المجهز أن يقدم مجانا لكل واحد من أفراد الطاقم وسادة وغطاءين من الصوف والبياض الكامل للسريير ومنشفتين، أحدهما للحمام وناموسية إذا كانت السفينة تمر في مناطق استوائية .

المادة 441 : توضع أدوات النوم المسلمة من طرف المجهز تحت مسؤولية البحارة الذين تقع عليهم مسؤولية تلفها الغير عادي أو فقدانها الناتج من خطئهم .

ويجب أن تغير الأدوات المذكورة أعلاه وتغسل وتنظف في الفترات التي تحدد بموجب النظام الداخلي على نفقة المجهز .

المادة 442 : كل حجرة وكل مكان للنوم، يجب أن يهيأ ويجهز على شكل حسن بالآثاث وأن تؤمن للساكنين رفاهية معقولة .

ويجب أن تكون تحت تصرف كل فرد من أفراد الطاقم خزانة ودرج مزودان بأقفال لحفظ أمتعتهم الشخصية .

المادة 443 : يجب أن تزود الحجرات وأماكن النوم بمنضدات أو مكاتب ومقاعد مريحة حسب الحاجة .

طارئة أو قوة القاهرة وذلك خلال الرحلة البحرية وذلك دون المساس بالتنظيم الجاري به العمل .

تحدد بقرار وزاري مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالمالية عند الحاجة الشروط المطلوبة للاستفادة من هذا التأمين ومبالغ وكيفية التسديد .

المادة 431 : يتحمل المجهز مصاريف جنازة البحار وإعادة جثمانه الى وطنه اذا توفي على متن السفينة أو بالبر أو الخارج اذا كان وقت الوفاة على عاتق المجهز .

وفي حالة وفاة البحار على متن السفينة خلال الرحلة ولم يمكن دفنه أو إعادة جثمانه الى وطنه، وجب على الربان، الامر بتفطيس الجثمان في البحر مع مراعاة جميع الاعراف البحرية في هذا الميدان .

المادة 432 : يتعين على المجهز في حالة وفاة البحار، أن يدفع لعائلة هذا الاخير التي هي غلى عاتقه قانونا أو واقعا تعويض بعد الوفاة مساويا لمبلغ شهر من راتب العمل لكل سنة قضاها في خدمة المجهز . ويترتب دفع تعويض بعد الوفاة لعائلة البحار زيادة على تعويضات الضمان الاجتماعي .

القسم الثالث

تموين رجال البحر على متن السفينة

المادة 433 : يجب على المجهز أن يزود البحارة بالمؤونة المجانية حسب صفة ومدة الرحلة وذلك طيلة مدة قيدهم في دفتر طاقم السفينة .

وفيما يتعلق بالسفن الساحلية يستطيع المجهز دفع المقابل نقدا للبحارة .

ويجب أن تكون المؤونة المقدمة للبحارة سليمة وبكمية كافية وجيدة وذات قيمة مغذية ومتنوعة بما فيه الكفاية .

المادة 434 : يجب أن تسلم السفن بالمنشآت والتجهيزات والتجهيزات الملائمة لخرن المؤن ومعالجتها وكذلك الماء وتحضير وخدمة المطبخ والمائدة على متن السفينة .

ويجب أن يكون مستخدمو التموين التابعون للمطبخ والمائدة من ذوي الكفاءات المهنية الضرورية المصادق عليها بشهادات رسمية أو شهادات الكفاءة .

المادة 435 : يحدد بقرار وزاري مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير الصحة العمومية، مايلي :

أ - مقدار الحد الأدنى من الجراية اليومية من المؤونة المقدمة لمختلف أصناف السفن وحسب نوع الملاحة المتممة ،

ب - المبالغ النقدية المقابلة والمنصوص عليها عند الاقتضاء، والشروط المطلوبة للاستفادة منها ،

ج - نظام مراقبة المؤن والارزاق والماء وجميع المحلات والتجهيزات المستعملة لخرن ومعالجة المواد الغذائية

إذا وقع فسخ عقد العمل دون خطأ البحار، تحمل المجهز مصاريف إعادة البحار الى وطنه .

المادة 451 : تشمل مصاريف الاعادة الى الوطن جميع النفقات المتعلقة بنقل وباسكان وباطعام البحار خلال الرحلة وتشمل أيضا مصاريف معيشة البحار حتى الوقت المحدد لذهابه .

عندما يعاد البحار الى الوطن كأحد أفراد الطاقم، فله الحق بمكافأة للخدمات التي قدمها أثناء الرحلة .

الفصل الثالث

النظام التأديبي لرجال البحر

القسم الأول

التأديب على متن السفينة

الفقرة الأولى - السلطة على متن السفينة

المادة 452 : يتولى السلطة على كافة الأشخاص المبحرين على متن السفينة ، ربان السفينة وفي حالة عديم وجوده ، البحار الذي يمارس فعلا قيادة السفينة .

المادة 453 : يتعين على الربان أن يؤمن النظام والأمن على متن السفينة وأن يسهر على التنفيذ السليم للرحلة التي شرع فيها . ولهذا الغرض يستعمل جميع الوسائل الضرورية والمنصوص عليها في الأحكام التشريعية والنظامية الجارية بها العمل .

المادة 454 : يجوز للربان حين ممارسته لسلطته أثناء الرحلة أن يوقف احتياطيا أى شخص موجود على متن السفينة ، ويعتبر ذا سيرة خطيرة على سلامة السفينة والأشخاص المبحرين على متنها أو على الحمولة .

المادة 455 : لا يرخص باستعمال الاكراه البدني أو الحبس الاحتياطي الا في حالة ما اذا ظهر أو اتضح أن الوسائل الأخرى غير كافية .

يمكن استعمال الاكراه البدني أو الحبس الاحتياطي في حالة ما اذا كان تصرف أو سلوك شخص مبحر على متن السفينة يشكل تهديدا لنظامها وسلامتها أو يعسرقل التنفيذ السليم للالتزامات الربان .

لا يمكن أن يتعدى الحبس الاحتياطي لشخص على متن السفينة المدة التي تلي وصول السفينة لأول ميناء جزائري أو ميناء البلد الذي ينتهي اليه المحبوس . ويسلم الربان في هذه الموانئ المحبوس للسلطات المختصة مع ارفاق تقرير بحبسه على متن السفينة .

المادة 456 : عندما ترتكب جريمة أو جنحة على متن السفينة أثناء الرحلة ، يستطيع الربان بعد اجراء تحقيق يتم تسجيله بمحضر ، حبس المتهم بصفة احتياطية وتسليمه على متن باخرة حربية جزائرية أو وضعه تحت تصرف السلطة المختصة في أول ميناء جزائري .

المادة 457 : اذا اشتبه في أحد أفراد الطاقم لحمله على متن السفينة بضائع ممنوعة طبقا لاحكام المادة 423 من هذا الكتاب، جاز للربان القيام بالتفتيش .

المادة 444 : يجب أن توزع الأسرة بقدر الامكان بحيث يتم فصل الخدمات الربعية للسفينة وتقسام اقتسام عامل بالنهار ، نفس الحجرة مع من يليه في الخدمة الربعية .

ويجب أن يأخذ المجهز التدابير الوقائية لحماية مسكن الطاقم بتزويده بالنوافذ وفتح التهوية والابواب التي تفتح على السطح وبالنماوسيات المناسبة وهذا على متن البواخر الراسية بالموانئ التي يجتاحها البعوض .

المادة 445 : كل سفينة غير مزودة بطبيب ، يجب أن تجهز بصندوق للأدوية من نوع ملائم ومرفق بتعليمات مفهومة .

ويجب أن يكون طاقم كل سفينة محضرا من طرف المجهز في ميدان الاسعافات الأولى .

المادة 446 : تحدد الشروط المفصلة والخاصة بتهيئة وتجهيز مختلف أصناف السفن وذلك لتخزين ومعالجة المؤن وسكن الطاقم ، بقرار عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

القسم الخامس

ملابس رجال البحر

المادة 447 : يتعين على المجهز أن يقدم مجانا لكل من أفراد الطاقم بدلات للشغل وبدلات للوقاية حسب طابع العمل المتم على متن السفينة .

ان تناسق الالبسة وآجال استعمالها وطريقة تسليمها وحفظها والمسؤولية المالية لأفراد الطاقم لارتدائها وتلفها غير الاعتيادي بخطاء من المستعملين ، تحدد بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 448 : يتعين على المجهز أن يقدم كل سنة ولكل بحار يعمل لمدة غير محدودة أو لمدة محدودة لا تقل عن سنة ، لباسا موحدًا وكاملا حسب النموذج المحدد بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية وذلك مقابل دفع البحار نصف المصاريف . ويقوم المجهز بتنسيق هذه المصاريف ويستوفي حقه من النصيب الذي يرجع على عاتق البحار بواسطة اقتطاعات تقسط لمدة ستة أشهر على الأكثر من راتب هذا الأخير .

القسم السادس

اعادة رجال البحر الى الوطن

المادة 449 : كل فرد من أفراد الطاقم ينزل الى البر أو يترك في البلاد الأجنبية لسبب ما ، ويكون من جنسية جزائرية وقاطنا بالجزائر ، يحق له أن يعود الى الوطن والنزول في الميناء الجزائري الذي أبحر منه .

وترجع مصاريف اعادة البحار الى الوطن في حالة بقائه في الخارج لأسباب خارجة عن ارادته ، على عاتق المجهز .

المادة 450 : للبحار الذي يحمل جنسية أجنبية وينزل أو يترك في البر أثناء مدة العقد أو في نهايته ، الحق في ارجاعه اما الى بلده واما الى ميناء استخدامه واما الى ميناء مغادرة السفينة وذلك حسب اختياره ، الا اذا تم تحديد ذلك بوجه آخر في عقد العمل أو اتفاقية لاحقة .

غير أن البحار من أفراد الطاقم ، يجب ألا ينفذ أوامر رؤسائه عندما تشكل هذه الأوامر مخالفة واضحة للتشريع والتنظيم الجارى بهما العمل .

المادة 467 : يوضح الوزير المكلف بالبحرية التجارية عند الحاجة ، كيفية تطبيق أحكام هذا الفصل .

القسم الثاني المخالفات التأديبية

المادة 468 : يستوجب المسؤولية التأديبية كل فرد من أفراد الطاقم الذى يرتكب عملا من شأنه الاضرار بسير العمل العادى على متن السفينة أو فى البر خلافا للأنظمة الجارى بها العمل ، ودون المساس بالمسؤولية الجزائية .

المادة 469 : تعتبر مخالفات لنظام الخدمة على متن السفينة وفى البر :

أ - التهاون فى الخدمة الربعية أو الحراسة أو أى خدمة أخرى ،

ب - العصيان لكل أمر يتعلق بالخدمة وصادر عن موظف أعلى ،

ج - التغيب عن السفينة بدون رخصة ،

د - عدم مراعاة التعليمات المتعلقة بالأمن والصحة وشروط العمل وكذلك الحريق ،

هـ - الاتلاف المتعمد للمعدات والأدوات والأشياء المفيدة للملاحة وتحميل وتفريغ البضائع أو سلامة السفينة .

و - الإدخال أو القبول المتعمد لأشخاص غير مرخص لهم بالصعود على متن السفينة ،

ز - الإدخال أو القبول المتعمد على متن السفينة لأشياء أو بضائع مذكورة فى المادة 423 من هذا الامر ،

ح - السكر على متن السفينة أثناء الخدمة والسكر خارج السفينة اذا انجر عنه فضيحة علنية ،

ط - عدم مراعاة أنظمة التعاون والمساندة والحياة المشتركة وخاصة عدم الاحترام المتبادل بين أفراد الطاقم والشتيم وكذلك الشجار والخصام على متن السفينة ،

ى - كل المخالفات الأخرى الماسة بالأنظمة البحرية الجارى بها العمل .

المادة 470 : يعد مرتكبا لمخالفة النظام ، كل ربان يكون قد خالف أحكام هذا الامر والنصوص التطبيقية وخاصة فيما يتعلق بـ :

أ - قيد البحارة والزامية وجود دفتر الطاقم على متن السفينة ،

ب - اكتمال طاقم السفينة عند الضرورة ،

ج - الاعتناء بالأشياء التى تركها على متن السفينة أحد أفراد الطاقم المتوفى أو المفقود أو الذى نقل الى البر بسبب مرض ،

يجوز للربان تبعا لنتائج التفتيش ونوع الأشياء المكتشفة ، وضع تلك الأشياء تحت الحراسة أو حفظها بطريقة أو بأخرى . وإذا كانت هذه الأشياء تهدد صحة أو حياة الأشخاص البحريين على متن السفينة أو سلامتها أو حمولتها أو يمكن أن تؤدى لفرض عقوبات على السفينة من طرف السلطات المختصة ، فللربان الحق فى اتلافها .

المادة 458 : يجب أن تسجل فى دفتر السفينة جميع الوسائل المستعملة من طرف الربان فى اطار سلطته على متن السفينة .

الفقرة الثانية - العلاقات على متن السفينة

المادة 459 : يتعين على جميع أفراد الطاقم التعاون على متن السفينة ورعاية أنظمة التعاون والحياة المشتركة والسهر على الثقة والاحترام المتبادلين والمساهمة على حفظ النظام والأمن على متن السفينة وذلك لعائدتهم المشتركة ولتحقيق مهمتهم كما ينبغى .

المادة 460 : يعد الربان الرئيس السلمى لجميع أفراد الطاقم ويمثل الجهاز على متن السفينة .

ولهذا الغرض ، فهو يسهر على التنفيذ السليم لعقود الاستخدام البحري المبرمة بين الجهاز وأفراد الطاقم ويمدهم بالتعليمات الضرورية الخاصة بتنفيذ العمل على متن السفينة .

المادة 461 : عند غياب الربان أو فى حالة وجود مانع له فى ممارسته لمهامه على متن السفينة ، يستبدل هذا الأخير بربان مساعد وان لم يوجد بأحد ضباط السطح حسب النظام السلمى لهؤلاء الضباط وذلك حتى وصول تعليمات من الجهاز .

المادة 462 : يعد الضباط المسؤولون بالسطح وبالمكينات وبالخدمة العامة رؤساء لكل أفراد الطاقم العاملين بأصنافهم .

المادة 463 : يتعين على ضابط الخدمة الربعية أو حراسة المكينات وضابط اللاسلكى والضباط المسؤولين عن مختلف الأصناف على متن السفينة ، عند القيام بالخدمة الربعية أو الحراسة على متن السفينة ، تنفيذ أوامر ضابط الخدمة الربعية أو الحراسة بالسطح كل واحد منهم فى ميدان نشاطاته .

المادة 464 : يجب على الربان وجميع الضباط العاملين على متن السفينة الآخرين معاملة رؤوسهم أعضاء الطاقم بصفة عادلة ومنصفة ودائما طبقا للقوانين الجارى بها العمل .

ويجب أن يكون القصر تحت حمايتهم الخاصة والسهر على تكوينهم المهني والتصرف تجاههم كارب الأسرة المعنى بشؤون أسرته .

المادة 465 : يجب على أفراد الطاقم أن يحترموا رؤسائهم ويثقوا بهم وأن يمثلوا لتعليماتهم وأن يراعوا بدقة أنظمة الخدمة على متن السفينة .

المادة 466 : ينبغى على أفراد الطاقم فى الحالات المنصوص عليها فى المواد 452 و 453 و 455 و 456 أعلاه ، تقديم المساعدة للربان أو لنوابه اذا طلب منهم ذلك .

وغير معدة أو غير ممونة أو كل مجهز يضع تحت التصرف مثل هذه السفينة ، يعاقب من 500 الى 3000 د ج فيما اذا كانت هذه المخالفة غير معاقب عنها بنص آخر من هذا الفصل .

المادة 478 : كل ربان يبحر باختياره أو بتهاونه بسفينة سيئة الحال من حيث صلاحيتها للملاحة وغير معدة أو غير ممونة ، وبهذا الفعل يضع السفينة أو الأشخاص الموجودين على متنها في خطر ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 د ج .

وإذا كان العمل المذكور في الفقرة السابقة قد أنجر عنه هلاك السفينة أو أدى اما الى جروح خطيرة أو وفاة شخص أو عدة أشخاص في الوقت الذي كانت فيه العواقب متوقعة ، يمكن أن ترفع العقوبة الى السجن لمدة 10 سنوات في حالة فقدان السفينة والجروح الخطيرة أو العجز الدائم والى السجن لمدة 20 سنة في حالة وفاة شخص أو عدة أشخاص .

المادة 479 : كل شخص موجود على متن السفينة يختلس أو يخرب أو يتلف أو يبيع شيئا لازما للملاحة أو مناورة أو أمن أو تحميل أو تفريغ السفينة أو يتلف أو يبيع مواد غذائية مشحونة لتموين الأشخاص البحريين على متن السفينة ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 د ج .

المادة 480 : كل شخص يعمل باختياره أو بقصد جنائي على جنوح أو هلاك أو اتلاف سفينة بأى وسيلة كانت ، يعاقب بالسجن الجنائي الموقت من 10 الى 20 سنة .

وإذا كانت الأفعال المذكورة في الفقرة السابقة قد انجرت عنها جروح خطيرة أو عجز دائم ، يعاقب بالسجن المؤبد . وفي حالة وفاة شخص أو عدة أشخاص ، تطبق عليه عقوبة الاعدام .

المادة 481 : كل شخص يقوم بمنع أو عرقلة القيادة أو المناورات الملاحية للسفينة أو ينتهك النظام أو الأمن على متن السفينة وبهذه الأفعال يعرض عمدا السفينة والأشخاص الموجودين على متنها للخطر ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 د ج .

وإذا كانت الأفعال المذكورة في الفقرة السابقة قد انجرت عنها هلاك السفينة أو جروح خطيرة أو وفاة شخص أو عدة أشخاص في الوقت الذي كانت فيه العواقب متوقعة ، أمكن رفع العقوبة الى السجن المؤبد .

المادة 482 : كل ربان أو ضابط أو مرشد أو أى فرد من أفراد الطاقم يرتكب مخالفة ماسة بالقواعد المنصوص عليها في الأنظمة البحرية أو أى تهاون آخر وينسب لسفينته أو لسفينة أخرى تصادما أو جنوحا أو صدمة عنيفة بعقبة ظاهرة أو معروفة أو خسارة كبيرة للسفينة أو لحوادثها ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 د ج .

وإذا كانت المخالفة أو أى فعل تهاوني مذكور في الفقرة السابقة قد أنجر عنه هلاك السفينة أو جروح خطيرة أو وفاة شخص أو عدة أشخاص ، أمكن رفع العقوبة الى السجن لمدة 20 سنة .

د - نزول أفراد الطاقم الى البر ،
هـ - التسجيلات في يومية السفينة ،
و - حماية القصر وأمن العمل على متن السفينة ،
ز - تنظيم العمل والتموين والمنامة والحماية الصحية على متن السفينة ،
ح - مراعاة القواعد المنصوص عليها في الأنظمة البحرية .
المادة 471 : لا يعاقب عن خطأ تاديبى الا باحدى العقوبات التالية :

أ - التوبيخ ،
ب - الانذار الشفوي أو الكتابي ،
ج - الغرامة المالية التى لا تتعدى ثلث القيمة الاجمالية للراتب الشهري للبحار ،
د - التانيب ،
هـ - المنع من ممارسة وظيفة على متن السفينة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر الى عام واحد ،
و - الايقاف عن الخدمة لمدة ستة أشهر بدون راتب اثناء هذه المدة ،
ز - التنزيل من الرتبة ،
ح - العزل ،
ط - الشطب من سجل رجال البحر .

المادة 472 : تصدر عقوبة التوبيخ والانذار من طرف الربان فى حالة وقوع اخطاء خفيفة مرتكبة من أفراد الطاقم ومن طرف المجهز تجاه البحارة الاحتياطيين .

وتصدر العقوبات الاخرى المذكورة في المادة 471 أعلاه، من طرف اللجنة التأديبية البحرية لدى السلطة الادارية البحرية المختصة وذلك مع مراعاة احكام التنظيم الجارى به العمل فى هذا الشأن .

المادة 473 : يجوز للجنة التأديبية البحرية ايضا اصدار عقوبة التوبيخ أو الانذار اذا لم يخبر الربان أو المجهز بالخطا التاديبى الذى ارتكبه البحار .

المادة 474 : لا تصدر العقوبات التأديبية الا بعد اجراء التحقيق المنصوص عليه ادناه وحسب طبيعة وخطورة الخطا المرتكب من أحد أفراد الطاقم مع الاخذ بعين الاعتبار لاسباب فعله ومزاجه وسلوكه العادى على متن السفينة وكذلك الضرر اللاحق فى مجال نظام وأمن السفينة .

المادة 475 : لا يعاقب عن الخطأ التاديبى الا باحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها بموجب المادة 471 أعلاه .

المادة 476 : تتقادم ملاحقة الخطا التاديبى، بانقضاء ستة أشهر اعتبارا من اليوم الذى ارتكب فيه الخطا .

القسم الثالث

الجنح والجرائم البحرية

الفقرة الأولى - الأعمال الجنحية ضد سلامة الملاحة

المادة 477 : كل ربان يبحر باختياره أو بتهاونه بسفينة سيئة الحال من حيث صلاحيتها للملاحة وغير مجهزة بكفاية

المادة 490 : كل ربان يرفض أو يهمل عمدا التزامه بقيادة السفينة المعهود بها اليه ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 491 : كل ربان أو ضابط أو رئيس آخر يتجاوز سلطته أو يأمر أو يرخص أو يسمح بتجاوز السلطة ازاء شخص مبحر على متن السفينة ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

ويستوجب نفس العقوبة كل فرد من أفراد الطاقم يقوم باهانة موظف عال .

المادة 492 : كل ربان يقطع التزامه ويترك السفينة قبل ابداله بغيره ، يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج اذا كانت السفينة موجودة في حالة الأمان بميناء وبالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات اذا كانت في مرفأ مفتوح أو في البحر ، وذلك ماعدا حالة القوة القاهرة .

وفي حالة الخطأ الخفيف تطبق عقوبة تأديبية .

المادة 493 : كل فرد من أفراد الطاقم يتغيب بوجه غير مشروع عن متن السفينة عندما يكون مخصصا لمركز الحراسة أو الأمن أو ينما خلال الخدمة ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 494 : كل ربان أو ضابط أو فرد آخر من أفراد الطاقم يقوم بطريق الاختلاس بتسجيل وقائع مزيفة أو مخالفة للحقيقة في وثائق السفينة ، يعاقب بالحبس لغاية سنة واحدة وبغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 495 : كل شخص مبحر يقترب بنية آثمة وبدون علم المجهز عمل تحايل أو تهريب من شأنه أن ينجس عنه اذانة المجهز بعقوبة جزائية ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

وإذا كان المذنب ربانا أو ضابطا ، ضوعفت العقوبة .

المادة 496 : كل ربان أو ضابط أو أحد أفراد الطاقم يقدم على افساد بضائع تابعة لحمولة السفينة ، يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 497 : كل شخص مبحر على متن السفينة يقدم باختياره على افساد المؤمن والمشروبات أو مواد غذائية أخرى عن طريق خلطها بمواد من شأنها افساد نوعيتها ، يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 الى 50.000 دج .

وإذا تم استعمال مواد ضارة ترفع العقوبة للسجن من 5 الى 10 سنوات وغرامة من 20.000 الى 200.000 دج .

وإذا انجر مرض خطير أو وفاة بدون قصد لشخص أو عدة أشخاص ، رفعت عقوبة الحبس لغاية 5 سنوات . وفي حالة العجز الدائم رفعت العقوبة الى السجن من 10 الى 20 سنة .

المادة 483 : كل ربان يكون قد أهمل استعمال جميع الوسائل الموجودة لديه لانقاذ الطاقم والمسافرين المبحرين على السفينة المصدومة ، من الخطر ، وخاصة عندما يستطيع القيام بهذه العملية من دون خطر لسفينته وطاقمه ومسافريه ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

وإذا هلك شخص أو عدة أشخاص نتيجة لعدم تنفيذ الالتزامات المشار اليها في الفقرة السابقة يقضى عليه بعقوبة الاعدام .

المادة 484 : كل ربان يرفض تقديم النجدة لكل شخص يوشك على الفرق في البحر ، بينما يستطيع القيام بهذه العملية من دون خطر جدى لسفينته ولطاقمه أو لمسافريه ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

وإذا هلك الشخص نتيجة لعدم تنفيذ الالتزام المشار اليه في الفقرة السابقة ، يقضى عليه بعقوبة السجن من 10 سنوات الى 20 سنة .

المادة 485 : كل ربان يهمل تنظيم عملية انقاذ الطاقم والمسافرين في حالة وجود خطر وقبل أن يترك سفينته ، يعاقب بالحبس من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 486 : كل ربان مضطر لترك سفينته وهي في حالة الخطر ، لا يبقى على متنها للأخير ، يعاقب بالحبس من سنة واحدة الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 3000 دج عضو الطاقم الذي يترك السفينة وهي في حالة الخطر دون اذن من الربان .

المادة 487 : كل ربان أو ضابط أو مرشد أو أي فرد من أفراد الطاقم يتهاون في مراعاة القواعد المتعلقة بالاتجاه الملاحي لسفينة في الطريق الذي يجب أن تتبعه وخاصة أثناء الليل أو في الظروف الجوية السيئة أو تعليمات الشرطة البحرية المعمول بها في المياه البحرية الوطنية أو الأجنبية ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

الفقرة الثانية - الأعمال الجنحية ضد النظام والانضباط على متن السفينة

المادة 488 : يعاقب بالحبس لمدة سنة أو بغرامة من 500 الى 3000 دج ، كل شخص يقوم بقيادة السفينة أو بأية وظيفة أخرى على متنها وذلك بدون رخصة من السلطة الادارية البحرية المختصة وخارجا عن القوة القاهرة ودون أن يلبي الشروط المطلوبة بموجب هذا القانون والانظمة البحرية .

المادة 489 : كل ربان يسهل في اغتصاب وظيفة القيادة على متن السفينة برضاء منه ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

متن السفينة للربان والضباط والبحارة الآخرين المؤهلين عددا وفى حدود النسب المطبقة ، يعاقب بغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 506 : كل مجهز أو ربان يخالف الأنظمة الجارى بها العمل والأحكام الخاصة بمفتشية العمل البحرية والمتعلقة بأوضاع العمل على متن السفينة والتي تكون تهديدا جسيما للصحة أو القدرة على العمل لواحد أو أكثر من أفراد الطاقم ، يعاقب بغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 507 : كل ربان يترك دون داع خطير واحدا أو أكثر من أفراد الطاقم بالحارج بدون اذن من السلطة الادارية البحرية المختصة ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 508 : كل ربان يترك على اليابسة وفى ميناء لا يكون فيه تمثيل للسلطة الادارية البحرية الجزائرية ، أحد أفراد الطاقم مريضا أو جريحا دون أن يوفر له الوسائل الخاصة لمعالجته أو ارجاعه الى الوطن ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

ويستوجب نفس العقوبة الربان الذى يترك على اليابسة مسافرا مريضا أو جريحا قبل وصول هذا الأخير الى مكان الوصول دون أن يعلم السلطة القنصلية التابعة للبلد الذى ينتمى اليه المسافر المنقول الى البر أو فى حالة عدم وجودها ، السلطة المحلية .

المادة 509 : كل شخص ، ولو كان أجنبيا ، مبحر على متن سفينة جزائرية أو أجنبية لم يمثل للأنظمة أو الأوامر الصادرة عن السلطات البحرية المختصة ، عندما تكون السفينة موجودة فى حدود المياه الإقليمية الجزائرية ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة قدرها 20.000 دج .

الفقرة الثالثة - الاعمال الجنحية ضد نظام الملاحة البحرية الجزائرية

المادة 510 : كل شخص يرفع الراية الجزائرية فوق سفينة غير مقيدة فى دفتر التسجيل الجزائرى للسفن ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 511 : كل ربان لسفينة جزائرية لم يرفع على هذه السفينة فى البحر الراية الوطنية أو رفع فوق هذه السفينة راية أجنبية ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 20.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 512 : كل ربان لسفينة جزائرية لم يرفع على هذه السفينة الراية الجزائرية حسب النموذج أو الكيفية المقررة بالنسبة لكل صنف من السفن الجزائرية ، يعاقب بغرامة من 500 الى 20.000 دج .

المادة 513 : كل ربان يخالف الأحكام المتعلقة بالالتزام التالى :

أ - كشف جنسية السفينة للوحدات القائمة التابعة للبحرية الوطنية وسفن حراسة الشواطئ .

المادة 498 : كل فرد من أفراد الطاقم يتلقى انذارا من الربان أو ضابط الخدمة فيرفض الامتثال أو يمتنع عن تنفيذ أمر يتعلق بالخدمة لتأمين سلامة السفينة والملاحة والأشخاص المبحرين على متن السفينة أو الحمولة وكذلك لحفظ النظام على متن السفينة ، وتكون طبيعة عدم تنفيذ هذا الأمر قد تنجر عنها عواقب مضرّة ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 499 : كل فرد من أفراد الطاقم يتهاون فى تنفيذ أوامر رؤسائه ضمن الوضع المحدد فى المادة السابقة ويجعل أمن السفينة والأشخاص المبحرين على متنها أو الحمولة فى حالة خطر ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة من 500 الى 3.000 دج .

وفى حالة الخطأ الخفيف ، تطبق عقوبة تأديبية .

المادة 500 : كل فرد من أفراد الطاقم يمتنع بقوة أو يهدد باستعمال القوة لمنع رئيسه من استخدام الوسائل النظامية لحفظ الأمن والنظام على متن السفينة أو يعتدى على رئيسه أثناء ممارسة هذا الأخير مهامه ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج .

يستوجب نفس العقوبة ، كل فرد من أفراد الطاقم يقدم ضمن الوضع المنصوص عليه فى الفقرة السابقة على ارتكاب عمل اعتداء على فرد آخر من أفراد الطاقم الذى يقوم بمساعدة الموظف الأعلى أثناء ممارسة مهامه على متن السفينة .

إذا كانت الأفعال المدرجة فى الفقرتين السابقتين قد ارتكبتها اثنان أو أكثر من أفراد الطاقم بالتواطؤ فيما بينهم ، فلا يمكن أن تكون عقوبة الحبس لمدة أقل بالنسبة لكل مجرم .

المادة 501 : إذا أقدم الأشخاص المبحرون على متن السفينة بصفة جماعية مع حمل السلاح أو بدونه على ارتكاب أعمال العنف على متن السفينة أو ثاروا ضد سلطة الربان ورفضوا العودة للنظام بعد الانذار ، يعاقبون بالسجن من 10 سنوات الى 20 سنة .

المادة 502 : كل شخص مبحر على متن السفينة يستخدم وسائل العنف ضد الربان ومن دون أن ينتج عن هذا العمل عجز عن العمل يزيد عن سبعة أيام ، يعاقب بالحبس من شهر واحد الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 10.000 دج .

المادة 503 : كل شخص مورط فى مؤامرة أو فى اعتداء على أمن وحرية أو سلطة الربان ، يعاقب بالحبس من 10 سنوات الى 20 سنة .

وتكتمل المؤامرة بمجرد العزم على العمل بالتواطؤ بين شخصين مبحرين أو أكثر .

المادة 504 : تعد مقاومة الربان والأشخاص الباقون على ولائهم له كعمل من أعمال الدفاع المشروع عن النقش وذلك فى جميع الأحوال المذكورة فى المواد السابقة من هذا الفصل والتي يقع فيها اعتداء مادي على الربان وسلطته على متن السفينة .

المادة 505 : كل مجهز يخالف أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه وذلك فيما يتعلق بالتعيين والاستخدام على

المادة 521 : يعاقب طبقاً لأحكام القانون العام عن الجنح والجرائم غير المذكورة في هذا الفصل والمرتكبة على متن السفن أو على اليابسة من طرف البحارة أو غيرهم من الأشخاص المبحرين على متن السفينة .

المادة 522 : تطبق الأحكام العامة للقانون العام على الجنح والجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وخاصة فيما يتعلق بتقادم الدعوى العمومية ووقف تنفيذ العقوبة .

القسم الرابع الاختصاص والإجراءات

الفقرة الأولى - السلطات التأديبية والجزائية

المادة 523 : ان السلطة الادارية البحرية المختصة واللجان التأديبية البحرية القائمة لدى هذه الأخيرة والربان والمجهز مختصون بحق التقدير والنظر في الأخطاء التي ترتكب ضد الانضباط على متن السفينة أو على اليابسة من طرف البحارة ، وذلك دون المساس بأحكام النصوص الجارية بها العمل والنصوص التطبيقية التي تليها .

المادة 524 : يجوز للربان أو المجهز اصدار العقوبة التأديبية ضد البحارة والخاصة بالتوبيخ أو الانذار .

المادة 525 : ان الأخطاء المضادة للانضباط والمرتكبة من طرف رجال البحر والتي يقدرها الربان أو المجهز بأنها زائدة الخطورة أو معقدة أو متكررة ، تكون من اختصاص اللجان التأديبية البحرية المحلية لدى السلطة الادارية البحرية المختصة .

المادة 526 : تختص اللجان التأديبية البحرية المحلية للنظر في جميع الأخطاء الماسة بالانضباط والمرتكبة من طرف البحارة ، وهي تمثل أيضاً جهات الطعن للبحارة الذين صدرت ضدهم عقوبة التوبيخ والانذار من طرف الربان أو المجهز .

المادة 527 : تعد اللجنة التأديبية البحرية الوطنية كجهة للطعن في أحكام اللجان التأديبية البحرية المحلية .

المادة 528 : ان الأخطاء الماسة بالانضباط والتي يرتكبها الربان ، تخضع لنظر وتقدير اللجان التأديبية البحرية المحلية فقط ، وعند الاستئناف لنظر اللجنة التأديبية البحرية الوطنية .

المادة 529 : ان الجرائم والجنح التي يرتكبها البحارة أو أى شخص مبحر على متن السفينة ، يجرى البحث والتحقيق فيها ، اما بحكم القانون واما بناء على طلب أى شخص معنى بالأمر ، من قبل :

- السلطة الادارية البحرية المختصة وكل عون مخلف للبحرية التجارية ،
- الأعوان المحلفين للمصلحة الوطنية لحرس الشواطئ ،
- ضباط الشرطة القضائية أو الدرك الوطنى ،
- ربان السفن التي ارتكبت على متنها الجرائم والجنح .

ب - رفع الراية عند دخول السفينة للميناء ،
ج - مسك وحفظ الوثائق المفروضة على متن السفينة ،
يعاقب بغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 514 : كل ربان لسفينة أجنبية لم يرفع عند دخول هذه السفينة ميناءاً جزائرياً ، الراية الجزائرية علاوة على رايته الوطنية وذلك بصفة مناسبة للإجراءات البحرية الدولية ، يعاقب بغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 515 : كل ربان يقدم على اخراج السفينة من ميناء جزائري بالرغم من الحظر المفروض من طرف السلطة الادارية البحرية أو هيئات التفتيش للامن الملاحي البحري أو هيئات الجمارك الوطنية ، يعاقب بالحبس من 6 أشهر الى 5 سنوات وبغرامة من 500 الى 20.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة 516 : كل مالك سفينة أو مجهز غير مالك لسفينة يخالف الالتزامات المقررة في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ويهمل على الخصوص :

أ - تسجيل السفينة في الدفتر الخاص بتسجيل السفن أو شطبها من هذا الدفتر ،

ب - تقديم البيانات والوثائق المطلوبة لتسجيل السفينة أو شطبها من الدفتر ،

ج - اعلام السلطة الادارية البحرية المختصة في الوقت المناسب بجميع التغييرات الخاصة بملكية السفينة أو باستعمالها ، يعاقب بغرامة من 500 الى 3000 دج .

المادة 517 : كل مالك سفينة جزائرية ينقل ملكيته فيها أو حصته منها الى أجنبي دون رخصة مسبقة من السلطة الادارية البحرية المختصة ، يعاقب بالحبس من 3 أشهر الى سنتين وبغرامة لغاية قيمة السفينة أو الحصص المنقولة .

الفقرة الرابعة - أحكام خاصة

المادة 518 : اذا صدر حكم بعقوبة الحبس على بحار وخاصة بسبب الإبحار بسفينة في حالة ملاحية سيئة أو ترك السفينة في حالة خطيرة بالبحر بلا مبرر أو عدم تنفيذ الأوامر أو تركه مركزاً هاماً للعمل بلا مبرر ويتعلق بأمن السفينة أو الملاحية وكذلك لأسباب أخرى تعدها المحكمة كدواع خطيرة ، يجوز لهذه الأخيرة أن تصدر على البحار عقوبة تكميلية لمنعه أو توقيفه من ممارسة مهامه على متن السفينة وكذلك عقوبة تكميلية أخرى بحرمانه من ممارسة حقوقه المهنية كبحار .

المادة 519 : تطبق أيضاً أحكام المواد 481 و 482 و 485 و 513 من هذا الفصل على البحارة الأجانب الموجودين على متن سفينة أجنبية عندما يرتكب العمل الجنحي في المياه الإقليمية الجزائرية .

المادة 520 : اذا ارتكبت الاعمال الجنحية المذكورة في المواد 476 و 503 و 504 و 508 و 514 و 515 من هذا الفصل من طرف شخص معنوى ، تطبق العقوبة المقررة على الذين تصرفوا فعلاً باسم هذا الشخص أو على الذين يمكنهم التصرف بهذه الصفة .

المادة 538 : تصدر أحكام اللجنة التأديبية البحرية المحلية بأغلبية أصوات أعضائها .
وعند تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة 539 : تنفذ فوراً أحكام اللجنة التأديبية البحرية المحلية التى تتضمن فرض العقوبات على البحارة المتهمين والمنصوص عليها فى الفقرات هـ - و - ز - ح - ط - من المادة 471 من هذا الكتاب ما عدا الحكم المخالف والصادر عن اللجنة التأديبية البحرية الوطنية .

المادة 540 : يمكن للجنة التأديبية البحرية المحلية تأجيل جلساتها لجمع آراء الخبراء وفحص الوثائق الإضافية أو الاستماع الى شهود آخرين .

المادة 541 : يحرر حال انعقاد الجلسة محضر يتم فيه ذكر سير الجلسة والحكم النهائي الذى تصدره اللجنة التأديبية البحرية المحلية .

المادة 542 : يجب أن يكون حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية مسبباً ، ويجب أن يوجه كتاباً وفى أجل لا يتعدى ثلاثة أسابيع اعتباراً من يوم قفل باب المرافعة الى البحار المتهم والى جميع الأشخاص والسلطات المعنية بالقضية .

وفى حالة صدور احدى العقوبات المنصوص عليها فى الفقرات هـ - و - ز - ح - ط من المادة 470 أعلاه ، عن اللجنة التأديبية البحرية المحلية ، تبلغ أيضاً نسخة الحكم الى السلطة الادارية البحرية المختصة والتابعة لجميع الموانئ الجزائرية .

المادة 543 : ان الحضور أمام اللجنة التأديبية البحرية المحلية للأشخاص الذين تلقوا الاستدعاء لحضور جلساتها اجبارى . ويمكن للمتهم طلب مساعدة مستشار يختاره شخصياً .

كما يمكن للمجهز أن ينيب عنه أحد مستخدمي المرخصين قانوناً .

المادة 544 : اذا لم يحضر الأشخاص المدعوون للحضور أمام اللجنة التأديبية البحرية المحلية لغير داع خطير ، أمكن معاقبتهم بغرامة مالية تصل قيمتها حتى خمسمائة دينار جزائرى .

المادة 545 : يعاقب غيابياً من طرف اللجنة التأديبية البحرية المحلية ، البحار المتهم الذى يستدعى قانوناً ويرفض المثول أمام هذه اللجنة .

المادة 546 : ان اللجنة التأديبية البحرية المحلية تختص أيضاً بالنظر فى الطعون التى ترفع من البحارة الذين صدرت ضدهم عقوبات من طرف الريان أو المجهز والمتعلقة بالأخطاء الماسة بالانضباط ، شريطة أن ترفع هذه الطعون للجنة فى أجل خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغ العقوبة .

إذا صدرت العقوبة خلال رحلة بحرية أو خلال الخمسة عشر يوماً السابقة لبداية الرحلة التى يقوم بها البحار المعاقب ، فإن المهلة المحددة لممارسة الطعن أمام اللجنة التأديبية المحلية ، تسرى عادة وصول السفينة لأول ميناء جزائرى .

المادة 530 : ان النظر فى الجرائم والجنح المرتكبة من البحارة أو أى شخص مبحر على متن السفينة يدخل فى اختصاص الجهات القضائية التابعة للقانون العام وتجرى ملاحقتها طبقاً لأحكام قانون الاجراءات الجزائية .

المادة 531 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية ، تنظيم وتشكيل وسير اللجان التأديبية البحرية المحلية والوطنية .

الفقرة الثانية - الاجراءات

المادة 532 : يقوم الريان باجراء التحقيق عندما يرتكب أحد أفراد الطاقم أثناء الرحلة ، خطأ ماساً بالانضباط .

يستجوب الريان المتهم عن الوقائع المنسوبة اليه ويستمع الى شهود الاثبات وشهود النفى وتحسّر نتائج التحقيق فى محضر يوقع من طرف الشهود حيث يذكر فيه نوع المخالفة وأسماء الشهود وتصريحاتهم وتوضيحات المتهم .

المادة 533 : يجوز للريان ، حسب نتائج التحقيق وطابع وخطورة الخطأ المرتكب ، تبرئة عضو الطاقم المتهم أو معاقبته تأديبياً بالتوبيخ أو الانذار . واما فى حالة اعتبار الخطأ منطوياً على خطورة أشد أو أكثر تعقيداً ، يحيل المحضر وأوراق التحقيق المحتملة واقتراحاته الى السلطة الادارية البحرية المختصة بأول ميناء جزائرى ترسو فيه السفينة .

المادة 534 : يقيد الريان فى دفتر السفينة فوراً نوع المخالفة المرتكبة والعقوبة التى فرضها على عضو الطاقم المتهم أو يذكر بأن الاقتراح المتعلق بعقوبة المخالفة قد أحيل الى السلطة الادارية البحرية المختصة .

المادة 535 : يجب أن يتبع المجهز الاجراء المنصوص عليه فى المواد السابقة وذلك فيما يتعلق بمعرفة الأخطاء الماسة بالانضباط والتى يرتكبها على اليابسة البحارة المعينون فى الاحتياط .

تدرج فوراً بالملف الشخصى للمعنى بالأمر عقوبات التوبيخ والانذار التى يصدرها المجهز ضد البحارة المتهمين أو احوالة القضية الى السلطة الادارية البحرية المختصة .

المادة 536 : تدعو السلطة الادارية البحرية المختصة للجنة التأديبية البحرية المحلية الى الاجتماع فى أجل خمسة عشر يوماً حيث تستدعى عن الطريق الادارى المتهم والريان أو المجهز وشهود الاثبات وشهود النفى وكل شخص معنى بالأمر ، وذلك بعد استلامها الطلب المتعلق بالقضية التأديبية .

المادة 537 : تستجوب اللجنة التأديبية البحرية المتهم عن الوقائع المنسوبة اليه وتستمع الى الريان والى المجهز والى الشهود ثم تفحص الوثائق الخاصة بالتحقيق .

تبت اللجنة التأديبية البحرية المحلية ، بعد أن تقوم بالمداولة فى القضية المشار اليها بناء على نتائج الجلسة وخطورة المخالفة الماسة بالانضباط ، اما بتبرئة البحار أو بمعاقبته تأديبياً وفقاً للمادة 471 من هذا القانون .

ويجب أن يكون مسببا وأن يحال كتابيا في أجل ثلاثة أسابيع لكل من تبلغ حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية الناطرة في الدرجة الأولى .

المادة 554 : ان حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية الناطرة في القضايا التأديبية والذي لم يجر الطعن فيه خلال الآجال المقررة أعلاه ، يصبح نهائيا عند انقضاء هذه الآجال ، ومع مراعاة أحكام المادة 556 أدناه .

المادة 555 : يمكن للجنة التأديبية البحرية المختصة النظر من جديد في كل قضية تأديبية محكوم فيها وذلك اذا اتضح أن أحد أحكامها قد صدر على اثر شهادة كاذبة مدلى بها من طرف شاهد أو خبير ، أو تزوير وثائق ، أو على اثر كشف وقائع جديدة من شأنها التأثير في مضمون الحكم الصادر في مادة تأديبية .

المادة 556 : كل طلب يرمى للنظر من جديد في الخطأ التأديبي يمكن أن يوجه من البحار المعاقب أو السلطة الادارية البحرية ، الى اللجنة التأديبية البحرية التي أصدرت الحكم النهائي ، وذلك في أجل شهر اعتبارا من التاريخ الذي أخبر فيه المعنى بالامر بالظروف التي بررت طلبه .

المادة 557 : تفحص اللجنة التأديبية البحرية المعنية الطلب . وفي حالة قبوله تفصل في القضية في أجل شهر واحد .

المادة 558 : يجوز للوزير المكلف بالبحرية التجارية ، إلغاء الحكم النهائي الصادر عن اللجنة التأديبية وذلك في حالة ما اذا صدر هذا الحكم خلافا للتنظيم البحري .

المادة 559 : يجوز للوزير المكلف بالبحرية التجارية ، إلغاء كل عقوبة تأديبية صادرة عن الهيئات التأديبية البحرية ، وذلك بعد ثلاث سنوات اعتبارا من يوم تبليغ العقوبة ، وبشرط ألا يكون البحار قد ارتكب خلال هذه المدة مخالفات أخرى للانضباط .

المادة 560 : يجب على المجهز أن يقبل ثانية البحار الذي حكم ببراءته نهائيا ، وهذا في حالة فسخ عقد العمل البحري على اثر صدور عقوبة تأديبية من طرف اللجنة التأديبية البحرية والتي حرمت البحار من حق العمل على متن السفينة .

المادة 561 : يتعين على المجهز فسخ عقد العمل البحري المبرم مع بحار موقوف عن عمله من طرف اللجنة التأديبية وذلك بدون سابق انذار .

ولا يمكن للمجهز رفض طلب عودة البحار للعمل ثانية في نهاية مدة التوقف عن العمل .

المادة 562 : تحال المحاضر الخاصة بالتحريات والتحقيقات بالجرائم بعد امضائها قانونا ووضعها من طرف الأشخاص المذكورين في المادة 529 طبقا لأحكام قانون الاجراءات الجزائية الى المحكمة المختصة ، وتكون لها قوة الثبوت حتى اثبات العكس . وهي لا تخضع للتأييد .

المادة 547 : يجوز للجنة التأديبية البحرية المحلية التي يرفع اليها الطعن المتعلق بالعقوبة التأديبية الصادرة من الربان أو المجهز ، بعد قبول الطعن ، أن تبرئ البحار المعاقب أو تخفف العقوبة أو تؤيدها .

ان حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية والناطرة في الدرجة الثانية التأديبية ، يكون انتمائيا .

المادة 548 : يجوز للجنة التأديبية البحرية المحلية في الأحوال الاستثنائية ، وعلى اثر طعن مرفوع لديها ، إلغاء العقوبة الصادرة من طرف الربان أو المجهز ضد البحار ، اذا رأت بأن هذه الأخيرة تمثل بدهاء طابعا من الخطورة مبالغا فيه .

وفي هذه الحالة ، تستطيع اللجنة النظر في الخطأ في الدرجة الأولى ، وحسب الاجراء المنصوص عليه في المواد السابقة .

المادة 549 : يمكن رفع الطعن في الأحكام الصادرة في مادة تأديبية من اللجان البحرية المحلية الناطرة ابتداءيا أمام اللجنة التأديبية البحرية الوطنية .

ويمكن رفع هذه الطعون ، اما من قبل البحار المعاقب من طرف اللجنة التأديبية البحرية المحلية واما من السلطة الادارية البحرية المختصة ، وذلك في أجل خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ تبليغ حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية .

اذا تم ابلاغ حكم اللجنة التأديبية البحرية المحلية للبحار المعاقب خلال رحلة بحرية أو قبل مدة خمسة عشر يوما من رحلته البحرية ، فإن المهلة التي يمكن أن يمارس خلالها الطعن ، تبدأ في السريان من غداة تاريخ وصول السفينة لأول ميناء جزائري .

المادة 550 : تفحص اللجنة التأديبية البحرية الوطنية التي ترفع اليها القضية ، ملف هذه الأخيرة وتقرر فيما اذا كانت وثائق التحقيق والاثباتات التي أخذت بها اللجنة التأديبية البحرية المحلية كافية لاصدار الحكم .

ويجوز للجنة التأديبية البحرية الوطنية اكمال ملف القضية من تلقاء نفسها وحسب تقديرها أو احوالة القضية للجنة التأديبية البحرية المحلية لكي تنظر في القضية من جديد حسب توجيهات اللجنة التأديبية البحرية الوطنية .

المادة 551 : تجرى جلسات اللجنة التأديبية البحرية الوطنية طبقا للأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة والمتعلقة باللجان التأديبية البحرية المحلية .

المادة 552 : لا يجوز للجنة التأديبية البحرية الوطنية اصدار عقوبة أشد من تلك التي صدرت عن اللجنة التأديبية المحلية تجاه البحار ، الا اذا كان الطعن مرفوعا من السلطة الادارية البحرية .

المادة 553 : يعد حكم اللجنة التأديبية البحرية الوطنية والخاص بالعقوبة التأديبية للبحار المتهم ، قطعيا وغير قابل للاستئناف مع مراعاة أحكام المادة 556 أدناه .

المادة 570 : ان ضمان الأخطار المتعلقة بعملية بحرية يكون موضوع تأمين يكتتب به ضمن الشروط والحدود المدرجة في أحكام التشريع المتعلق بالتأمينات .

المادة 571 : ينشأ احتكار الدولة على نشاطات النقل البحري واستئجار السفن والارشاد البحري وايداع السفن وسمسرة الحمولات البحرية والشحن والتفريغ في الشاطئ والقطر لدى دخول ومغادرة الموانئ الجزائرية وكذلك الملاحة الساحلية بين جميع الموانئ الجزائرية .

الباب الأول

التجهيز

الفصل الأول

المجهز

المادة 572 : يعتبر مجهزا كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستغلال السفينة على اسمه اما بصفته مالكا للسفينة واما بناء على صفات أخرى تخوله الحق باستعمال السفينة .

المادة 573 : يجب على المجهز قبل البدء في استغلال السفينة أن يصرح بها كتابيا مع الامضاء المصدق عليه في دفتر تسجيل السفن بعد تقديم جميع الوثائق المفروضة بموجب هذا القانون ونصوصه التطبيقية .

وعند استغلال السفينة من قبل شخص لا يملكها ، يجب أن يحتوى تصريح المجهز على اسم وعنوان المالك مع بيان الصفة التي تخوله حق استعمال السفينة .

ويجب أن يرفق نسخة رسمية من السند الذي يخوله الحق باستعمال السفينة مع التصريح .

المادة 574 : يتعين على المجهز بأن يؤمن للسفينة التي يقوم باستغلالها جميع قواعد الصلاحية للملاحة والامن والتسلح والتجهيز والتموين المحددة بموجب الانظمة الجارية بها العمل وبصفة عامة بأن تكون صالحة للاستخدام المحصنة له .

المادة 575 : يجب للمجهز تعيين وعزل ربان السفينة مع مراعاة أحكام الفصل التالي التي تبين بصراحة مجال نشاطه .

المادة 576 : يجوز للمجهز انشاء فروع في التراب الوطني أو في الخارج أو تعيين وكلاء السفن لتمثيله لدى السلطات الادارية المحلية وللقيام باسمه بالعمليات المعتادة والمرتبطة بالرحلات البحرية التي لم يتمها ربان السفينة .

ويتم انشاء وكالة المجهز بعد المصادقة عليها بمقرر من قبل الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 577 : يكون المجهز مسؤولا عن أعماله وأعمال وكلائه في البر والبحر الذين يساعدوه في استغلال السفينة أو السفن وفقا لأحكام القانون العام ما عدا حالة تحديد المسؤولية المذكورة في المواد من 93 الى 115 من هذا الامر .

المادة 563 : عندما ترتكب جريمة أو جنحة من طرف الربان أو بالاشتراك معه ، تقوم السلطة الادارية البحرية المختصة ، وفي حالة عدم وجودها ، قائد السفينة الحربية الموجودة بعين المكان وذلك عند ارتكاب الجريمة أو الجنحة خارج القطر الجزائري ، بمجرد علمه بالجرم بإجراء التحقيق الأول وذلك طبقا لأحكام قانون الاجراءات الجزائية . ثم تحال محاضر التحقيق الى الجهة القضائية المختصة .

المادة 564 : يعود للجهة القضائية المختصة تصنيف الجرائم أو الجنح المرتكبة على متن السفينة وملاحقة القمع حسب القواعد المقررة في التنظيم الجارى به العمل .

المادة 565 : تنظر الجهات القضائية المختصة في الجرائم والجنح المرتكبة على متن السفن وتحكم فيها حسب قواعد الاجراءات الجارى بها العمل .

المادة 566 : يحق للطرف المتضرر من كل جريمة و جنحة الادعاء كطرف مدني أمام الجهة القضائية المختصة وذلك طبقا لاحكام التنظيم الجارى به العمل .

وتكون الجهة القضائية المختصة اما محكمة الميناء الذي نزل فيه البحار ، واما المكان الذي اعتقل فيه ، واما ميناء تسجيل السفينة التي أبحر على متنها .

المادة 567 : في حالة الاستعجال، وعندما يتعلق الامر بالافعال المنصوص عليها في المواد 481 و482 و485 و507 من هذا القانون ، والمنسوبة لشخص أو لعدة أشخاص تابعين لطاخم سفينة أجنبية، جاز للسلطة الادارية البحرية المختصة ، دون الإخلال بالتدابير القضائية ، ايقاف السفينة حتى ايداع كفالة مخصصة لضمان تنفيذ العقوبات التي تقوم بتحديد مبلغها .

اذا صدرت عقوبة نهائية ولم يتم تنفيذها ، تصبح الكفالة حقا مكتسبا لمؤسسة اجتماعية تابعة للبحارة وذلك بعد خصم المصاريف والتعويضات المدنية .

ويجوز للسلطة الادارية البحرية أن تأمر بالتدابير المادية لمنع السفينة من المغادرة وذلك تأمينا لتنفيذ هذه الأحكام .

الكتاب الثاني

الاستغلال التجاري للسفينة

احكام تمهيدية

المادة 568 : تطبق أحكام هذا الكتاب على السفن المخصصة أو المستخدمة لنقل البضائع والمسافرين والصيد البحري واستغلال الثروات البحرية الأخرى أو أعماق البحار والقطر واسعاف وأنقاذ السفن أو الآلات العائمة واسترجاع الأشياء الغائصة في البحر وأى نشاطات اقتصادية أخرى .

المادة 569 : تطبق أيضا أحكام هذا الكتاب والمتعلقة بتسليح السفن وغير المدرجة في المادة السابقة ماعدا السفن الحربية وسفن حراسة الشواطئ .

المادة 588 : اذا حصل نزاع يتعلق بالسفينة والرحلة خارج الامكنة التي تقع فيها المؤسسة الرئيسية للمجهز أو يقع فيها فرع لها ، يقوم الربان بتمثيل المجهز أمام القضاء سواء أكان مدعيا أو مدعى عليه ، الا اذا عين المجهز لهذا الغرض ممثلا آخر عنه .

المادة 589 : يجب على ربان السفينة قبل بدء السفر أن يتأكد من أن السفينة في حالة جيدة للملاحة والإمّن وتحتوي على طاقم كاف ومجهزة تجهيزا جيدا وممونة وقادرة على قبول الحمولة ونقلها وحفظها .

المادة 590 : يجب على ربان السفينة السهر على أن يكون تحميل البضاعة ورسها وتفريغها متممة مع حفظ الاستقرار السليم للسفينة وقابليتها للملاحة وأمنها .

المادة 591 : يجب أن يسهر الربان خلال الرحلة على حفظ السفينة في حالة جيدة للملاحة وكذلك على أمن الأشخاص البحريين على متنها وحفظ الحمولة .

المادة 592 : يعتبر الربان المسؤول الوحيد عن سير وحركات السفينة في المياه التي تمر بها وفي أماكن الرسو والاقتراب .

ويجب على الربان أن يقود السفينة حسب مبادئ فن الملاحة وحسب القواعد والأعراف البحرية الدولية الجاري بها العمل وحسب الأحكام الخاصة الوطنية المتعلقة بالمياه الإقليمية والمطبعة من الدول .

المادة 593 : ينبغى على ربان السفينة قيادة سفينته شخصيا عند دخولها الى الموانئ وخروجها منها وكذلك الفرض والقنوات والأنهر ودخل الموانئ وفي جميع الظروف التي تشكل فيها عملية الملاحة صعوبة خاصة . وان وجود مرشد على متنها ، حتى ولو كان وجوده الزاميا ، لا يعفى الربان من هذا الالتزام .

المادة 594 : يجب على الربان أن يسهر على أن تكون الوثائق المطلوبة والمتعلقة بالسفينة وطاقمها ومسافريها وحمولتها موجودة على متن السفينة .

المادة 595 : يتعين على الربان أن يتأكد من أن دفتر السفينة ويوميات الماكينة والراديو وجميع الوثائق الأخرى مسبوكة بصفة نظامية .

ويجب أن تدرج فيها القيود يوميا مع التوقيع عليها من قبل الربان .

المادة 596 : يجب للربان ، كما يجب عليه تسجيل بيانات الأحوال المدنية من ولادة و وفاة على متن السفينة وخلال رحلتها وسندات الوكالة والموافقة والاذن وأيضا قبول الوصايا .

المادة 597 : يجب على الربان أن يتقيد بالأحكام المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثاني من هذا القانون، في حالة وقوع جرم على متن السفينة .

المادة 598 : يتعين على الربان السهر على تنفيذ المعايين المفروضة بموجب النظام البحري الجاري به العمل .

المادة 578 : يخصص استغلال السفن الجزائرية للشركات الوطنية والهيئات العمومية الجزائرية ، مع مراعاة أحكام المادة التالية .

المادة 579 : يجوز للتعاونيات والجمعيات الجزائرية المعترف بتسجيلها قانونا وكذلك للأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية الجزائرية والقاطنين بالجزائر ، الحصول على صفة مجهز وذلك فيما يخص فقط سفن الصيد البحري والتي لا تتعدى حمولتها الاجمالية 50 طنا .

الفصل الثاني

ربان السفينة

المادة 580 : يتولى قيادة السفينة ربان يعين من بين الأشخاص المؤهلين قانونا .

المادة 581 : يتعين على ربان السفينة أن يكون على متنها طيلة رحلتها وأن يمارس شخصيا قيادة السفينة ما عدا الحالات التي ينزل فيها من السفينة في الموانئ لأغراض المصلحة أو لأغراض أخرى مقبولة اعتياديا .

المادة 582 : اذا توفي الربان أو أصابه مرض أو تغيب أو حصل له أى مانع يمنعه من قيادة السفينة خلال السفر، يحل محله أعلى ضباط السطح رتبة حتى يعين ربان جديد للسفينة محله .

ويجب أن يعلم المجهز فورا بجميع الحالات التي تحول دون ممارسة الربان قيادة السفينة .

المادة 583 : يمثل الربان المجهز بحكم القانون خارج الأماكن التي تقع فيها مؤسسته الرئيسية أو الفرع وذلك في اطار الاحتياجات العادية للسفينة والرحلة .

المادة 584 : يحق للربان في حدود ما ذكر في المادة السابقة ، أن يستدين باسم المجهز وأن يعقد باسمه عمليات القرض ، ولكن في الحالة التي تكون فيها هذه العمليات حتمية لتغطية مصاريف تصليح السفينة واتمام عدد أفراد الطاقم أو التمويل وحماية الحمولة وبصفة عامة لاستمرار الرحلة وفيما اذا أعلم المجهز ولم يقدم الوسائل والتعليمات اللازمة أو عندما يتضح بأن الاتصالات مع المجهز غير ممكنة .

المادة 585 : لا يمكن لربان السفينة أن يقوم بالتزامات أخرى الا بموجب توكيل صريح من المجهز .

المادة 586 : يتعين على الربان خلال الرحلة أن يعمل على حماية مصالح ذوى الحق في الحمولة والتصرف في هذا الميدان طبقا لتعليمات المجهز .

المادة 587 : يجوز للربان في حالة الاستعجال أن يتخذ جميع التدابير التحفظية خلال الرحلة لحفظ حقوق المجهز والمسافرين وذوى الحق في الحمولة . وبعد الربان بالتالي كمسير أعمال المسافرين وذوى الحق في الحمولة .

المادة 608 : يتعين على الربان ممارسة نشاطاته المهنية بعناية الربان التريه ويكون مسؤولا عن كل خطأ من خلال ممارسته لها .

الفصل الثالث

مساعدو التجهيز

القسم الأول

وكيل السفينة

المادة 609 : يعتبر وكيلًا للسفينة كل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم مقابل أجر ، وبموجب وكالة من المجهز أو الربان بالقيام بالعمليات المتعلقة باحتياجات السفينة ولحسابها أثناء الرحلة والتي لا يقوم بها الربان شخصيا وكذلك بالعمليات المعتادة الأخرى والمرتبطة برسو السفينة في الميناء .

المادة 610 : تشمل نشاطات وكيل السفينة العمليات المتعلقة باستلام وتسليم البضائع باسم الربان والعلاقات الإدارية للسفينة مع السلطات المحلية وإبرام عقود المعالجة والقطر والإرشاد وإسعاد السفينة أثناء رسوها في الميناء وتموين الربان بالمال اللازم ودفع الحقوق والمصاريف وغير ذلك من التكاليف الواجبة الأداء على السفينة بمناسبة توقفها في الميناء .

المادة 611 : يجوز لوكيل السفينة أن يقبل من المجهز أو من الربان جميع المهام الأخرى التي تتعلق بالاستغلال التجاري للسفينة .

المادة 612 : يجوز لوكيل السفينة أيضا العمل لحساب الطرف المتعاقد الآخر على أن يوافق المجهز على ذلك .

المادة 613 : يجوز لوكيل السفينة أن يدعى أو يدافع عن المجهز أمام القضاء ، إذا كان تمثيله يمنحه هذا الحق .

المادة 614 : يجب على وكيل السفينة أن يتم التزاماته بعناية تبعا لعقد الوكالة ، وأن يدافع عن حقوق المجهز ويطبق أوامره وتعليماته وأن يوافيه بدون تأخير بجميع المعلومات حول سير الأعمال .

ويجب على الوكيل إعلام المجهز خلال المهل المتفق عليها بالمبالغ التي قبضها وأنفقها وأن يتخذ التدابير الضرورية للمحافظة على حقوق المجهز تجاه الغير .

المادة 615 : يحدد أجر وكيل السفينة بموجب اتفاقية أو بموجب تعريفة ، وعند انعدام ذلك فيموجب العرف .

المادة 616 : يجب على المجهز خلال المهل المتفق عليها أن يسدد إلى وكيل السفينة الأموال المقدمة منه إلى الربان والمصاريف المنفقة منه بمناسبة رسو السفينة في الميناء .

ويجوز للوكيل أن يطلب من المجهز تسبيقات لتغطية مصاريف العمليات المتعلقة برسو السفينة في الميناء .

المادة 617 : يعد وكيل السفينة مسؤولا عن الأخطاء التي يرتكبها خلال ممارسة مهامه بمقتضى أحكام القانون العام .

المادة 599 : يتعين على الربان أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية السفينة والبضائع والأشخاص الموجودين على متنها من الضرر .

المادة 600 : يستطيع الربان في الحالات الاضطرابية القصوى أن يقوم بأى تضحية في منشآت السفينة وحمولتها أو أن يلتزم بالمصاريف الطارئة لانقاذ السفينة والأشخاص البحريين والبضائع الموجودة على متنها من الخطر المشترك .

المادة 601 : يتعين على الربان استعمال خدمات المرشد والقاطرة عندما تتطلب أنظمة أو أمن السفينة ذلك .

وفي حالة الخطر الجدى على السفينة في البحر ، يجب على الربان طلب الإسعاف من سفينة أو أكثر .

المادة 602 : يتعين على الربان في حالة فشل الوسائل المتخذة لانقاذ السفينة وتعرضها للفقدان الكامل ، أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لانقاذ المسافرين أولا ثم أفراد الطاقم .

ويكون الربان آخر من يترك السفينة مع السهر بحدود امكانياته على انقاذ الأوراق الموجودة على متن السفينة ودفتر السفينة ويومياتها ويومية الماكينة والأشياء القيمة المعهود بها اليه .

المادة 603 : ان التزامات الربان في حالة تصادم السفن أو الانقاذ البحري أو الإسعاف البحري منصوص عليها في الفصل الرابع من الباب الأول من الكتاب الأول من هذا الامر .

المادة 604 : عند حدوث أضرار هامة للسفينة أو الأشخاص الموجودين على متنها أو لحمولتها ، يجب على الربان خلال 24 ساعة من وصوله إلى أول ميناء تحرير تقرير مفصل يبين فيه ظروف الحادث ويقدمه إلى السلطة البحرية المختصة للميناء والتي تسلم بدورها ايصالا بذلك للربان .

المادة 605 : يجب على الربان أن يتقيد بطلبات التحقيق والتدقيق التي تأمر بها السلطة التي وصلها التقرير المذكور في المادة السابقة .

ولا يجوز للربان الا في حالة الضرورة بالنسبة للسفينة أو الجبولة ، البدء بتفريغ السفينة قبل تدقيق تقريره من طرف السلطة المختصة .

المادة 606 : ان السلطة المختصة لقبول التقرير المنصوص عليه في المادة 439 في التراب الوطني ، هي السلطة الادارية البحرية أما في الخارج فهي السلطة القنصلية الجزائرية .

وفي حالة عدم وجودها في الموانئ الأجنبية ، يتعين على الربان التقيد بالاجراءات المقررة لهذا الغرض في القانون المحلي .

المادة 607 : تحدد الاجراءات الخاصة بتدقيق التقرير المذكور في المادة 440 أعلاه وبالتحقيق في الحوادث المصرح بها بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 629 : تمارس مهام وكيل الحمولة في التراب الوطني ضمن نفس الشروط المحددة بالنسبة لوكيل السفينة والمذكورة في المادة 619 أعلاه .

المادة 630 : تتقدم كل دعوى ناشئة من عقد وكالة الحمولة بانقضاء سنتين ابتداء من تاريخ استحقاق الدين .

القسم الثالث

السمسار البحري

المادة 631 : يعد سمسارا بحريا كل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم مقابل أجر وبموجب وكالة بالعمل كوسيط لإبرام عقود شراء السفن وبيعها وعقود الاستئجار والنقل البحري والعقود الأخرى التي تتعلق بالتجارة البحرية .

المادة 632 : توضع وكالة السمسرة البحرية كتابيا وتحدد فيها بوضوح حقوق والتزامات السمسار .

المادة 633 : يتعين على السمسار البحري عند تعاقد كوسيط بالعمل في حدود الصلاحيات الممنوحة اليه وطبقا للتعليمات المدرجة في وكرالته . ويحق له أن يستلم باسم موكله جميع المبالغ المستحقة عن كل تعاقد مبرم الا اذا اشترط على ما يخالف ذلك في الوكالة .

المادة 634 : يجوز للسمسار البحري أن يلتزم بالعمل لحساب طرفين متعاقدين اذا عين من قبلهما ، وفي هذه الحالة يتعين عليه اعلام كل من الطرفين بأنه يتصرف لحسابهما وبأنه يتعهد بالعمل بكل تجرد مع الأخذ بعين الاعتبار لمصالح كل منهما .

المادة 635 : يحدد أجر السمسار البحري عن الخدمات التي يقوم بها ، بموجب اتفاقية أو تعريفة ، وفي حالة انعدام ذلك فبموجب العرف .

بيد أنه لا يستحق الأجر الا اذا أبرم العقد بمساعيه .

المادة 636 : يعد السمسار البحري مسؤولا عن أعماله بمقتضى أحكام القانون العام .

المادة 637 : تتقدم كل دعوى ناشئة من العلاقات القائمة بين السمسار البحري ووكيله بانقضاء سنتين ابتداء من يوم استحقاق الدين .

المادة 638 : يمكن للسمسار البحري الجمع بين نشاطاته ونشاطات وكيل السفينة والحمولة وفي هذه الحالة تسري أحكام مواد هذا الباب على العمليات التي تدخل في مجال عمل وكيل السفينة والحمولة .

المادة 639 : تخصص ممارسة مهام السمسرة البحرية في التراب الوطني للشركات أو المؤسسات الوطنية الجزائرية فقط .

المادة 618 : يفسخ أو يلغى عقد الوكالة في الآجال المتفق عليها .

بيد أنه يجوز لأحد الطرفين إنهاء العقد فورا في حالة الخطأ الجسيم .

المادة 619 : تخضع ممارسة مهام وكيل سفينة في التراب الوطني من أى شخص ، لرخصة تحدد بموجب مرسوم .

المادة 620 : تتقدم كل دعوى ناشئة من عقد وكالة السفينة بانقضاء سنتين ابتداء من تاريخ استحقاق الدين .

القسم الثاني

وكيل الحمولة

المادة 621 : يعد وكيل الحمولة كل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم مقابل أجر وبموجب وكالة من ذوى الحق على البضاعة باستلام البضائع باسم ولحساب موكله ودفع أجرة الشحن عن البضائع اذا كانت مستحقة وتوزيع البضائع بين المرسل اليهم .

المادة 622 : يجب على وكيل الحمولة أن يتم التزاماته بعناية تبعا لعقد الحمولة وأن يسهر على مصالح أصحاب الحقوق في البضائع وأن يتخذ التدابير الضرورية لحفظ حقوقهم .

المادة 623 : يجوز لوكيل الحمولة أن يدعى أو يدافع عن أصحاب الحقوق في البضاعة أمام القضاء ، اذا كان تمثيله يمنحه هذا الحق .

المادة 624 : يجب على وكيل الحمولة ابداء تحفظاته تجاه الناقل أو من يمثله ضمن الشروط والمهل المنصوص عليها في النظام البحري الجاري به العمل ، في الأحوال التي لا تتوافق فيها حالة وكمية البضاعة مع بيانات وثيقة الشحن أو الوثائق الأخرى الخاصة بالنقل .

وعند عدم ابداء هذه التحفظات يعد الوكيل قد استلم البضاعة في الحالة والأهمية الموصوفتين بوثيقة الشحن أو أى وثيقة نقل أخرى ، حتى ثبوت العكس .

المادة 625 : يستحق وكيل الحمولة أجرا محددا بموجب اتفاقية أو تعريفة ، وفي حالة انعدامهما فبموجب العرف .

المادة 626 : يحق لوكيل الحمولة أن يستوفى من موكله خلال الآجال المتفق عليها المبالغ التي أنفقها عن العمليات المعتادة والضرورية لاستلام البضائع .

ويمكنه أن يطلب من موكله دفع تسييفات له لتغطية أجرة الشحن ومصاريف العمليات خلال استلام البضائع .

المادة 627 : يعد وكيل الحمولة مسؤولا عن الأخطاء التي يرتكبها خلال ممارسته مهامه بمقتضى أحكام القانون العام .

المادة 628 : يفسخ أو يلغى عقد وكالة الحمولة على غرار عقد وكالة السفينة .

الباب الثاني

استئجار السفن

الفصل الأول

قواعد عامة

المادة 640 : يتم عقد استئجار السفينة بموجب اتفاقية يلتزم بموجبها مؤجر السفينة بأن يضع سفينة تحت تصرف مستأجر السفينة مقابل أجر . ويمكن أن يتم استئجار السفينة على أساس الرحلة أو لمدة معينة أو بهيكلها .

المادة 641 : تحدد التزامات وشروط وآثار الاستئجار بين الأطراف عن طريق عقد يتفق عليه بكل حرية .

بيد أنه لا يجوز للأطراف ادراج اشتراطات في عقد الاستئجار تخالف المبادئ العامة للقانون الجارى به العمل .

وإذا لم يدرج اشتراط في عقد استئجار السفينة ، يخضع هذا العقد لأحكام هذا الباب .

المادة 642 : يجب أن يثبت عقد الاستئجار بالكتابة . وأن عقد إيجار السفينة هو العقد الذى يتضمن التزامات الأطراف . ولا تطبق قاعدة الإثبات هذه على السفن التى تقل حمولتها الاجمالية عن 10 أطنان .

المادة 643 : يجب أن يتضمن عقد إيجار السفينة ما يلى :

- أ - العناصر الفردية للسفينة ،
 - ب - اسم وعنوان المؤجر والمستأجر ،
 - ج - النسبة المئوية للأجر الخاص باستئجار السفينة ،
 - د - مدة العقد أو بيان الرحلات التى يجب القيام بها .
- المادة 644 :** يمكن لمستأجر السفينة أن يؤجر السفينة من الباطن ، ما لم يتفق على ما يخالف ذلك ، ولكنه يبقى ملتزما تجاه المؤجر بالواجبات الناتجة من عقد الاستئجار .

المادة 645 : يتمتع المؤجر بالامتياز على البضائع لوفاء أجرة حمولته والاعباء الأخرى المذكورة فى عقد الإيجار .

المادة 646 : لا تحول عملية تبديل ملكية السفينة أو مؤجرها أثناء الاستئجار دون تنفيذ عقد إيجار السفينة .

بيد أن المؤجر الذى أبرم عقد الاستئجار يبقى مسؤولا مع المالك الجديد أو المؤجر عن جميع الالتزامات المنجزة عن عقد استئجار السفينة .

المادة 647 : يخضع عقد استئجار السفينة فى مجال العلاقات البحرية الدولية لقانون راية السفينة ، مالم يتفق الأطراف على ما يخالف ذلك .

وعندما يكون أطراف عقد استئجار السفينة من الجنسية الجزائرية ، يطبق عليهم القانون الجزائرى .

المادة 648 : تتقدم الدعاوى الناجمة عن عقد استئجار السفينة فى مدة سنة واحدة . وينقطع التقادم أو يعطل أو ينتج آثاره وفقا للقانون العام .

المادة 649 : ان حق ابرام العقود المتعلقة باستئجار السفينة ، تحتفظ به الهيئة العمومية الجزائرية والتى تؤهل قانونا لهذا الغرض حسب النظام الجارى به العمل .

الفصل الثاني

استئجار السفينة على اساس الرحلة

المادة 650 : يتعهد المؤجر فى عقد استئجار السفينة على أساس الرحلة ، بأن يضع كليا أو جزئيا سفينة مزودة بالتسليح والتجهيز تحت تصرف المستأجر للقيام برحلة أو أكثر وبالمقابل يتعهد المستأجر بدفع أجرة السفينة .

المادة 651 : يحتفظ المؤجر الذى أبرم عقد استئجار السفينة بالرحلة ، بالتسيير الملاحي والتجارى للسفينة .

المادة 652 : يلتزم المؤجر بما يلى :

أ - المحافظة على السفينة خلال الرحلة لتكون فى حالة جيدة وصالحة للملاحة ومزودة بشكل مناسب بالتسليح والتجهيز والمؤونة وكذلك بالوثائق المطلوبة وبصورة عامة صالحة للقيام بالعمليات المذكورة فى عقد إيجار السفينة على الوجه الكامل ،

ب - القيام بجميع المساعى لتنفيذ الرحلة أو الرحلات المنصوص عليها فى عقد إيجار السفينة .

المادة 653 : يعد المؤجر مسؤولا عن الاضرار التى تلحق بالبضائع التى يستلمها ربان السفينة على متن السفينة تنفيذا لأحكام عقد إيجار السفينة .

ويمكن للمؤجر أن يتنصل من هذه المسؤولية اذا أثبت بأنه اما قام بالتزاماته كمؤجر واما بأن الاضرار غير ناتجة من قصور فى التزاماته واما بأن الخسائر أو الاضرار ناتجة من جراء الملاحة التى قام بها الربان أو مندوبوه .

المادة 654 : يجب على المؤجر أن يقدم السفينة المحددة فى التاريخ والمكان المعينين وأن يجعلها مهيأة للتحميل خلال مواعيد الشحن والتفريغ وكذلك فى آجال الشحن والتفريغ .

المادة 655 : اذا لم يحدد مكان التحميل ، وجب على المؤجر تقديم السفينة فى المكان الذى يعينه مستأجر السفينة .

المادة 656 : لا يجوز للمستأجر أن يرتب مكانا للشحن لا تكون فيه السفينة بأمن وعامة باستمرار ولا تستطيع الخروج بدون عائق مع حمولتها .

المادة 657 : اذا لم يعين مكان التحميل المذكور فى المادة السابقة من قبل مستأجر السفينة فى الوقت اللازم ، فيقدم المؤجر فى هذه الحالة السفينة الى مكان التحميل الذى تحدده سلطات الميناء .

المادة 658 : لا يجوز للمؤجر أن يرفض طلب قطر السفينة من مكان التحميل الى مكان آخر مهما كانت الحمولة المتفق عليها أو المعينة ، واذا طلب المستأجر ذلك يتحمل جميع المصاريف المتعلقة بهذه العملية .

المادة 659 : يتعين على المؤجر أن يعلم المستأجر كتابيا أو أى شخص آخر معين لهذا الغرض عن وصول السفينة الى مكان التحميل وبأنها جاهزة للتحميل .

وتحدد فى عقد ايجار السفينة الشروط والايام والساعات التى يعتبر فيها هذا الاعلام مبلغا بشكل صحيح ، واذا لم يتضمن العقد هذه الشروط ، يطبق النظام أو العرف الجارى بهما العمل فى ميناء التحميل .

المادة 660 : لا يبدأ سريان مواعيد الشحن والتفريغ ، الا بعد تبليغ الاعلام المذكور فى المادة السابقة بشكل صحيح . وتحدد نقطة الانطلاق وحساب مواعيد الشحن والتفريغ فى عقد ايجار السفينة وفى حالة عدم وجوده فيه ، فبموجب النظام أو العرف الجارى بهما العمل فى الميناء الذى تتم فيه عملية التحميل .

المادة 661 : تحسب مواعيد الشحن والتفريغ فى حالة الغموض بأيام وساعات العمل وذلك ابتداء من غداة اليوم الذى أبلغ فيه الاعلام المذكور أعلاه بشكل صحيح .

المادة 662 : توقف مدة مواعيد الشحن والتفريغ خلال الوقت الذى تمنع فيه عمليات التحميل لأسباب تتعلق بالسفينة أو القوة القاهرة أو بطلب من سلطات الميناء أو بسبب الأحوال الجوية التى تهدد البضاعة أو أمن العمل .

ويحسب التأخير الحاصل من جراء قطر أو سحب السفينة من الميناء من جملة مواعيد الشحن والتفريغ ما عدا اذا كان التأخير مسببا من السفينة .

المادة 663 : يجب على المؤجر اذا انتهت مهلة ميعاد الشحن والتفريغ قبل الانتهاء من تحميل السفينة أن يبقى السفينة فى مكان التحميل خلال مدة اضافية تسمى ميعاد اضافى للشحن والتفريغ المتفق عليه فى عقد ايجار السفينة .

وفى حالة عدم وجود ذلك فى العقد بقدر عدد ايام الشحن والتفريغ .

وتحسب المهلة الاضافية بأيام وساعات متتابة . ويمكن توقيف سريانها للأسباب المذكورة فى المادة السابقة .

المادة 664 : تحدد أجره المؤجر للمهلة الاضافية فى عقد ايجار السفينة ، واذا لم يجر تحديدها فيه ، فانها تحسب على أساس حمولة السفينة ومعدل الأجرة المدرجة فى عقد ايجار السفينة ، مع الأخذ بعين الاعتبار للمصاريف التى تحملها المستأجر من جراء توقف السفينة .

ويجب أن تؤدى أجور المهلة الاضافية يوميا من قبل مستأجر السفينة .

المادة 665 : اذا لم يتم أو يكتمل التحميل بعد انقضاء المهلة الاضافية ، يجوز للمؤجر أن يفسخ عقد الاستئجار أو يعمل على إرسال السفينة بحمولة ناقصة مع احتفاظه بحقه فى الأجرة الكاملة .

المادة 666 : اذا منح عقد ايجار السفينة للمستأجر مهلة اضافية تدعى مهلة اضافية ثانية لانتهاء التحميل ، فانه لا يحق

للمؤجر أن يرسل السفينة بحمولة ناقصة قبل انقضاء هذه المهلة .

واذا لم يتفق على اجرة هذه المهلة بين الاطراف فتحسب هذه الأجرة بزيادة 50 ٪ من معدل اجرة المهلة الاضافية .

المادة 667 : يجب على المؤجر أن يدفع للمستأجر مكافأة للسرعة الا اذا كان هناك اتفاق مخالف وتدفع هذه المكافأة اذا انتهت عملية تحميل السفينة قبل انقضاء مواعيد الشحن والتفريغ المبينة فى عقد استئجار السفينة .

واذا كان معدل المكافأة غير محدد فى عقد ايجار السفينة فيكون مساويا لنصف قيمة اجرة المهلة الاضافية للشحن والتفريغ ولا تحسب أيام العطل ضمن الساعات والايام الموفرة للمؤجر ما عدا أيام الآحاد .

المادة 668 : يجب على المستأجر أن يضع على متن السفينة كمية البضاعة المذكورة فى عقد ايجار السفينة ، واذا لم يفعل ذلك يتحمل اجرة الحمولة عن هذه الكمية .

المادة 669 : يجوز للمستأجر أن يستبدل البضائع المذكورة فى عقد ايجار السفينة ببضائع أخرى ، اذا لم يقع ارهاق للمؤجر أو المستأجرين الآخرين ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن تقل اجرة الحمولة عن الأجرة المتفق عليها فى عقد ايجار السفينة .

المادة 670 : لا يمكن أن يضع المستأجر البضاعة الا فى الأماكن المخصصة لها حتى ولو كانت كل أماكن السفينة موضوعة تحت تصرف المستأجر حسب عقد ايجار السفينة .

المادة 671 : يتمتع المستأجر بتخفيض مناسب من الأجرة وتعويض الضرر اذا لم يضع المؤجر تحت تصرفه ، أمكنة السفينة المحددة فى عقد ايجار السفينة .

المادة 672 : اذا وضع مستأجر السفينة على متن هذه الأخيرة فى حالة استئجارها على الوجه الكامل كمية من البضائع تقل عن الكمية المذكورة فى عقد ايجار السفينة ، فلا يجوز للمؤجر تكميل الحمولة ببضائع أخرى الا ضمن الشروط المتفق عليها مع المستأجر .

المادة 673 : يقوم المستأجر بتحميل السفينة ، اما رص البضائع فيعود على المؤجر ، الا فى حالة الاتفاق المخالف لذلك .

المادة 674 : يجب على المؤجر أن يقوم بالرحلة على وجه السرعة على الطريق المبين فى عقد ايجار السفينة ، وفى حالة عدم وجوده بالطريق المعتاد .

ولا يعد مخالفة لعقد ايجار السفينة كل تغيير للطريق لاي سبب معقول يستهدف انقاذ الأشخاص والأشياء الثمينة بالبحر .

المادة 675 : يجب على المؤجر أن يعتنى بالحمولة خلال السفر تبعا لنوعية البضاعة واستعمالاتها والأحكام الخاصة بعقد ايجار السفينة .

المادة 684 : يحق للمؤجر أن يعمل على بيع البضائع المودعة ضمن الشروط المذكورة في المادة 515 أعلاه لتغطية جميع المصاريف التي تحملها المؤجر عن العمليات المذكورة في المادتين 516 و 517 أعلاه .

المادة 685 : إذا لم يكف بيع البضاعة لتغطية ديون المؤجر المذكور في المادتين 514 و 518 أعلاه ، يعتبر المستأجر مسؤولاً عن النقص .

المادة 686 : يحدد مبلغ أجره الحموله وكيفية دفعه بموجب اتفاق بين الأطراف .

وفي حالة عدم وجود هذا الاتفاق تحسب الأجرة على أساس أجره الحموله المطبقة على عمليات الاستئجار في مكان وتاريخ وصول السفينة الى ميناء التحميل .

المادة 687 : إذا كان هناك شك في حساب أجره الحموله على أساس الحجم أو الوزن أو العدد ، فإن كميات البضائع المفرغة فقط هي وحدها التي تؤخذ بالحساب لمبلغ أجره الحموله وليس كميات البضاعة المحملة .

المادة 688 : يجب أن تحسب أجره المسافة على أساس النسبة ما بين المسافة الكاملة الواجب قطعها والتي حسبت على أساسها أجره الحموله والمسافة المقطوعة فعلا والنسبة ما بين مصاريف ومدة الرحلة على المسافة الكاملة والمسافة المتبقية للرحلة .

المادة 689 : يفسخ عقد إيجار السفينة بدون تعويض الأطراف قبل ذهاب السفينة وبدون أن يكون هناك خطأ من أحد الأطراف إذا تبين :

أ - إن السفينة فقدت أو أصبحت نتيجة حادث غير قابلة للتصليح ،

ب - أنها صودرت أو أوقفت من طرف السلطات المحلية لميناء التوقف ،

ج - أنها منعت من التجارة من طرف البلد الذي خصص له العقد ،

د - إذا وقع أي حادث له طابع القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الرحلة مستحيلا .

المادة 690 : عند حدوث ما ذكر في المادة السابقة خلال الرحلة البحرية يستطيع كل طرف أن يفسخ العقد .

وفي هذه الحالة يدفع المستأجر أجره الحموله للمسافة ويتحمل مصاريف التفريغ .

المادة 691 : في حالة الظروف القاهرة التي تعيق السفينة عن السفر مؤقتا وعند امكانية ازالته بمدة معقولة ودون أن يمس هذا مصالح الأطراف يبقى عقد الاستئجار ساري المفعول ولا محل لدفع التعويض عن التأخير الحاصل .

المادة 692 : يستطيع المستأجر فسخ العقد قبل البدء بالتحميل ، وفي هذه الحالة يتعين على المستأجر أن يدفع للمؤجر الضرر الذي لحق به ولا يمكن أن يتجاوز التعويض أجره الحموله .

المادة 676 : إذا لم تستطع السفينة الوصول الى اتجاهها بسبب عوائق مستمرة ، لا يمكن تجنبها خلال مدة معقولة ، يجب على الربان أن يتبع الأوامر المعطاة اليه من المؤجر والمستأجر بالاتفاق بينهما .

وعند عدم وصول هذه الأوامر يقود الربان السفينة نحو ميناء أمين وأقرب ، حيث يمكنه تفريغ الحموله أو الرجوع بها الى ميناء التحميل حسب ما يراه مناسبا ومفيدا للمستأجر . وفي جميع الحالات يلتزم المستأجر بدفع أجره المسافة .

المادة 677 : في حالة توقف الرحلة لسبب عطب السفينة يحول دون استمرار السفينة بمدة معقولة يستطيع المستأجر أن يسحب الحموله من السفينة . ويحق للمؤجر أن يطلب أجره المسافة ، الا في الحالات التي تكون فيها أسباب التوقف مسببة منه .

وتكون مصاريف مسافنة الحموله أثناء الطريق على عاتق المستأجر الا في الحالات التي تكون بها أسباب التوقف منسوبة للمؤجر .

المادة 678 : يحق للمستأجر أن يتصرف بالبضائع خلال الرحلة ويستطيع العمل على تفريغها أثناء الطريق في أحد الموانئ . وفي حالة كهذه يتعين على المستأجر دفع الأجرة الكاملة المشتترطة للرحلة وتحمل جميع المصاريف المسببة من هذه العملية .

وفي حالة الاستئجار الجزئي ، لا يمكن تفريغ البضاعة دون موافقة المؤجر .

المادة 679 : تطبق الأحكام الخاصة بالتحميل بشكل مطابق لعمليات التفريغ وأجلها .

المادة 680 : يمكن للمؤجر أن يرفض تفريغ الحموله اذا لم يدفع المستأجر الأجرة ومكافأة المهلة الإضافية للشحن والتفريغ ومدد التأخير الأخرى .

المادة 681 : يمكن للمؤجر في الحالة المذكورة في المادة السابقة أن يودع البضائع بعد أن يعلم المستأجر مسبقا وأن يعمل على بيعها بموافقة السلطات القضائية، الا اذا قدم ضمان كاف من المستأجر .

المادة 682 : اذا لم يحضر المستأجر أو من يمثله الى مكان التفريغ أو رفض تفريغ البضائع أو سبب تأخيرا آخر للسفينة عن القيام بعملية التفريغ أو الانتهاء منها قبل انقضاء المدة المعينة لها ، يحق للمؤجر أن يعمل على انزال البضائع وايداعها في مكان أمين لحساب وتحت مسؤولية المستأجر .

ويجب اعلام المستأجر بدون تأخير عن ايداع البضاعة .

المادة 683 : اذا تعدت عمليات التفريغ والايداع المذكورة في المادة السابقة ، مدة التفريغ والمهلة الإضافية المبينة في عقد إيجار السفينة ، يحق للمؤجر أن يطلب تعويضات عن التأخير تحسب بنفس الشروط الخاصة بالمهلة الإضافية الثانية خلال التفريغ .

المادة 704 : يتحمل المستأجر كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال التجاري للسفينة بما في ذلك عنابر السفينة التي يجب أن تتوفر فيها كما وكيفاً واللازمة لسير الآلات وكذلك أجره أفراد الطاقم خلال الساعات الإضافية .

المادة 705 : يتحمل المؤجر كل مصاريف تنظيف وترميم وإصلاح الأعطاب وكل التدابير الضرورية لابقاء السفينة بحالة جيدة خلال الرحلة البحرية .

المادة 706 : يجب على المستأجر أن يمنح المؤجر الوقت الضروري للعمليات التي ذكرت في المادة السابقة . وعندما تفوق هذه العمليات مدة 24 ساعة متتالية توقف أجره الحمولة للمدة الزائدة .

المادة 707 : إذا كان عدم قدرة السفينة سبباً بخطأ أو إهمال المستأجر أو من ينوب عنه أو نتيجة لما ذكر في المادة 533 أعلاه ، للمؤجر الحق بتعويض مناسب وبأجرة الحمولة عن كامل مدة توقف السفينة للأسباب المذكورة أعلاه .

المادة 708 : يدرج في عقد استئجار السفينة مبلغ أجره الحمولة وكيفية دفعه .

وفي حالة عدم وجود اتفاق بهذا الشأن تدفع أجره الحمولة مقدماً وشهرياً ولا تعتبر الأجرة المدفوعة مقدماً كحق مكتسب بالنسبة لكل حادث .

المادة 709 : تبدأ أجره الحمولة اعتباراً من اليوم الذي توضع فيه السفينة تحت تصرف المستأجر ضمن شروط العقد .

وفي حالة وجود التباس بهذا الموضوع تبدأ أجره الحمولة اعتباراً من البدء بالتحميل .

ويوقف سريان أجره الحمولة في اليوم المعين في العقد ، وفي حالة عدم وجوده عند انتهاء عمليات التفريغ النهائية قبل إعادة السفينة .

المادة 710 : لا تكون أجره الشحن مستحقة خلال الأوقات التي تكون فيها السفينة غير صالحة للاستعمال تجارياً ما عدا إذا كان توقف السفينة ناشئاً من فعل المستأجر أو عندما لاتتعدى هذه الأوقات 24 ساعة .

المادة 711 : يجب أن ترد السفينة في التاريخ والمكان المذكورين في عقد استئجار السفينة ، وفي الحالة التي سلمت بها إلى المستأجر ما عدا حالة الاستهلاك العادي . ويجب على مستأجر السفينة أن يعلم المؤجر في الوقت اللازم عن تاريخ رد السفينة وذكر الميناء الذي سيقع فيه الرد .

المادة 712 : إذا تجاوزت مدة آخر رحلة التاريخ المتفق عليه في العقد فيمدد العقد حتى وصول السفينة إلى الميناء الذي سيقع فيه ردها .

ويدفع المستأجر على هذه المدة الإضافية أجره حمولة مضاعفة عن الأجرة المذكورة في العقد ، إلا إذا كانت المدة الإضافية عرضية ولا تزيد عن 1/10 من مدة العقد .

المادة 693 : تبقى علاقات المؤجر والمستأجر عند استئجار السفينة على أساس الرحلة ، خاضعة لأحكام عقد إيجار السفينة حتى ولو تم إصدار وثيقة شحن بناء على هذا العقد .

المادة 694 : تبدأ مدة التقادم بالنسبة للدعاوى المتولدة عن عقد استئجار السفينة على أساس الرحلة اعتباراً من يوم التفريغ الكامل للسفينة أو الحادث الذي وضع نهاية للرحلة .

الفصل الثالث

استئجار السفينة لمدة معينة

المادة 695 : يتعهد المؤجر بموجب عقد استئجار السفينة لمدة معينة بأن يضع سفينة مزودة بالتسليح والتجهيز تحت تصرف مستأجر السفينة لمدة معينة ويدفع المستأجر بالمقابل أجره الحمولة .

المادة 696 : يتعين على المؤجر الذي أبرم عقد الاستئجار لمدة معينة بأن يضع السفينة تحت تصرف المستأجر في الوقت والمكان المتفق عليهما وبحالة جيدة تسمح لها بالملاحة المجهزة مرفوقة بالوثائق المطلوبة وصالحة لممارسة العمليات المبينة في عقد استئجار السفينة .

المادة 697 : يتعين على المؤجر أن يبقى السفينة على الحالة المذكورة في المادة السابقة طيلة مدة العقد وكذلك التامين على السفينة ودفع رواتب أفراد الطاقم ولواحقها وتزويدها بالمؤونات المناسبة وكل الخدمات المطلوبة .

المادة 698 : يعد المؤجر مسؤولاً عن الأضرار التي تلحق بالبضاعة المشحونة على متن السفينة إذا اتضح بأنها نتجت عن تقصير في أداء واجباته ولكن لا يكون مسؤولاً عن الخطأ الملاحي الناتج عن الربان أو مندوبيه .

المادة 699 : يعد المستأجر مسؤولاً عن الأضرار التي تلحق بالسفينة من جراء استغلالها التجاري باستبعاد التلف الذي يصيبها من جراء الاستغلال العادي .

المادة 700 : يحتفظ المؤجر بحق التسيير الملاحي للسفينة ، وعلى هذا الشكل يبقى الربان وأعضاء الطاقم الآخرون مندوبين عن المؤجر ويتعين عليهم التقيد بتعليماته .

المادة 701 : يعود التسيير التجاري للسفينة لمستأجر السفينة ، ويكون الربان بحكم القانون ممثلاً عن المستأجر في هذا المجال ويجب عليه التقيد بتعليمات المستأجر وفي حدود أحكام عقد استئجار السفينة .

المادة 702 : إذا لم يرق الربان العامل في إطار الأحكام المذكورة في المادة السابقة ، بأخبار العير صراحة بأنه يعمل لحساب المستأجر ، فإن المؤجر والمستأجر يبقين مسؤولين عن هذا الالتزام .

المادة 703 : لا يكون المؤجر مسؤولاً تجاه المستأجر عن الالتزامات المعقودة من قبل الربان ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين 535 و 536 والمذكورتين أعلاه ، وعن الأخطاء التجارية المرتكبة من قبل الربان .

المادة 724 : يتعهد المؤجر بموجب عقد استئجار السفينة بهيكلها ، بأن يضع السفينة بدون تسليح أو تجهيز تحت تصرف المستأجر لوقت محدود ويتعهد المستأجر بدوره بدفع الإيجار .

المادة 725 : يلتزم المؤجر بأن يضع السفينة المتفق عليها تحت تصرف المستأجر في الوقت والمكان المتفق عليهما بحالة جيدة للملاحة وصالحة لتأدية العمل المخصصة له .

المادة 726 : يتعين على المؤجر خلال مدة العقد القيام بجميع الإصلاحات والتغييرات الخاصة بالعيوب المتعلقة بالسفينة واستهلاكها العادي .

المادة 727 : يعد المؤجر مسؤولا عن الأضرار المتولدة عن عدم صلاحية السفينة للملاحة الا اذا أثبت على أنه لا يمكن أن ينسب إليه أي خطأ أو إهمال أو إلى أي شخص يكون مسؤولا عنه .

المادة 728 : يجب على المستأجر بعد أن يزود السفينة بالتسليح والتجهيز على الوجه الكامل ، أن يستعملها بما يتفق مع مميزاتها التقنية وتخصيصها العادي .

المادة 729 : يزود المستأجر السفينة بالطاقم ويدفع له الاجرة والمؤونة والمصاريف الملحقه .

المادة 730 : يتمتع المستأجر بالتسيير الملاحي والتجاري للسفينة ، ولهذا الغرض فانه يكون المسؤول الوحيد عن جميع الالتزامات التي عقدها الربان لخدمة السفينة . وهو يضمن المؤجر بالنسبة لجميع طلبات الغير .

المادة 731 : يأخذ المستأجر على عاتقه ما يلي :

أ - صيانة السفينة والقيام بالتصليحات والتغييرات الخاصة بها والتي لم يأت ذكرها في المادة 560 أعلاه ،

ب - جميع مصاريف استغلال السفينة .

ج - مصاريف تأمين السفينة .

المادة 732 : يجب على المستأجر أن يدفع الى المؤجر ايجار السفينة ، لأجل استعمالها ، ويحدد بدل الإيجار وكيفيات دفعه في عقد الاستئجار .

المادة 733 : يستحق الإيجار اعتبارا من يوم تسليم السفينة الى المستأجر وينتهي في يوم ردها الى المؤجر .

المادة 734 : اذا توقفت السفينة بسبب عيب خاص بالسفينة أو لحالة القوة القاهرة على اثر ظرف لا ينسب لفعل المستأجر ، يوقف دفع الإيجار خلال مدة توقف السفينة ، اذا تعدت هذه المدة 24 ساعة .

المادة 735 : يجب على المستأجر أن يرد السفينة بانتهاء مدة العقد في التاريخ والمكان المبينين في العقد وفي نفس الحالة التي استلمها فيها ، باستثناء الاستهلاك العادي .

المادة 736 : اذا تأخر المستأجر في رد السفينة ، وجب عليه دفع تعويض محسوب على أساس ضعف بدل الإيجار لمدة

المادة 713 : يمكن للمؤجر رفض القيام برحلة جديدة اذا تبين له بأن مدتها تزيد بكثير عن المدة المحددة لنهاية العقد .

المادة 714 : لا يلزم المؤجر بالقيام برحلة يتخللها خطر غير متوقع حين إبرام العقد من شأنه أن يهدد السفينة والأشخاص الموجودين على متنها .

وفي حالة كهذه يستطيع المستأجر فسخ العقد وطلب رد أجرة الحمولة التي لا يربحها المؤجر .

المادة 715 : لا يلزم المؤجر بأن ينقل على السفينة بضائع قابلة للاشتعال بسهولة أو للانفجار أو بضائع خطيرة، اذا لم يتفق الأطراف على نقل هذه البضائع .

ويتعين عليه أن يرفض تحميل كل بضاعة غير مشروعة

المادة 716 : يتحمل المستأجر وحده المساهمة المتعلقة بالاجرة عن الخسارة المشتركة .

المادة 717 : عندما تقوم السفينة بالاسعاف أو الانقاذ خلال الاستئجار تقسم المكافآت المالية الصافية المتعلقة بذلك والمحددة في المادة 346 من هذا الأمر بالتساوي بين المؤجر والمستأجر ، الا اذا اتفق الطرفان على ما يخالف ذلك .

المادة 718 : يمكن للمستأجر أن يفسخ العقد في حالة تأخير وضع السفينة تحت تصرفه الا اذا لم يكن لهذا التأخير أهمية بالغة .

المادة 719 : يعد المؤجر مسؤولا عن كل ضرر يحدث من جراء التأخير المنسوب اليه وكذلك عن فقدان السفينة أو عدم امكان تصليحها ، الا اذا أثبت بأن هذه الحوادث نتجت عن خطأ لا يخصه أو لم ينتج عن أحد الأشخاص الذي يعتبر مسؤولا عنه .

المادة 720 : اذا لم يدفع المستأجر أجرة الحمولة في المدة المتفق عليها ، يستطيع المؤجر فسخ العقد وطلب تعويضات من المستأجر عن خسارة أجرة الحمولة وغيرها من الأضرار .

المادة 721 : يفسخ عقد الاستئجار لمدة معينة اذا فقدت السفينة أو غرقت أو دمرت أو أصبحت غير قابلة للتصليح . وفي هذه الحالة تستحق أجرة الحمولة لغاية اليوم الذي حصلت فيه الكارثة وبما فيه ذلك اليوم . وفي حالة فقدان تستحق أجرة الحمولة لغاية اليوم الذي وصلت فيه المعلومات الأخيرة عن السفينة .

المادة 722 : تسري مدة تقادم الدعاوى الناتجة من عقد استئجار السفينة لمدة معينة ابتداء من انقضاء العقد أو إيقاف تنفيذه نهائيا .

الفصل الرابع

استئجار السفينة بهيكلها

المادة 723 : لتطبيق هذا الأمر ، فان تأجير السفينة بهيكلها وبدون تسليح أو تجهيز ، يماثل استئجار السفينة .

المادة 746 : تسرى أحكام هذا الباب على ما يلي :

- أ - العلاقات بين جميع الأشخاص المعنيين بالنقل البحري في حالة عدم وجود عقد إيجار السفينة ،
- ب - في علاقات النقل والغير الحائز على السند عن طريق التظهير وفي وثائق الشحن الصادرة تنفيذا لعقد إيجار السفينة .

المادة 747 : لا تسرى أحكام هذا الباب ، مع التحفظ للاستثناءات المحددة فيما يلي ، الا في حالة وجود اشتراطات أخرى لم يتفق عليها صراحة . وتسرى عند الحاجة الأحكام الخاصة للاتفاقية الدولية التي تتناول هذا الميدان والتي انضمت اليها الجزائر وذلك في النقل البحري المتم بين الموانئ الجزائرية والموانئ الأجنبية .

الفصل الثاني وثيقة الشحن

المادة 748 : بعد استلام البضائع يلتزم الناقل أو من يمثله بناء على طلب الشاحن ، بتزويده بوثيقة شحن تتضمن قيودا بهوية الأطراف والبضائع الواجب نقلها وعناصر الرحلة الواجب إتمامها وأجرة الحموله الواجب دفعها .

المادة 749 : تشكل وثيقة الشحن الاثبات على استلام الناقل للبضائع التي ذكرت فيها بقصد نقلها عن طريق البحر وتعتبر أيضا كسند لحيازة البضائع واستلامها .

المادة 750 : اذا سلم الناقل الى الشاحن خلال استلام البضائع ، وثائق تعطيه الحق بهذه البضائع ، يستطيع أن يطالب بوثيقة الشحن مقابل استلام البضاعة .

المادة 751 : يستطيع الشاحن بعد تحميل البضائع على متن السفينة أن يطالب بأن تتضمن وثيقة الشحن عبارة « مشحونة » وكذلك اسم السفينة وبيان وتاريخ التحميل .

المادة 752 : يجب أن تتضمن وثيقة الشحن من جملة ما يجب أن تشتمل عليه :

أ - العلامات الرئيسية والضرورية للتعريف بالبضائع على الحالة المقدمة فيها كتابيا من قبل الشاحن قبل البدء بتحميل هذه البضائع ، اذا كان طبع وختم هذه العلامات واضحا وبأى شكل كان وعلى كل قطعة من البضاعة أو تحزيمها ،

ب - عدد الطرود والاشياء وكميتها ووزنها كما قدمت كتابة من قبل الشاحن ، وذلك حسب كل حالة ،

ج - الحالة والتكليف الظاهران للبضاعة .

المادة 753 : تدرج بيانات البضائع ضمن وثيقة الشحن على أساس التصريح الكتابي للشاحن .

الزائدة عن مدة العقد ، الا اذا كان التأخير عرضيا ولا يتعدى 1/10 من مدة العقد .

المادة 737 : تسرى مدة تقادم الدعاوى الناتجة من عقد استئجار السفينة كلها اعتبارا من انقضاء العقد .

الباب الثالث نقل البضائع

الفصل الاول

قواعد عامة

المادة 738 : يتعهد الناقل بموجب عقد نقل البضائع عن طريق البحر بإيصال بضاعة معينة من ميناء الى ميناء آخر ويتعهد الشاحن بدفع المكافأة له والمسماة أجرة الحموله .

المادة 739 : يبدأ عقد النقل البحري بمجرد ما يأخذ الناقل البضاعة على عاتقه وينتهى بتسليم البضاعة الى المرسل اليه .

المادة 740 : يفسخ عقد النقل اذا وقع بناء على حالة القوة القاهرة ما يمنع مغادرة السفينة التي ستقوم بالنقل أو يؤخر قيامها به ، بحيث يستحيل القيام بالنقل في الوقت اللازم بالنسبة للشاحن ودون خطر بالنسبة للناقل في الالتزام بمسؤوليته . وفي هذه الحالة يفسخ العقد دون ضرر بالنسبة لطرفي العقد .

المادة 741 : اذا نتج نفس الاثر بخطأ الناقل، جاز فسخ العقد بطلب الشاحن أو ذو حقه .

ويعوض لهذا الاخير عن الضرر الذي أصابه . ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا التعويض حدود مسؤولية الناقل المبينة في المادة 805 أدناه .

المادة 742 : مع التحفظات لاحكام المادتين 743 و 744 المذكورتين أدناه ، تتقادم الدعاوى الناتجة من عقد النقل البحري بمرور سنتين من يوم تسليم البضاعة أو اليوم الذي كان يجب أن تسلم فيه .

المادة 743 : تتقادم كل دعوى ضد الناقل بسبب فقدان أو الأضرار الحاصلة للبضائع المنقولة بموجب وثيقة الشحن بمرور عام واحد .

بيد أنه يمكن تمديد هذه المدة الى عامين باتفاق مبرم بين الأطراف بعد وقوع الحادث الذي ترتب عليه رفع الدعوى .

المادة 744 : يمكن رفع دعاوى الرجوع حتى بعد انقضاء المدة المذكورة في المادة السابقة على ألا تتعدى ثلاثة أشهر من اليوم الذي يسدد فيه من رفع دعوى الرجوع المبلغ المطالب به أو يكون استلم هو نفسه تبليغ الدعوى .

المادة 745 : ترفع القضايا التي تتعلق بعقد النقل البحري أمام الجهات القضائية المختصة إقليميا حسب قواعد القانون العام .

ويملك الشخص الذي نقلت وثيقة الشحن باسمه حق التصرف بالبضاعة المعينة واستلامها .

المادة 760 : يلتزم الناقل أو من يمثله بتزويد الشاحن بنسخ ماثلة عن وثيقة الشحن التي يراها هذا الأخير ضرورية . وتبين عدد النسخ الصادرة على كل نسخة من هذه النسخ .

ويجب أن ترفق البضاعة على متن السفينة بنسخة عن وثيقة الشحن . وتوقع كل نسخة من وثيقة الشحن من قبل الناقل أو من يمثله والشاحن خلال 24 ساعة من التحميل وفي موعد أقصاه قبل مغادرة السفينة .

ويجب أن يبين على نسخ وثيقة الشحن تواريخ ومكان إصدارها .

المادة 761 : تعد وثيقة الشحن الموضوع طبقا لأحكام هذا الفصل ، ثابتة بالقرينة ، بالنسبة لاستلام البضاعة من قبل الناقل في الحالة والكمية المبينة في الوثيقة إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك .

ولا يقبل ما يخالفها إذا نقلت الوثيقة لحامل من الغير بحسن نية .

المادة 762 : إذا اختلفت نسخ وثيقة الشحن ، لا يمكن لكل طرف أن يتمسك بالبيانات المدرجة في النسخة التي يحملها إلا إذا كانت هذه البيانات واردة أيضا في النسخة الموجودة بين يدي الطرف الآخر .

المادة 763 : تطبق أحكام هذا الفصل والمتعلقة بوثيقة الشحن بصورة مطابقة لوثيقة الشحن المباشرة والتي يضعها الناقل البحري الذي يتعهد بنقل يتم جزئيا بواسطة ناقل آخر بحري أو نهري أو برى أو جوى أو عن طريق السكة الحديدية .

المادة 764 : إذا وضعت وثيقة شحن مباشرة ، لا يمكن للناقلين المتعديين إصدار وثائق شحن منفصلة لمسافات النقل المتممة من طرفهم إلا إذا احتوت هذه الوثائق على عبارة واضحة تشير إلى أن البضائع يتم نقلها بوثيقة شحن مباشرة . ولا يحتاج بالاشتراطات والتحفظات المدرجة في وثائق الشحن المنفصلة إلا بين الناقلين المتعاقبين .

المادة 765 : إن الناقل البحري الذي وضع وثيقة مباشرة ، يلزم بالتنفيذ الملزم للالتزامات المترتبة على الناقل في كل المسافة التي تسرى عليها الوثيقة حتى تسليم البضاعة إلى المرسل إليه . ويسأل كل من الناقلين الآخرين عن تنفيذ هذه الالتزامات في مسافة النقل الذي قام به وذلك بالتكامل والتضامن مع الناقل الذي وضع وثيقة الشحن المباشرة .

المادة 766 : يتمتع الناقل الذي يكون دفع تعويضا لصاحب البضاعة ، نظرا لمسؤوليته التكافلية والتضامنية الناتجة عن وثيقة شحن مباشرة ، بحق الرجوع على الناقلين الآخرين والمسؤولين بموجب وثيقة الشحن .

بيد أنه لا يمكن ممارسة هذا الرجوع ضد ناقل يثبت بأن الضرر لم يحصل على مسافته .

وبعد الشاحن ضامنا للناقل صحة تصريحه فيما يخص العلامات وعدد وكمية ووزن البضائع ويكون مسؤولا بذلك أمام الناقل عن كل خسارة ومصاريف ناشئة أو ناتجة عن الأخطاء المتعلقة بهذه النواحي . وأن مسؤولية الشاحن هذه لا تجعل الناقل محررا من مسؤوليته والتزاماته الناتجة من عقد النقل تجاه أى شخص آخر غير الشاحن .

المادة 754 : إذا لم يذكر اسم الناقل في وثيقة الشحن ، عد مجهز السفينة التي تحمل البضاعة على متنها هو الناقل ، وكذلك الحال عندما يذكر اسم الناقل في وثيقة الشحن بشكل غير دقيق أو غير صحيح .

المادة 755 : يمكن للناقل أن يرفض تسجيل تصريحات الشاحن على وثيقة الشحن والتي تتعلق بما يلي :

أ - عدد الطرود أو القطع وكمية ووزن البضائع عندما تكون لديه دواع جديّة للشك في صحتها أو إذا لم تتوفر لديه الوسائل المعقولة للتحقق منها ،

ب - علامات التعريف المتعلقة بالبضائع عندما لا تكون مدموغة أو مختومة بشكل تبقى فيه مقروءة بصفة عادية حتى نهاية الرحلة .

المادة 756 : يجوز للناقل أو من ينوب عنه أن يدرج في وثيقة الشحن البيان الملزم المتعلق بحالة وتكييف البضائع الظاهرين وأهميتها إذا وجدت لديه الدواعى المذكورة في المادة السابقة .

وإذا تم تسليم البضاعة وهي محزومة لأجل نقلها ، جاز له كذلك أن يدرج في وثيقة الشحن ما يشير إلى أنه على غير علم بمحتواها .

المادة 757 : تعتبر باطلة وعديمة الأثر تجاه الغير ، جميع الرسائل أو الاتفاقيات المعطاة من قبل الشاحن بتعويض الناقل حين يتعهد هذا الأخير أو مثله بإعطاء وثيقة شحن بدون تحفظ وهو يشك بقوة بعدم صحة ما جاء فيها بيد أنه يجوز للغير التمسك بها تجاه الشاحن .

المادة 758 : يمكن وضع وثيقة الشحن :

أ - باسم المرسل إليه المعين بوثيقة شحن اسمية ،
ب - لأمر شاحن أو شخص معين من قبله بوثيقة شحن لأمر ،

ج - لحاملها ،

إذا لم يعين الشخص في وثيقة شحن لأمر ، عدت وثيقة الشحن لأمر الشاحن .

المادة 759 : يمكن نقل وثيقة الشحن لاسم شخص آخر ،
أى :

أ - وثيقة الشحن الاسمية ، بالتخلي عن دين ،

ب - وثيقة الشحن لأمر بالتظهير ،

ج - وثيقة الشحن لحاملها بتسليم وثيقة الشحن .

ولا يعد مخالفة لعقد النقل البحري ، أى تغيير للطريق ، لانقاذ حياة الأشخاص أو الأموال فى البحر أو المحاولة فى ذلك ، ولا يعد الناقل مسؤولا عن أية خسارة أو ضرر ينجم عن ذلك .

المادة 776 : فى حالة توقف الرحلة لسبب ما ، يجب على الناقل تحت طائلة التعويض ، عمل ما يلزم لتأمين مسافنة البضائع ونقلها حتى ميناء الوصول المقرر .

المادة 777 : فى حالة مسافنة البضائع من سفينة الى أخرى خلال توقف السفر ، تكون مصاريف المسافنة وأجرة الحمولة الواجبة الأداء لانتهاء نقل البضائع ، على عاتق الناقل الا اذا أبعد الناقل عنه المسؤولية التى سببت هذا التوقف ، وفى الحالتين يحتفظ الناقل بأجرة الحمولة المقررة عن كامل الرحلة .

المادة 778 : اذا لم يجز اعلام الناقل أو من يمثله عن بضائع قابلة للاشتعال أو الانفجار أو بضائع خطيرة ، والتى ما كان ليقتبل بتحميلها عند معرفة نوعها وخاصيتها ، فانه يمكن فى كل لحظة وفى أى مكان تنزيلها من السفينة أو اتلافها أو جعلها غير ضارة من طرف الناقل دون تعويض ، ويعد شاحن هذه البضائع مسؤولا عن كل ضرر ومصاريف ناجمة أو تنجم مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن تحميلها .

وإذا كان بعض من هذه البضاعة ، محملا على متن السفينة بمعرفة وموافقة الناقل ، وأصبح يشكل خطرا على السفينة أو الحمولة ، فانه يمكن تنزيله بنفس الشكل أو اتلافه أو جعله غير ضار من طرف الناقل دون أية مسؤولية على الناقل مالم تترتب عن ذلك خسائر مشتركة اذا كان لها محل .

المادة 779 : يعد الشاحن مسؤولا عن الأضرار التى تلحق بالسفينة والبضائع من جراء خطئه أو خطأ مندوبيه .

المادة 780 : بعد وصول السفينة الى مكان الوصول المتفق عليه ، يبدأ الناقل بعمليات فك وانزال البضائع بنفس العناية حسب ما جاء فى المادة 607 أعلاه ، المتعلقة بتحميل البضائع ومع مراعاة أعراف ميناء التفريغ .

المادة 781 : اذا وقع حادث فجائى يمنع الناقل من افراغ البضائع فى ميناء الوصول فى مدة معقولة ، يمكنه انزال البضائع فى أقرب ميناء أو ارجاع البضائع الى ميناء التحميل .

وتكون مصاريف ارسالها ثانية على عاتق الناقل الا فى الحالات التى يكون فيها الامتناع عن افراغ البضائع فى مكان الوصول يكتسب طابع القوة القاهرة .

المادة 782 : يتعين على الناقل أو من يمثله تسليم البضائع فى المكان المتفق عليه للمرسل اليه القانونى أو من يمثله والذي يطالب باستلامها بناء على نسخة من وثيقة الشحن ولو كانت وحيدة ، وفى حالة عدم اصدار أى وثيقة ، فبناء على وثيقة نقل صحيحة .

المادة 767 : اذا لم يمكنه أن يثبت فى أى جزء من النقل التابع لوثيقة الشحن المباشرة ، حصلت الخسائر والأضرار للبضائع ، عد كل من الناقلين مسؤولا بنسبة أجرة الحمولة التى قبضها .

المادة 768 : يتعين على الناقل الأخير أن يطالب المرسل اليه بحقوق وامتيازات الناقلين السابقين الذين ذكروا بالوثيقة .

المادة 769 : يسرى القانون الخاص بكيفية النقل المطبق ، وذلك بالنسبة لأجراء النقل الذى لا يتم بالطريق البحرى .

الفصل الثالث

تنفيذ العقد

المادة 770 : يتعين على الناقل قبل بدء الرحلة ، السهر على العناية اللازمة بما يلى :

- أ - وضع السفينة فى حالة صالحة للملاحة ،
- ب - تزويدها بالتسليح والتجهيز والتموين بشكل مناسب ،
- ج - تنظيف وترتيب ووضع جميع أقسام السفينة التى ستوضع فيها البضائع وجعلها بحالة جيدة لاستقبالها ونقلها وحفظها .

المادة 771 : يحق للناقل الاختيار بين تبديل السفينة بسفينة أخرى بنفس صنف السفينة المعينة وصالحة للقيام بالنقل المتفق عليه بدون تأخير .

المادة 772 : يجب على الشاحن أو من ينوب عنه أن يقدم البضائع فى الأوقات والأمكنة المحددة بالاتفاقية المبرمة بين الأطراف أو حسب العرف فى ميناء التحميل ، وفى حالة عدم تقديم الشاحن البضائع فى الأوقات والأمكنة المحددة يدفع تعويضات للناقل بقدر الخسائر التى لحقت به على ألا تتعدى مبلغ أجرة الحمولة المتفق عليها .

المادة 773 : يقوم الناقل بالعناية التامة على تحميل ورس البضاعة وصيانتها ونقلها وحراستها ويخص البضائع بعناية عادية حسب الاتفاق بين الأطراف وحسب أعراف ميناء التحميل . وإذا اقتضت عناية خاصة بالبضائع يجب أن يبلغ الشاحن عن ذلك وأن يبين ذلك كتابيا على البضائع اذا أمكن .

المادة 774 : لا يجوز تحميل البضائع على سطح السفينة الا ضمن الشروط التى لا تحد من أمن الرحلة وعندما يكون التحميل فى هذه الحالة نظاميا ومتعارفا عليه بوجه العموم .

وفى حالة تحميل البضائع على سطح السفينة يجب على الناقل اعلام الشاحن بذلك ما عدا فى حالة ما اذا كان التحميل قد تم بالاتفاق مع الشاحن .

المادة 775 : يجب أن تنقل البضائع فى مدة مناسبة بالطريق المبلغ أو المتفق عليه وفى حالة عدم تحديده ، فبالطريق العادى .

المادة 783 : لا يستطيع حامل نسخة من وثيقة الشحن ، الحصول على البضاعة خارج مكان وصول البضاعة ، الا بعد ارجاع جميع النسخ الأخرى لوثيقة الشحن والصادرة تأمينا للمطالبات التي يمكن أن يتمسك بها حاملو نسخ وثيقة الشحن المتداولة تجاه الناقل .

المادة 784 : يعين الشخص الذي ترسل البضاعة اليه في النقل البحري للبضائع بموجب وثيقة شحن كما يلي :

أ - عندما تكون وثيقة الشحن اسمية : اسم الشخص في وثيقة الشحن ،

ب - عندما تكون وثيقة الشحن لأمر : الشخص الذي تكون الوثيقة لأمره ، وفي حالة تحويل الوثيقة : آخر مظهر له ،

ج - عندما تكون وثيقة الشحن لحاملها : الشخص الذي يقدم الوثيقة عند الوصول .

المادة 785 : اذا تقدم عدة أشخاص يحملون وثيقة الشحن للمطالبة بالبضائع ، لا يجوز للناقل تسليمها لأى منهم ولكن يجب على الناقل أن يودع البضاعة على حساب المرسل اليه القانوني في مكان أمين وأن يخبر بذلك المطالبين بها والشاحن فوراً .

المادة 786 : عندما تسلم البضائع من قبل الناقل أو من يمثله الى المرسل اليه القانوني مقابل تسليم نسخة من وثيقة الشحن ، تفقد النسخ الأخرى أى قيمة لها .

المادة 787 : يجب أن توضع طريقة التحقق من المرسل اليه في اتفاقية الأطراف المتعلقة بالنقل البحري للبضائع وذلك بموجب وثيقة أخرى غير وثيقة الشحن .

المادة 788 : يسمح للمرسل اليه أو من ينوب عنه قبل استلام البضاعة بالتحقق من أهمية وحالة البضاعة التي تقدم اليه من قبل الناقل .

وفي حالة فقدان أو الضرر الأكيد أو المفترضين يجب أن يتعاون الناقل والمرسل اليه على تقديم جميع التسهيلات المعقولة لتفتيش البضائع والتحقق من عدد الطرود .

المادة 789 : يستطيع الناقل والمرسل اليه قبل تسليم البضائع معاينة حالة هذه الأخيرة عن طريق خبراء على أن تقع مصاريف الخبرة على عاتق الشخص الذي يقوم بالطلب .

واذا اتضح بعد اجراء عملية المعاينة بناء على طلب من المرسل اليه أو بطلب مشترك من الأطراف بأن هناك نقصا أو ضررا بالبضاعة يتحمل الناقل مسؤوليتها ، فان مصاريف الخبرة تقع على عاتق الناقل .

المادة 790 : اذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة ، يقوم المرسل اليه أو من يمثله بتبليغ الناقل أو ممثله كتابيا في ميناء التحميل ، قبل أو في وقت تسليم البضاعة واذا لم يتم ذلك تعتبر البضائع مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس .

واذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة فيبلغ عنها خلال ثلاثة أيام عمل اعتبارا من استلام البضائع .

ولا جدوى من التبليغ الكتابي اذا كانت حالة البضائع محققا فيها حضوريا عند استلامها .

تعتبر باطلة كل الشروط التعاقدية الناصّة على تكاليف زائدة بالنسبة لمن أرسلت اليه البضائع عن الشروط المبينة أعلاه .

المادة 791 : يترتب على استلام البضائع من المرسل اليه دفع أجرة الحمولة اذا كان دفعها واجبا عند الوصول وكل مبلغ آخر يمكن أن يطالب به الناقل بموجب وثيقة الشحن أو بموجب أى وثيقة نقل أخرى .

المادة 792 : يستطيع الناقل رفض تسليم البضائع والعمل على ايداعها لغاية دفع المرسل اليه ما هو مستحق عن نقل هذه البضائع وكذلك عن المساهمة في الخسائر المشتركة وأجرة الاسعاف ، أو تقديمه ضمانا بذلك .

المادة 793 : اذا لم يتقدم المرسل اليه لاستلام البضاعة أو رفض استلامها واذا كان غير معروف، يودع الناقل البضاعة في المستودع في مكان أمين على نفقة وتبعة المرسل اليه ويقوم فوراً بإعلام الشاحن بذلك والمرسل اليه اذا كان معروفاً .

المادة 794 : يحق للناقل التعويض المطابق للخسائر التي تلحق به من جراء التأخير غير المبرر في استلام البضائع من قبل المرسل اليه .

المادة 795 : اذا لم تسحب البضائع التي وضعت في المستودعات ولم تدفع جميع المبالغ المستحقة للناقل من طرف المرسل اليه عن نقل البضاعة ، خلال شهرين ابتداء من وصول السفينة الى ميناء التفريغ ، يجوز للناقل بيع البضاعة بموافقة السلطات القضائية المختصة ، الا اذا قدمت كفالة كافية من صاحب الحق في البضائع .

ويمكن كذلك بيع البضائع الغير مطالب بها قبل وضعها في المستودع وقبل انقضاء شهرين اذا كانت قابلة للتلف بسرعة أو كانت مصاريف ايداعها تزيد عن قيمتها .

المادة 796 : اذا كان بيع البضائع لا يكفي لتغطية جميع ديون الناقل ومصاريفه المتعلقة بإيداع البضائع وكذلك مصاريف بيعها ، عد الشاحن مسؤولا عن الباقي .

المادة 797 : تترتب على الشاحن أجرة الشحن أو الحمولة والتي حدد مقدارها وكيفية دفعها بموجب اتفاقية الأطراف .

وفي حالة وجوب دفع الأجرة في مكان الوصول ، عد المرسل اليه مدينا كذلك اذا قبل باستلام البضائع .

المادة 798 : لا تستحق أى أجرة حمولة عن البضائع المفقودة من جراء الأخطار البحرية الا اذا فقدت من جراء عيب ذاتي للحزم الفاسد أو من جراء عمل منسوب للشاحن .

ل - أى سبب آخر لا يمكن أن يكون الناقل أو من ينوب عنه مسؤولا عنه وذلك عندما يقدم الناقل الدليل بأن الخطأ أو الضرر لم يكن بسببه شخصيا أو بسبب مندوبيه ، وأنهم لم يسهموا فى الخسارة أو الضرر .

المادة 804 : فى حالة تلاقى أخطاء الناقل أو مندوبيه مع سبب آخر مساعد على الخسائر والأضرار للبضائع ، يكون الناقل مسؤولا نسبيا عن خطئه أو خطأ مندوبيه والذي ساعد على هذه الأخطاء أو الأضرار . ويجب على الناقل أن يثبت بأنه غير مسؤول عن بقية الخسائر والأضرار .

المادة 805 : إذا لم يصرح الشاحن بنوع وقيمة البضائع قبل نقلها ولم يذكر هذا التصريح فى وثيقة الشحن أو وثيقة نقل أخرى ، فلا يعد الناقل مسؤولا عن الخسائر أو الأضرار التى تلحق بالبضائع أو التى تتعلق بها بما يزيد عن المبالغ المحسوبة وفقا للقواعد الموضوعة لهذا الغرض بموجب الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من قبل الجزائر .

المادة 806 : تحدد التعويضات عن خسارة البضائع بالنسبة لقيمتها الجارية ، أما التعويض عن الخسائر البحرية للبضائع فعلى أساس فرق قيمتها الجارية وهى بحالة جيدة وقيمتها بعد الخسارة .

ويحسب المبلغ الاجمالى بالرجوع الى قيمة البضائع فى يوم ومكان التفريغ طبقا للعقد أو اليوم والمكان الواجب فيه تفريغها .

وإذا لم توضع قيمة للبضائع على أساس السعر الجارى فى الأسواق فيمكن تحديدها على أساس القيمة العادية للبضائع من نفس النوع أو الجودة .

المادة 807 : تعد قيمة البضائع المصرح بها من قبل الشاحن والمدرجة فى وثيقة الشحن أو فى وثيقة أخرى مؤيدة للنقل ، ثابتة بالقرينة ، الا اذا ثبت العكس ، بيد أن هذه القيمة لا تلزم الناقل الذى يمكنه المنازعة فيها .

المادة 808 : لا يلزم الناقل تجاه الدائن الأجنبى الذى تكون الدولة وضعت له حدود مسؤولية الناقل بمبلغ يقل عن المبلغ المنصوص عليه فى المادة 805 أعلاه ، الا بالمبلغ الأقل .

المادة 809 : لا يحق للناقل الاستفادة من حدود المسؤولية المذكورة فى المادة 805 أعلاه ، اذا تبين بأن الخسارة أو الضرر الذى لحق بالبضائع نتج عن عمل أو أهمل من قبل الناقل . سواء كان عن تعمد لاحداث الضرر أو بالمجازفة مع التيقن من حدوث ضرر على الأرجح .

المادة 810 : لا يعد الناقل مسؤولا عن الخسارة أو الضرر المسبب للبضائع أو ما يتبعها اذا ارتكب الشاحن بتعمد تصريحا كاذبا بشأن نوعها أو قيمتها فى وثيقة الشحن أو وثيقة أخرى مؤيدة للنقل .

المادة 811 : يعد باطلا وعديم المفعول كل شرط تعاقدى يكون هدفه أو أثره المباشر أو غير المباشر ما يلى :

المادة 799 : اذا تم انقاذ أو استرجاع البضائع المفقودة ، يستحق الناقل أجره المحمولة عن المسافة الا اذا كان الشخص المهتم بالبضائع لم يحصل على أى فائدة من جراء النقل الجزئى الذى تم انجازه .

المادة 800 : لا تستحق أى أجرة حمولة عن البضائع المفقودة من جراء اهمال الناقل فى تلبية الالتزامات المذكورة فى المواد 770 و 773 و 775 المذكورة أعلاه .

المادة 801 : اذا لم يستحق أى أجرة للحمولة ، وجب ارجاع أجرة الحمولة المدفوعة مقدما .

تدفع للناقل أجرة حمولة البضائع التى ترمى فى البحر لأجل النجاة العامة ، تحت شرط المساهمة .

الفصل الرابع مسؤولية الناقل

المادة 802 : يعد الناقل مسؤولا عن الخسائر أو الأضرار التى تلحق بالبضائع منذ تكلفه بها حتى تسليمها الى المرسل اليه ، باستثناء الحالات المدرجة فى المادة التالية .

المادة 803 : يعفى الناقل من المسؤولية المذكورة فى المادة السابقة اذا كانت الخسائر أو الأضرار اللاحقة بالبضائع ناشئة أو ناتجة مما يلى :

- أ - حالة عدم الصلاحية الملاحية للسفينة عندما يقدم الناقل الدليل على أنه قام بواجباته المبينة فى المادة 604 أعلاه ،
- ب - الأخطاء الملاحية التى يرتكبها الربان أو المرشد أو المندوبون البحريون الآخرون عن الناقل ،
- ج - الحريق ، الا اذا كان مسببا من فعل أو خطأ الناقل ،
- د - أخطار وحوادث البحر ، أو المياه الأخرى الصالحة للملاحة ،
- هـ - القوة القاهرة ،
- و - الاضرابات واغلاق المستودعات أو المصانع فى وجه العمل أو اعاقته كليا أو جزئيا مهما كانت الأسباب ،
- ز - عيب خفى ، أو طبيعة خاصة أو عيب ذاتى للبضائع أو نقص البضاعة أثناء السفر ،
- ح - أخطاء الشاحن ، ولا سيما التحزيم أو تكييف أو تعليم البضائع ،
- ط - عيب خفى للسفينة لم يظهر بالرغم من الاهتمام الكافى ،
- ى - انقاذ حياة الأشخاص أو الأموال فى البحر أو المحاولة فى ذلك ،
- ك - الأفعال المسببة لحوادث لا ينسب للناقل ،

د - ديون أجرة الحموله أو المكافآت الأخرى الناتجة عن عقد استئجار السفينة وعقد النقل ومصاريف التفريغ المترتبة على البضاعة وأجرة المهلة الإضافية والمصاريف الأخرى المستحقة من جراء اتفاق اضافي في التحميل أو التفريغ وكذلك التعويض المستحق من جراء التأخير في استلام البضاعة من قبل المرسل اليهم ومصاريف ايداع البضاعة الغير مطالب بها في المستودعات .

هـ - الديون المستحقة عن الالتزامات التي تعاقدها عليها الربان لاحتياجات الحموله .

المادة 819 : تسدد الديون الامتيازية حسب الترتيب المبين في المادة السابقة . وتسدد ديون نفس المجموعة على أساس التخصيص النسبي اذا كانت المبالغ الواجب توزيعها لا تكفي لوفائها بكاملها .

وفي جميع الأحوال تسدد الديون المبينة في البندين ب - و هـ - من المادة السابقة في كل صنف وحسب الترتيب العكسي لتاريخ نشوئها .

المادة 820 : تبطل الامتيازات على البضائع المشحونة اذا لم يتقدم الدائن باعتراف لدى الربان قبل البدء بالتفريغ أو اذا لم يرفع الدعوى خلال خمسة عشر يوما من التفريغ وقبل أن تصبح البضائع المنزلة من السفينة بيد الغير شرعا .

الباب الخامس

نقل المسافرين وامتعتهم

الفصل الأول

قواعد عامة

المادة 821 : يلتزم المجهز بموجب عقد نقل المسافرين بنقل المسافرين وامتعتهم ان وجدت عن طريق البحر ولمسافة معينة مقابل دفع المسافر أجرة السفر .

المادة 822 : تعد بمثابة أمتعة :

أ - الأمتعة التي يحملها المسافر عادة معه أو الأمتعة التي يأخذها الى حجرته أو تكون تحت حراسته ، وتسمى هذه الأمتعة باسم أمتعة الحجرة ،

ب - الحقائب المحتوية على الأمتعة الشخصية للمسافر والمسجلة والمنقولة في غير السفينة ، وتسمى هذه الأمتعة باسم أمتعة العنبر ،

ج - السيارات السياحية بما في ذلك الأمتعة الموجودة بداخلها والتي ترافق المسافر ويستخدمها لاستعمالاته الشخصية .

المادة 823 : يغطي عقد السفر الأوقات الآتية :

أ - فيما يخص المسافرين وأمتعة الحجرة خلال المدة التي يكون فيها المسافر على متن السفينة أو خلال عمليات التحميل أو التفريغ وكذلك خلال المدة التي يتم فيها

أ - ابعاد أو تحديد المسؤولية الخاصة بالناقل والناجمة عن المواد 770 و 773 و 780 و 802 و 803 و 804 من هذا الكتاب ،

ب - تحديد المسؤولية بمبلغ يقل عن المبلغ الذي حدد في المادة 805 أعلاه ، ما عدا في حالة ما جاء في المادة 808 ،

ج - منح الناقل الاستفادة من التأمين على البضائع .

المادة 812 : خلافا للمادة السابقة ، يرخّص بكل الشروط المتعلقة بتحديد المسؤولية أو التعويض كما يلي :

أ - عن المدة الواقعة ما بين استلام البضاعة من قبل الناقل لنقلها لغاية البدء بتحميلها على متن السفينة وحتى نهاية تفريغها ولغاية تسليمها ،

ب - في نقل الحيوانات ونقل البضائع على سطح السفينة .

المادة 813 : تطبق التحديدات والاعفاءات الواردة في هذا الفصل على كل دعوى ترفع ضد الناقل للمطالبة بالخسائر أو الأضرار على أساس المسؤولية الغير تعاقدية .

المادة 814 : اذا اقيمت الدعوى المذكورة في المادة السابقة على أحد مندوبي الناقل ، جاز لهذا المندوب التمسك بالتحديدات والاعفاءات من المسؤولية التي يمكن للناقل أن يتمسك بها بالاستناد لأحكام هذا الفصل .

المادة 815 : لا يمكن أن تتعدى مجموع مبالغ التعويضات التي تكون على عاتق الناقل ومندوبيه ، الحدود المنصوص عليها في المادة 617 أعلاه .

المادة 816 : تسري أحكام المادة 809 على مندوب الناقل بشكل مطابق .

الباب الرابع

الامتيازات على البضائع

المادة 817 : تقدم الامتيازات على البضائع والمذكورة في هذا الباب على كل امتياز آخر عام أو خاص .

المادة 818 : تدخل في باب الامتياز على البضائع المشحونة :

أ - المصاريف القضائية المستحقة للدولة أو المنفقة لفائدة الدائنين المشتركة لحفظ البضائع أو لبيع أو توزيع الثمن المحصل عليه ومصاريف التنفيذ والرسوم والتكاليف العمومية ،

ب - المكافأة المترتبة على البضاعة عن الاسعاف والانقاذ وكذلك المبالغ المستحقة عن المساهمة في الخسائر المشتركة ،

ج - التعويضات عن الضرر الذي لحق البضاعة ،

ويلتزم بأجرة السفر كاملة كل مسافر لا يحضر على متن السفينة في الوقت المحدد للركوب قبل السفر وكذلك خلال الرحلة قبل المهلة المحددة لكل نهاية توقف .

المادة 831 : يجوز للمسافر أن يفسخ عقد السفر ويطلب ارجاع أجرة السفر بإبلاغ الناقل كتابيا قبل سبعة أيام عمل من التاريخ المحدد لمغادرة السفينة . وإذا لم يستطيع الناقل بالرغم من محاولاته من إيجاد من يحل مكان المسافر فله الحق بربع ثمن أجرة السفر .

وإذا وجد من يحل محل المسافر ، فله الحق بعمولة لا تزيد عن 10 ٪ من أجرة السفر .

المادة 832 : في حالة الوفاة أو المرض أو في حالة أخرى لا تتعلق بالمسافر حاصلة قبل بدء السفر وتحول دون ركوب المسافر ، يفسخ العقد إذا أعلم المسافر أو ذوو حقه الناقل قبل التاريخ المحدد لمغادرة السفينة .

إذا تم هذا الاعلام قبل خمسة أيام عمل من الركوب ترد أجرة السفر بكاملها مقابل ارجاع التذكرة .

وإذا سبقت عملية فسخ العقد مغادرة السفينة حق للناقل الاحتفاظ بربع أجرة السفر إلا إذا وجد الناقل من يحل مكان المسافر . وفي هذه الحالة يحق له الاحتفاظ بعمولة لا تزيد عن 10 ٪ من أجرة السفر .

المادة 833 : تسري أحكام المادة السابقة على أفراد عائلة المسافر المعاق أو المتوفى الذين كان ينبغي أن يسافروا معه ، إذا طلبوا ذلك .

المادة 834 : تعد أجرة السفر مكتسبة بكاملها من الناقل عندما تبدأ الرحلة حتى إذا طرأ خلال هذه الأخيرة حادث يخص الشخص المسافر ويعيقه عن متابعة السفر .

وإذا كانت هذه الإعاقة بسبب مرض أو وفاة ، يمكن في هذه الحالة ارجاع جزء من أجرة السفر التي تمثل كلفة الغذاء التي لا يكون انتفع بها على أن تكون كلفة الغذاء داخلة في أجرة السفر .

المادة 835 : إذا لم تغادر السفينة الميناء الذي تبدأ منه الرحلة أو حصل تأخير هام لا ينسب للناقل ، يستطيع كل طرف فسخ العقد بدون أي تعويض من الجهتين وفي هذه الحالة يجب على الناقل ارجاع أجرة السفر بعد أن يرد المسافر التذكرة .

المادة 836 : إذا كانت الظروف المذكورة في المادة السابقة ناشئة أو ناتجة عن خطأ أو إهمال من قبل الناقل أو مندوبيه ، جاز للمسافر فسخ العقد وطلب استرجاع أجرة السفر وكذلك تعويض الضرر إن وجد .

المادة 837 : إذا طرأ خلال الرحلة ، حادث ما ، لا يسمح بمواصلة السفر أو الوصول إلى مكان الوصول في وقت معقول ، يتعين على الناقل بطلب من المسافر ، وحسب اختياره ، أن يرد له القسم المتبقى من الأجرة عن المسافة التي لم يقطعها أو ينقله مع أمتعته حتى ميناء مكان الوصول أو ميناء آخر يتفق عليه ، وذلك في أول سفينة ملائمة أو بوسيلة أخرى لنقل المسافرين .

نقل المسافر وأمتعته من الرصيف إلى السفينة أو بالعكس ، إذا كانت أجرة هذا النقل ضمن ثمن البطاقة أو إذا كانت السفينة المستعملة لهذا النقل الملحق قد وضعت تحت تصرف المسافر من قبل الناقل .

والوقت الذي يكون فيه المسافر في المحطة البحرية أو على الرصيف أو الأبنية الأخرى الخاصة بالميناء لا يدخل في مدة النقل إلا بالنسبة لامتعة الحجرة عندما تودع هذه الامتعة تحت حراسة الناقل .

ب - فيما يخص أمتعة العنبر والسيارات ، المدة الداخلة ما بين الوقت الذي سلمت فيه للناقل أو إلى مندوبه في البر أو على متن السفينة والوقت الذي تم فيه ردها من الناقل أو مندوبه .

المادة 824 : لا يمكن استبعاد أحكام هذا الباب أضرارا للمسافرين . وتسرى عند الحاجة في مدة نقل المسافرين وأمتعته المتحم بين الموانئ الجزائرية والموانئ الأجنبية الأحكام الخاصة للاتفاقيات الدولية والخاصة بهذا المجال ، والتي تكون الجزائر طرفا فيها .

المادة 825 : يخضع عقد نقل المسافرين وأمتعته في المجال الدولي ، لقانون راية السفينة ، إلا إذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك . بيد أنه لا يطبق في الجزائر القانون الذي يتضمن أحكاما أقل منفعة للمسافر من أحكام هذا الباب .

الفصل الثاني

تنفيذ العقد

المادة 826 : يجب على الناقل منح المسافر تذكرة سفر تثبت التزامات الطرفين . وتكون تذكرة السفر الصادرة ، الدليل على إبرام عقد السفر ودفع أجرة السفر .

المادة 827 : يجب أن تتضمن تذكرة السفر البيانات الخاصة بهوية طرفي العقد ومكان وتاريخ اصدار التذكرة واسم وصنف السفينة ومسافة النقل وتاريخ ومكان التحميل وميناء التفريغ وموانئ التوقف إن وجدت ، وأجرة السفر والدرجة ورقم الحجرة .

المادة 828 : يمكن أن تكون تذكرة السفر اسمية أو لحاملها ولا يمكن نقل التذكرة الاسمية لاسم شخص آخر إذا لم يوافق الناقل عليها وكذلك فيما يخص تذكرة السفر لحامله عندما يكون المسافر قد بدأ الرحلة .

المادة 829 : يمكن ابدال تذكر السفر بقسيمة سفر عند نقل المسافرين على السفن التي تقل عن 10 وحدات حمولة وكذلك بالنسبة للسفن القائمة بالنقل الداخلي أو مصالح النقل النظامية في المناطق البحرية والمحددة من قبل السلطات البحرية ، وبين على القسيمة اسم الناقل وعنوانه الرئيسي والخدمة الواجب تنفيذها وأجرة السفر .

المادة 830 : يجب أن يحضر المسافر للركوب في الشروط المحددة في تذكرة السفر .

المادة 847 : إذا أثبت الناقل بأن خطأ أو إهمال الراكب قد سبب وفاته أو إصاباته الجسدية وفقدان أمتعته أو أضراره أو ساهم في ذلك ، جاز للمحكمة المختصة إبعاد مسؤولية الناقل أو تخفيفها .

المادة 848 : تكون مسؤولية الناقل في حالة الوفاة أو الإصابات الجسدية لأحد المسافرين أو في حالة ضياع الأمتعة أو الخسائر التي تلحق بالامتعة ، محدودة بالمبالغ المحسوبة حسب المبادئ المعدة لهذا الشأن في الاتفاقيات الدولية والتي تكون الجزائر طرفا فيها .

المادة 849 : يسقط حق الناقل من الاستفادة من تحديد المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة إذا ثبت بأن الضرر الحاصل كان نتيجة لفعل أو إهمال الناقل بتعمد لأحداث الضرر أو إذا كان متيقنا من إمكانية حدوثه .

المادة 850 : تطبق أحكام هذا الفصل أيضا على النقل المجاني الذي يتم من قبل المؤسسات البحرية للنقل .

ولا يسرى مفعولها على النقل البحري التطوعي ولا على المسافرين خفية .

الفصل الرابع دعوى التعويض

المادة 851 : يجب على المسافر أن يوجه تبليغا كتابيا للناقل أو من يمثله :

أ - في حالة الإصابات الجسدية : خلال خمسة عشر يوما من يوم نزوله من الباخرة ،
ب - في حالة الضرر الظاهر بالامتعة :

- فيما يخص أمتعة الحجرة قبل أو عند انزالها ،
- فيما يخص كل متاع آخر قبل أو حين التسليم ،

ج - في حالة الفقدان أو الضرر الخفي للامتعة ، خلال خمسة عشر يوما من الانزال أو التسليم أو التاريخ الذي كان يجب أن يقع فيه التسليم .

المادة 852 : إذا لم يتقيد المسافر بأحكام المادة السابقة ، يعد ، إلا في حالة ثبوت العكس ، نازلا من السفينة سالما ومستلما أمتعته في حالة جيدة .

ولا تكون التبليغات الكتابية الزامية إذا كانت حالة الامتعة مثبتة حضوريا عند استلامها .

المادة 853 : تخضع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن الضرر والنتيجة عن وفاة أحد المسافرين أو الإصابات الجسدية أو فقدان الامتعة أو ضرر لحق بها ، لتقدم مدته سنتان .

ويوقف هذا التقدم أو ينقطع وفقا لأحكام القانون العام .
المادة 854 : يسرى مفعول التقدم كما يل :

أ - في حالة الإصابات الجسدية ، ابتداء من تاريخ نزول الراكب ،

ب - في حالة الوفاة الحاصلة خلال النقل ، ابتداء من اليوم المفترض لنزول الراكب ،

المادة 838 : يتعين على المسافرين أن يراعى بوجه الدقة القواعد المطبقة لحفظ النظام والآداب على متن السفينة .

المادة 839 : يتعين على الناقل أن يسجل أمتعة العنبر الخاصة بالمسافر وكذلك المركبات التي ترافقه وأن يسلمه أيضا بها .

المادة 840 : يجوز للناقل أو من يمثله احتجاز أمتعة المسافر ووضعها في المستودع على نفقة ومسؤولية المسافر حتى تسديد ديون الناقل المتولدة عن عقد السفر أو تقديم الضمانات المناسبة .

وإذا لم تسدد أو تضمن ديون الناقل مدة شهر ، يمكن للناقل أن يبيع الأمتعة بالمزاد العلني أو بطريقة أخرى تكفل له تغطية ديونه ونفقاته المترتبة على المسافر .

الفصل الثالث مسؤولية الناقل

المادة 841 : يتعين على الناقل أن يحفظ السفينة في حالة صالحة للملاحة وأن يزودها بشكل مناسب بالتسليح والتجهيز والمؤونة للسفيرة المقصودة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة الركاب .

المادة 842 : يعد الناقل مسؤولا عن الضرر المؤدى للوفاة والإصابات الجسدية للراكب وكذلك الضرر المسبب لامتعته إذا كان الفعل المولد للضرر قد وقع خلال عملية النقل وله علاقة بالملاحة أو استغلال السفينة أو من جراء خطأ أو إهمال الناقل أو مندوبيه خلال القيام بأعمالهم .

المادة 843 : يفترض خطأ أو إهمال الناقل أو مندوبيه والمشار إليهما في المادة السابقة ، إلا إذا ثبت العكس ، وكانت الوفاة أو الإصابات الجسدية للراكب أو الخسائر أو الأضرار التي لحقت بأمتعة الحجرة مسببة من جراء غرق أو اصطدام أو جنوح أو انفجار أو حريق أو أى شيء له علاقة بأحدى هذه الحوادث .

المادة 844 : على الرغم من أحكام المادتين 842 و 843 أعلاه ، لا يعد الناقل مسؤولا عن أمتعة العنبر والمركبات المنقولة بالنسبة للخسارة أو الأضرار الناشئة أو الناتجة من الأخطاء الملاحية المسببة من الربان أو المرشد أو المندوبين الآخرين عن الناقل في ملاحة السفينة . وفي هذه الحالة يرجع عبء الإثبات على عاتق الناقل .

المادة 845 : إن الإثبات بأن الفعل المنشئ للضرر قد طرأ خلال النقل وأنه يتعلق بملاحة أو استغلال السفينة يكون على عاتق المدعى ، كما يكون على عاتق هذا الأخير إثبات مدى الضرر .

المادة 846 : لا يعد الناقل مسؤولا عن فقدان النقود والسندات والأشياء الأخرى ذات القيمة كالذهب والفضة والساعات والمجوهرات والآثار الفنية ، ما عدا الاتفاق الصريح والكتابي .

المادة 862 : يبدأ عقد القطر بمجرد وصول السفينة القاطرة الى جوار السفينة المقطورة بما فيه الكفاية، للقيام حالا بعمليات القطر الضرورية وتكون تحت النفوذ المباشر لحركات السفينة الواجب قطرها .

وينتهي عقد القطر عند انتهاء آخر عمليات القطر الضرورية وابتعاد السفينة القاطرة بكفاية عن السفينة التي جرت عملية القطر عليها ولا تعود باقية تحت النفوذ المباشر لحركات هذه الأخيرة .

المادة 863 : يتعين على المجهز السفى التزم بالقيام بخدمات القطر بأن يحضر فى اليوم والمكان المتفق عليهما السفينة القاطرة والصالحة للقيام بالخدمات المتفق عليها والمزودة بشكل ملائم بالتسليح والتجهيز والتموين والمعدات والآلات اللازمة .

المادة 864 : يجب أن تتم خدمات القطر بالمهارة التي تتطلبها الظروف بدون توقف لا جدوى منه ، ووفقا لمبادئ الملاحة السليمة .

المادة 865 : تحدد مكافأة خدمات القطر باتفاق بين الأطراف، وفى حالة عدم وجوده بموجب التعريفية ، وإذا لم تتضمن التعريفية نصوصا ملائمة ، يحدد مبلغ المكافأة حسب الأعراف . وفى حالة عدم وجودها أيضا وجب دفع مكافأة عادلة . وتستحق هذه المكافأة عند تأدية عملية القطر .

المادة 866 : تتم عمليات القطر تحت إدارة ربان السفينة المقطورة وتبعا لذلك ، يتقيد ربان السفينة القاطرة بالأوامر الملاحية لهذا الأخير .

كل ضرر مهما كان نوعه خلال عمليات القطر يكون على عاتق مجهز السفينة المقطورة الا اذا ثبت خطأ السفينة القاطرة .

المادة 867 : يجوز للأطراف ، بناء على اتفاق صريح ومكتوب تكليف ربان السفينة القاطرة للقيام بادارة عمليات القطر .

وفى هذه الحالة تكون الأضرار الحاصلة خلال عمليات القطر على عاتق مجهز السفينة القاطرة الا اذا أثبت خطأ السفينة المقطورة .

المادة 868 : اذا لحقت أضرار بالسفينة المقطورة أو القاطرة وكانت هذه الأضرار ناتجة عن حالة القوة القاهرة ، جاز لمجهز السفينتين اعفاء بعضهما عن كل تعويض ناتج عن الأضرار .

المادة 869 : يعتبر مجهزا السفينتين المقطورة والقاطرة مسؤولين تضامنيا أمام الأطراف المتضررين عن الأضرار الحاصلة خلال عمليات القطر الا اذا أثبتنا بأن الأضرار الحاصلة للغير مسببة من الغير أو حصلت نتيجة لحالة القوة القاهرة .

المادة 870 : لا يعفى ربان السفينة الموضوع تحت الإدارة الملاحية لربان سفينة أخرى من الالتزام بالسهر على أمن الملاحة خلال عمليات القطر .

ج - فى حالة الاصابات الجسمانية الواقعة خلال النقل والتي يتوفى على اثرها المسافر بعد نزوله من السفينة، ابتداء من يوم الوفاة، ولا يمكن أن تزيد هذه المدة عن ثلاث سنوات اعتبارا من يوم نزوله من السفينة ،

د - فى حالة فقدان الأمتعة أو الحاق الضرر ، اعتبارا من يوم التفريغ ، وفى حالة فقدان الكلى للسفينة ، اعتبارا من اليوم المفترض للتفريغ .

المادة 855 : ترفع الدعاوى المتولدة من عقد نقل المسافرين وأمتعتهم أمام الجهات القضائية المختصة وفقا لقواعد القانون العام ، وعلى الصعيد الدولى وفقا للقواعد المقررة فى الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها .

المادة 856 : اذا رفعت دعوى ضد مندوب الناقل بسبب ضرر مذكور فى هذا الباب ، يستطيع هذا المندوب ان أثبت بأنه تصرف أثناء قيامه بوظيفته ، التمسك بالاعفاءات وحدود المسؤولية التي يمكن أن يتمسك بها الناقل بموجب هذا الباب .

الفصل الخامس

المسافرون خفية

المادة 857 : اذا وجد على متن السفينة فى الميناء أو فى البحر مسافر خفية خلال الرحلة ، يستطيع ربان السفينة تسليم هذا الراكب الخفى الى السلطات المختصة فى أول ميناء تتوقف فيه السفينة بعد اكتشاف الراكب الخفى أو نقله الى سفينة أخرى متجهة الى الميناء الذى صعد منه المسافر .

المادة 858 : عندما يتم تسليم المسافر خفية الى السلطات المختصة ، يجب على الربان أن يقدم لهذه السلطات تصريحا موقعا منه ويتضمن جميع المعلومات التي لديه والمتعلقة بالراكب الخفى بما فى ذلك جنسيته وميناء ركوبه وتاريخ وساعة العثور عليه وموقع السفينة الجغرافى فى ذلك الوقت والتاريخ وكذلك ميناء ذهاب السفينة وموانئ التوقف التالية مع تواريخ الوصول والمغادرة .

المادة 859 : لا تعفى الاجراءات المتخذة ، تبعا لأحكام المادة 857 أعلاه ، الراكب خفية من الالتزام بدفع الأجرة المضاعفة للسفر عن الرحلة التي قطعها وتعويض الضرر اذا كان له محل .

الباب السادس

القطر

المادة 860 : يلتزم المجهز بموجب عقد القطر ومقابل مكافأة ، بخدمات القطر بواسطة سفينة .

المادة 861 : تدخل فى عداد خدمات القطر :

- العمليات التي تتطلب سحب أو دفع السفينة ،
- مناورات الارساء والانتقال أو إبحار السفينة ،
- المراقبة والمساعدة فى تنفيذ مناورات أخرى من الملاحة للسفينة .

المادة 882 : يعد عامل الشحن والتفريغ مسؤولاً عن تأخير السفينة بسبب عمليات التحميل والتفريغ بعد انتهاء المدة المتفق عليها في عقد التفريغ إلا إذا كان تجاوز هذه المدة لا ينسب إليه .

ويجب أن يحدد التعويض عن تجاوز مهل التحميل والتفريغ للسفينة في عقد الشحن والتفريغ .

المادة 883 : يعد مسؤولاً عن التوقف عن العمل خلال عمليات الشحن والتفريغ بالميناء والمصاريف المتولدة عن هذه التوقيفات، طرف العقد الخاص بالشحن والتفريغ الذي تسبب في مثل هذا التوقف .

المادة 884 : تتقدم جميع الدعاوى المتولدة عن عقد الشحن والتفريغ في الموانئ خلال سنة واحدة اعتباراً من يوم انتهاء آخر عملية منصوص عليها في هذا العقد .

المادة 885 : تلغى جميع الأحكام السابقة والمخالفة لأحكام هذا الأمر .

المادة 886 : تبقى سارية المفعول ، النصوص الصادرة بعد 31 ديسمبر سنة 1962 والمتعلقة بالمواد الخاضعة لهذا الأمر والتي لا تتعارض معه ولا سيما :

- الأمر رقم 68 - 83 المؤرخ في 17 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن أحداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- الأمر رقم 69 - 50 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1389 الموافق 17 يونيو سنة 1969 والمتضمن احتكار النقل بالمواصين والصيانة في الموانئ الجزائرية والنقل البحري وإيجار السفن ،

- الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ في 82 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- الأمر رقم 74 - 8 المؤرخ في 6 محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتعلق بوضعية هيئات الضمان الاجتماعي ،

- الأمر رقم 75 - 31 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص ،

- المرسوم رقم 63 - 153 المؤرخ في 25 أبريل سنة 1963 والمتعلق بمراقبة استخدام العمال وترتيبهم ،

المادة 887 : يسرى مفعول هذا الأمر ابتداء من تاريخ 25 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 5 يوليو سنة 1975، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 .

هواري بومدين

المادة 871 : تحدد شروط وسير وتعريف خدمات القطر في الموانئ بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 872 : تتقدم الدعاوى الناشئة عن عمليات القطر خلال سنتين ابتداء من انتهاء هذه العمليات .

الباب السابع الشحن والتفريغ في الموانئ

المادة 873 : تتم عمليات تحميل البضاعة في الموانئ ورصها وفكها وتعريفها وعمليات أخذ وإرجاع البضائع من وإلى العنبر أو اليابسة أو المستودعات وكذلك حراسة وحفظ البضائع المنزلة أو المعدة للتنزيل في الموانئ من طرف الهيئات المؤهلة لهذا الغرض .

المادة 874 : تحدد قواعد وشروط ونوع العمليات الخاصة بالموانئ بموجب نظام الميناء الذي يصدر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 875 : تتم خدمات الشحن والتفريغ في الموانئ بموجب عقد كتابي وتحدد طريقة إبرام هذا العقد والتوضيحات التي يجب أن تدرج فيه بموجب نظام الميناء .

المادة 876 : يمكن أن يتضمن عقد الشحن والتفريغ في الميناء اشتراطات يتفق عليها بكل حرية ، شريطة ألا تكون مخالفة للقانون والأعراف المحلية ولا يكون لها تأثير سلبي على عمليات الموانئ أو حقوق المرتفقين الآخرين بالموانئ والمحددة في نظام الميناء .

المادة 877 : تحدد المكافأة بالنسبة للأصناف المختلفة عن خدمات الشحن والتفريغ في الموانئ بموجب تعريف الميناء ، الصادرة بقرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة 878 : يجب أن تتم عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ بالمهارة والعناية التي تتطلبها نوع وطابع العمليات مع مراعاة الوسائل التقنية المتوفرة .

المادة 879 : لا يكون عامل الشحن والتفريغ مسؤولاً عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالبضائع أو السفينة أو وسيلة أخرى للنقل خلال العمليات المذكورة في المادة 873 أعلاه إلا إذا ثبت مسبقاً خطأ عامل الشحن والتفريغ .

المادة 880 : لا يمكن أن تتعدى المسؤولية التعاقدية لعامل الشحن والتفريغ ، قيمة الخسائر التي حصلت فعلاً أو التي تحملها المدعى .

المادة 881 : إذا أصابت الأضرار والخسائر البضائع خلال عمليات الشحن أو التفريغ والنقل باستعمال الرواق الصغيرة لنقل البضائع أو وسائل بحرية أخرى يستطيع عامل الشحن والتفريغ تحديد مسؤوليته حسب القواعد المتعلقة بمسؤولية الناقل البحري المبينة في الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا القانون .

فهرس

القانون البحري

الكتاب الاول

الملاحة البحرية ورجال البحر

صفحة

506	الفقرة الثالثة : الارشاد
507	الفقرة الرابعة : شهادة الملاحة ووثائق السفينة المحمولة على متنها
508	الفقرة الخامسة : نظام التلوث
509	القسم الثاني : سلامة الملاحة البحرية
509	الفقرة الاولى : الشروط الخاصة بسلامة الملاحة
510	الفقرة الثانية : التفتيش الخاص بسلامة السفينة
510	الفقرة الثالثة : لجان سلامة السفن
511	القسم الثالث : نظام السلامة
511	الفقرة الاولى : شهادات السلامة
511	الفقرة الثانية : وثيقة السلامة
512	الفصل الرابع : الحوادث البحرية
512	القسم الاول : تصادم السفن في البحار
512	الفقرة الاولى : التعريف والقواعد العامة
513	الفقرة الثانية : مسؤولية الاضرار
513	الفقرة الثالثة : دعاوى التعويض عن الاضرار - الاختصاص المدني
514	الفقرة الرابعة : الاختصاص الجزائي
514	القسم الثاني : الخسائر البحرية
514	الفقرة الاولى : تعريف وتصنيف الخسائر البحرية
515	الفقرة الثانية : المساهمة في الخسائر المشتركة
515	الفقرة الثالثة : تسوية الخسائر المشتركة
516	القسم الثالث : الاسعاف البحري
516	الفقرة الاولى : التعريف والقواعد العامة

صفحة

496	الباب الاول : الملاحة البحرية
496	الفصل الاول : التنظيم الاداري والاقليمي
496	القسم الاول : الادارة البحرية
496	القسم الثاني : التنظيم الاقليمي
496	القسم الثالث : الاملاك العمومية البحرية
497	الفصل الثاني : السفينة
497	القسم الاول : شخصية السفينة وجنسياتها
497	القسم الثاني : دفتر تسجيل السفن
498	القسم الثالث : الحقوق العينية المترتبة على السفينة
498	الفقرة الاولى : ملكية السفينة
499	الفقرة الثانية : الرهون البحرية
500	الفقرة الثالثة : الامتيازات على السفن
501	القسم الرابع : مسؤولية مالكي السفن
503	القسم الخامس : مسؤولية مالكي السفن عن الاضرار الحاصلة من جراء التلوث بالوقود
503	الفقرة الاولى : مسؤولية المالك
504	الفقرة الثانية : تسليم الشهادات
504	الفقرة الثالثة : دعاوى تعويض الاضرار
504	الفقرة الرابعة : تعريفات وقواعد ختامية
505	القسم السادس : الحجز التحفظي على السفن
506	الفصل الثالث : النظام والامن - الملاحة البحرية
506	القسم الاول : نظام الملاحة البحرية
506	الفقرة الاولى : تعريفات وتصنيفات ادارية
506	الفقرة الثانية : مناطق الملاحة البحرية

صفحة

524	القسم السادس : اعادة رجال البحر الى الوطن
524	الفصل الثالث : النظام التأديبي لرجال البحر
524	القسم الاول : التأديب على متن السفينة
524	الفقرة الاولى : السلطة على متن السفينة
525	الفقرة الثانية : العلاقات على متن السفينة
525	القسم الثاني : المخالفات التأديبية
526	القسم الثالث : الجنح والجرائم البحرية
526	الفقرة الاولى : الاعمال الجنحية ضد سلامة الملاحة
527	الفقرة الثانية : الاعمال الجنحية ضد النظام والانضباط على متن السفينة
528	الفقرة الثالثة : الاعمال الجنحية ضد نظام الملاحة البحرية الجزائرية
529	الفقرة الرابعة : احكام خاصة
529	القسم الرابع : الاختصاص والاجراءات
529	الفقرة الاولى : السلطات التأديبية والجزائية
530	الفقرة الثانية : الاجراءات

صفحة

516	الفقرة الثانية : مكافاة الاسعاف
517	الفقرة الثالثة : الدعاوى المتعلقة بدفع المكافاة
518	القسم الرابع : انقاذ حطام السفن
519	الباب الثاني : رجال البحر
519	الفصل الاول : ادارة رجال البحر
519	القسم الاول : تعريف واحكام خاصة
519	القسم الثاني : ممارسة المهنة
520	القسم الثالث : كراس الملاحة
520	القسم الرابع : ترتيب وقيد رجال البحر
521	الفصل الثاني : الالتزامات المتبادلة لرجال البحر والتجهيز
521	القسم الاول : التزامات رجال البحر
522	القسم الثاني : التزامات التجهيز
523	القسم الثالث : تمويل رجال البحر على متن السفينة
523	القسم الرابع : سكن البحارة
524	القسم الخامس : ملابس رجال البحر

الكتاب الثاني

الاستغلال التجاري للسفينة

احكام تمهيدية

صفحة

536	الباب الثاني : استئجار السفن
536	الفصل الاول : قواعد عامة
536	الفصل الثاني : استئجار السفينة على أساس الرحلة
539	الفصل الثالث : استئجار السفينة لمدة معينة
540	الفصل الرابع : استئجار السفينة بأكملها

صفحة

532	الباب الاول : التجهيز
532	الفصل الاول : المجهز
533	الفصل الثاني : ربان السفينة
534	الفصل الثالث : مساعدا التجهيز
534	القسم الاول : وكيل السفينة
535	القسم الثاني : وكيل الحمولة
535	القسم الثالث : السمسار البحري

صفحة

546 الفصل الأول : قواعد عامة

547 الفصل الثاني : تنفيذ العقد

548 الفصل الثالث : مسؤولية الناقل

548 الفصل الرابع : دعاوى التعويض

549 الفصل الخامس : المسافرون خفية

549 الباب السادس : القطار

550 الباب السابع : الشحن والتفريغ في الموانئ

صفحة

541 الباب الثالث : نقل البضائع

541 الفصل الأول : قواعد عامة

541 الفصل الثاني : وثيقة الشحن

543 الفصل الثالث : تنفيذ العقد

545 الفصل الرابع : مسؤولية الناقل

546 الباب الرابع : الامتيازات على البضائع

546 الباب الخامس : نقل المسافرين وأمتعتهم